المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر
سلسلة التاريخ والجغرافيا — المجلد الثاني

علي المحجوبي

الحركة الوطنية التونسية بين الحربين

منشورات الجامعة التونسية
1986

ـ المؤلف :

من مواليد جبنيانة (تونس) .

زاول تعليمه الثانوى بصفاقس والعالى بجامعة الصربون بباريس ، فتحصل على الاجازة ثم على دكتوراه مرحلة ثالثة وعلى دكتوراه دولة فى التاريخ .

درّس بكلية الآداب وبمعاهد أخرى تابعة للجامعة التونسية وهو الآن أستاذ بكلية الآداب بتونس .

محور اهتمامه الاساسى هو الامبريالية وحركات التحرير الوطنى.

ـ الكتاب :

لقد ركزنا تحليلنا للحركة الوطنية التونسية على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل فى اعتقادنا الباعث الاساسى لمثل هذه التيارات السياسية . ذلك انه لا يمكن الفصل بين الاحداث التاريخية والواقع الاجتماعى خصوصا فى المجتمعات المستعمرة حيث تطغى التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهيمنة الاجنبية فتكون واعزا للحركات الوطنية . وهذه التناقضات مرتبطة هى الاخرى بالوضع الاقتصادى والاجتماعى تركد عندما يتحسن وتحتد عندما يتردى ، إذ أن الشغل الشاغل للجماهير التى هى بمثابة الجيوش للحركات الوطنية يكمن بطبيعة الحال فى المسائل الحياتية أى فى العمل والرزق وسد الرمق بصفة عامة . ولذلك فكلما تحسن الوضع وتوفرت أسباب الرزق الا وانشغل الناس بأعمالهم وتعذر حينئذ على الاحزاب الوطنية تعبئتهم ضد الاستعمار . أما عند الازمات فان الجماهير تفقد موارد رزقها ويتفاقم لذلك غضبها وحنقها وتشعر أكثر من ذى قبل بالهيمنة والمنافسة الاجنبية فتنساق وراء الحركات الوطنية التى تستغل هذه الظروف لتحمل النظام الاستعمارى مسؤولية الوضع مبرزة انذاك سيطرته على ثروات البلاد وتفقيره لجل سكانها .

معهد التربية والتكوين المستمرّ

سلسلة التاريخ والجغرافيا المجلّد الثاني

الحركة الوطنية التونسيّة بين الحربين

الأستاذ
علي المحجوبي

منشورات الجامعة التونسيّة
1986

صـدر لنفس الكـاتب :

- بالفرنسية :

— **L'Etablissement du Protectorat français en Tunisie.** Publications de l'Université Tunisienne. Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Tunis. Tunis, 1977.

— **Les origines du mouvement national en Tunisie 1904—1934.** Publications de l'Université Tunisienne. Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Tunis. Tunis, 1982.

En collaboration avec Hachemi Karoui :

— **Quand le soleil s'est levé à l'Ouest.** Tunisie 1881 Impérialisme et résistance. Cérès Productions. Tunis, 1983.

- بالعربية :

- **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس.** دار سراس للنشر تونس 1986.

الإهداء

إلى الفقيد الدكتور
سليمان بن سليمان إكباراً
لنضاله في سبيل الحرية والتقدم والسلم.

توطئة منهجية

سنتعرّض في هذا الكتاب إلى الحركة الوطنيّة التونسيّة بين الحربين . وقد وقع التأكيد بالدرجة الأولى على العوامل التي بعثت بهذه الحركة التحريرية . ذلك أن الأهمّ في اعتقادنا خصوصا في التاريخ المعاصر لا يتمثّل في سرد الأحداث التي كثيرا ما تكون مألوفة بل في تحليل الأسباب العميقة لها .

وهذه العوامل تكمن أساسا في الأوضاع التي يعيشها المجتمع التونسي الناجمة عن الإستعمار الفرنسي وبالتالي في التناقضات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تتولّد حتما عن كل هيمنة أجنبية .

والقضية التي سنطرحها في هذه المقدمة هي قضية منهجية تتعلّق بكيفية قراءة تاريخنا خصوصا وأنّ غالب الدراسات المتعلّقة بتاريخ المغرب العربي * والتي ورد بعضها ضمن مصادر هذا الكتاب قد قام بها مؤرّخون غربيّون جلّهم من فرنسا .

وهذه الدراسات لا تخلو في اعتقادنا من العيوب المتنافية مع المنهج العلمي والموضوعية التاريخية ، ممّا يحتّم علينا التحرّي والحيطة والحذر عند قراءتها .

(*) بما أن الكثير من المراجع الفرنسية تخص تونس والجزائر والمغرب الاقصى فستشمل هذه التوطئة المنهجية المغرب العربي بصفة عامة .

ويمكن تقسيم المؤرّخين الفرنسيين الذين اهتمّوا بتاريخ المغرب العربي إلى مدرستين لكلّ منهما عيوبها الخاصّة : المدرسة الإستعمارية والمدرسة الليبيراليّة .

فأمّا المدرسة الإستعمارية فإنّها ترمي إلى إرساء النظام الإستعماري والدفاع عنه وتبريره من الوجه التاريخي. ولذلك كثيرا ما ينطلق أنصارها من أحكام مسبّقة تتمثّل في تخلّف وحتّى « همجيّة » شعوب المغرب العربي وعجزها عن تسيير شؤونها وحاجتها اذن لدولة متقدّمة تمدّ لها يد المساعدة وتعمل على تمدينها . وهذا الإفتراض يهدف في نهاية الأمر إلى ترويج أطروحة الرسالة الحضارية للنظام الإستعماري وبالتّالي حتميّته التاريخية لتقدّم البشرية .

وكانت مثل هذه الأحكام المسبّقة سائدة في وقت من الأوقات بفرنسا إلى درجة أنّ المؤرخ الليبيرالي شارل أندري جوليان قد وقع في فخّها حينما أكّد في كتاب له حول تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس الجزائر — المغرب الأقصى) بأنّ عجز سكّان هذه البلدان على تسيير شؤونهم يكاد يكون متأصّلا في طبعهم . والغريب في الأمر أنّ هذا المؤرّخ قد سجّل في نفس هذا الكتاب صفحات جميلة حول العديد من الدول المحلية التي حكمت هذه المنطقة في القرون الوسطى كالمرابطين والموحدين والحفصيين إلخ ... والتي هي من أصل بربري.

وعلاوة على الإنطلاق من هذه الأحكام المسبّقة فإن المدرسة الإستعمارية تتميّز بعيب آخر يتمثّل في المبالغة في تقدير الوازع الديني عند تحليل المجتمعات المغاربية * وإبرازه بمثابة العامل الأساسي لجلّ الأحداث التي عرفتها بلدان المغرب العربي . فكأنّما الشغل الشاغل

(*) لقد استعملنا مفهوم (مغاربى) نسبة الى المغرب العربى بينما تركنا «مغربى» للمغرب الاقصى ·

لسكّان هذه البلدان هو الدّين والشؤون الدّينية وأنّ المشاغل الحياتيّة لا تحرّكهم إلا قليلا . وهذه النظرة الدينية تخفي بطبيعة الحال واقع المجتمعات المغاربيّة الأكثر تعقّدا وتبعدنا بالتالي عن الحقيقة التاريخية

ثم إن مؤرّخي المدرسة الإستعمارية يبالغون كذلك في تقدير العامل العرقي في تحليلهم للوضع بالجزائر وبالمغرب الأقصى حيث ينقسم السّكان بين عرب وبربر .

فانقسام المملكة المغربية إلى جزءين متنافرين — بلاد مخزن تخضع إلى نفوذ السلطان وبلاد سبا لا تقرّ هذا النفوذ إلا نادرا — يعود في نظرهم إلى كون السلطان وجلّ سكّان القسم الأوّل من العرب خلافا لسكّان القسم الثاني الذين هم في معظمهم من البربر . بينما هذا الوضع ناجم في اعتقادنا عن عوامل طبيعية وجغرافية وبالتالي اقتصادية واجتماعية أكثر منها عرقية . ذلك أن بلاد مخزن تقع في السهول والسواحل أي في جهات غالبا ما تكون راوية وخصبة و « غنيّة » بينما لا تشمل بلاد سبا سوى المناطق الجبليّة التي يغلب فيها الفاقة والفقر . فكان سكّانها لا يخضعون إلى نفوذ السلطان لأنّهم — خلافا لسكّان المناطق الخصبة — عاجزون على دفع الضرائب التي تثقل كاهلهم . كما كانوا يغيرون من حين إلى آخر وخصوصا في السّنوات القاحطة على الجهات « الغنيّة » للبحث عمّا يسدّون به رمقهم . ثمّ أن هذه الظاهرة موجودة بالبلاد التونسية حيث يمتنع السكّان القاطنون في المناطق الفقيرة (الجبال والسباسب) من آداء الضرائب لحكومة الباي ويقومون كذلك بغارات على المناطق السّاحليّة التي تبدو « غنيّة » بالنّسبة إلى جهاتهم ، مع العلم وأنّ جلّ سكان الإيالة عرب وانّ نسبة البربر تكاد لا تذكر في المجتمع التونسي .

هذا بالنسبة للمدرسة الإستعمارية التي تبعث دراساتها كما ذكرنا آنفا على المزيد من التبصّر والتحرّي .

أمّا المدرسة الليبيراليّة فإن تحاليلها لتاريخ المغرب العربي — بالرغم من مناهضة أنصارها للإستعمار — لا تخلو هي الأخرى من العيـوب .

فكثيرا ما يعتمد مؤرّخو هذه المدرسة المختصّون بالتاريخ المعاصر على مصادر أوروبيّة أهمّها الوثائق الديبلوماسيّة والعسكرية مع التغاضي عن الوثائق المغاربية . الشيء الذي يذهب بهم إلى المبالغة في تقدير العوامل الخارجية وإهمال الأسباب الدّاخلية مع أنّها تلعب الدّور الأساسي في تاريخ المجتمعات .

ثمّ إن هؤلاء المؤرّخين الليبيراليين كثيرا ما يطبّقون بعض التصورات والمفاهيم الصالحة لإدراك مجتمعاتهم الأوروبية على بلدان المغرب العربي دون اعتبار واقع هذه المنطقة الذي يختلف كل الإختلاف مع الوضع في أوروبا .

فما دامت الكنيسة المسيحية مثلا تساند غالبا القوى اليمينية بالبلدان الأوروبيّة فإن كلّ ما يتّصل بالدين يشتمّ منه أنصار المدرسة الليبيراليّة رائحة الرجعية حتى لوكان ذلك الدّين هو الإسلام والبلاد هي المغرب العربي مع أن الإسلام يعتبر في المجتمعات المغاربية المستعمرة سندا لا يستهان به لحماية الشخصية الوطنية في وقت يعتقد فيه غالب سكّان هذه المنطقة أنها مهدّدة بالذوبان من طرف القوى الإستعمارية .

وكذلك الشأن بالنسبة للحركات التحريرية المغاربية التي يخلط بعض هؤلاء المؤرخين بينها وبين الحركات القومية التي عرفتها أوروبّا بين الحربين كالفاشية والنازية التي تتّسم بالشوفينية والعنصرية والعدوانية والتوسعية .

غير أنّ هذا لا يعني أن كل ما ورد في كتب مؤرخي المغرب العربي من الغربيين لا قيمة له وأنّه لم يبق لنا إلاّ الإنصراف عنه . فالموضوعية تحتّم علينا الإعتراف بمزايا هؤلاء المؤرخين الأجانب الذين يعود

لهم الفضل في الكشف عن تاريخنا وإثبات الكثير من أحداثه . ولو أنّنا تحرّينا من تأويلاتهم — وإن كان بعضها صائبا — فإننا نستفيد بلا ريب من هذه الأحداث التي بدونها لا نستطيع تحليل تاريخ بلادنا .

كما أنّه علينا ألاّ نقع فيما وقع فيه بعض هؤلاء المؤرّخين أي الإنطلاق من أحكام مسبّقة معاكسة لافتراضاتهم نرمي من ورائها إلى تجميل تاريخنا . فالأحكام المسبقة — سواء كانت ذات صبغة استعمارية أو وطنية — تتنافى في كلتا الحالتين مع الموضوعية التاريخيـة .

والمؤرّخ الموضوعي لا يجوز له أن يتحرّج من الإصداع بالحقيقة ولو كانت قاسية على بلاده ، وإلاّ وقع في ضرب من ضروب الشوفينية وانقلب إلى خطيب سياسي ناسيا مهمته الأساسية التي هي علمية قبل كلّ شيء .

ولعلّ أخطر إغراء للمؤرّخ هو هذا المثل الأنكليزي : « سواء صابت أو أخطأت فبلادي هي بلادي » . وكان هذا المثل قد أشيع من قِبَل الطبقة الحاكمة بأنكلترا لتبرير كل الجرائم التي ارتكبتها في مستعمراتها في عهد لا تغيب فيه الشمس على الأمبراطورية البريطانية ، وهو لعمري يتناقض مع أبسط قواعد الموضوعية .

وإذا ما اعتبرنا مع الفيلسوف الفرنسي لويز التسّار (Louis Althusser) « أنّ دراسة الماضي تمكّننا من بلورة الحاضر لإنارة المستقبل » فموضوعية المؤرّخ تكون أساسا لوطنيّته .

فالمؤرّخ الموضوعي يعين على فهم وإدراك القضايا المطروحة أمام مجتمعه — والتي لها جذور تاريخية — وبالتالي على إيجاد الحلول الملائمة لها . أمّا المؤرّخ الذي يبتعد عن الموضوعية بدعوى تجميل تاريخ بلاده لأسباب غالبا ما تكون سياسية فهو علاوة على تحريف الحقائق التاريخية يعمل على تعتيم الحاضر ولا يساعد إذن على توضيح

القضايا المطروحة لإيجاد الحلول المناسبة وبالتالي لا يعين على بناء المستقبل. وهو لذلك لا يفيد بلاده بل يضرّ بمصالحها .

فالسعي إذن بقدر المستطاع لبلوغ الموضوعية التاريخية — التي تبقى رغم كلّ التحرّيات صعبة المنال — لا يتنافى مع حبّ الوطن بل إنّه أساس للوطنيّة الحقّة .

ولعلّ أجمل تعريف مزج بين الموضوعية والوطنية قد ورد في هذه القولة للفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu) : « يجوز للمرء أن يموت من أجل وطنه بينما لا يجوز له الكذب لفائدته » .

الفصل الأول

جذور الحركة الوطنية بالبلاد التونسية

إن التاريخ كما يقول المؤرخ البلجيكي هنري بيران هو « تسلسل وتماسك » ، فلا نستطيع إذًا إدراك الحركة الوطنية التونسية دون التعرّض إلى جذورها .

والحديث عن هذه الجذور يعود بنا إلى العوامل التي بعثت الوعي الوطني بين التونسيين .

I — التناقضات الناجمة عن نظام الحماية الفرنسية :

وفي اعتقادنا فإنّ العوامل الأساسية لهذا الوعي تكمن في التناقضات الإقتصادية والإجتماعية التي تولدت عن انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية .

فالإستعمار الذي يعمل على استثمار البلاد المستعمَرة باستغلال مواردها الأولية وفتحها للبضائع المصنوعة الأوروبية وإرساء جالية أجنبيّة فيها ، من شأنه أن يمسّ بمصالح الأغلبيّة الساحقة لسكّانها وبالتالي إلى خلق الظروف الملائمة لبروز ونموّ شعور وطني في صلبهم .

فالحركة الوطنية التونسية هي إذن قبل كل شيء وليدة التناقضات الإقتصادية والإجتماعية التي انجرّت من دخول الرأسمال الفرنسي إلى تونس والتي جعلت مصالح فرنسا وجاليتها في تونس تتعارض مع مصالح جلّ سكان هذه البلاد .

1) التناقضات الإقتصادية :

هي وليدة الهيمنة الفرنسية على بعض القطاعات الإقتصادية التونسية كالفلاحة والتجارة وتدهور قطاعات أخرى كتربية الماشية والصناعات المحلّية من جرّاء السياسة الإستعمارية .

أ) **الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي** : وهذه الهيمنة هي نتيجة استعمار الأراضي الذى استفحل اثر انتصاب الحماية حيث فتحت فرنسا البلاد التونسية لرأسماليها حتى يستثمروا أموالهم الطائلة في اشتراء الأراضي خصوصا وإن مجال الإستثمارات بأوروبا قد ضاق في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر .

وبجانب هذه السياسة المعروفة « بالإستعمار الحر » والتي ترمي إلى فتح الأراضي التونسية لأصحاب الأموال دون غيرهم قرّرت سلطات الحماية سنة 1892 منح الأراضي التونسية كذلك إلى فئات فرنسية أخرى . فركزت بجانب « الإستعمار الحرّ » سياسة أخرى تعرف « بالإستعمار الرّسمي » وتتمثل في تجميع أكثر ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولة لتوزيعها على الفرنسيين بأثمان زهيدة مع التسهيل في الدفع .

وبينما امتدّ « الإستعمار الحرّ » على الأراضي الخاصة التي اشتراها الرأسماليون الفرنسيون خصوصا من المماليك اختصّ « الإستعمار الرّسمي » بالأراضي الدولية والأراضي المشتركة أو أراضي القبائل والأراضي الغابية وأراضي الأوقاف .

وكانت حصيلة استعمار الأراضي بصفة عامة تقدّر سنة 1914 أي قبيل الحرب العالمية الأولى بـ 560.000 هكتار اقتناها المعمّرون الفرنسيّون . فإذا أضفنا إلى ذلك الأراضي التي اقتنتها مصلحة أملاك الدولة ولم يقع توزيعها بعد والأراضي التي اشترتها الأصناف الأخرى من الأوروبيين والتي تقدّر عندئذ بـ 130.000 هكتار، نستخلص أنّ ما يقرب من المليون هكتار انتقلت من أصحابها الأصليين لفائدة الأجانب .

وهكذا فإن انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسيّة قد مكّن بعض المئات من الأوروبيين من الإستيلاء على أخصب أراضي هذه البلاد على حساب السكان الأصليين ، وبذلك وقعت الهيمنة الأجنبية على الفلاحة التونسية التي تمثّل أهمّ قطاع في الإقتصاد التونسي نظرا لأن الأغلبية الساحقة من السكان تعيش منها .

ولا جرم إذن أن تكون للهيمنة على هذا القطاع انعكاسات كبيرة على ظروف حياة الشعب التونسي وبالتالي على بروز وتطوّر الوعي الوطني والحركة الوطنيّة خصوصا وأنّ هذه الهيمنة قد أدّت إلى تدهور القطاعات الإقتصادية الأخرى كتربية الماشية والصناعات المحلية التي ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع الفلاحي .

ب) **تدهور تربيّة الماشية** : فهذا القطاع الذى يرتكز خاصّة على الغنم والمعز هو من أهم ثروات البلاد وذلك لما يوفّره من حليب وزبد ولحوم وصوف وجلد ودواب ، وهو علاوة على ذلك من أهمّ موارد القبائل التونسية وخصوصا القاطنة منها بالسباسب والجبال .

وقد تأثّر هذا القطاع من استعمار الأراضي الذى أغلق أمامه قسما كبيرا من المراعي ، وكذلك من القوانين « الجائرة » التي منعت عليه الغابات وألغت حق الإرعاء العمومي وحدّدت الانتجاع ، وبذلك أصبحت تربية الماشية محصورة في الأراضي الأقل رواء و بالتالي عرضة لتقلّبات الطقس .

ولكل هذه الأسباب تدهور هذا القطاع اثر إنتصاب الحماية . فبينما كان عدد الغنم في البلاد التونسية يقدّر في بداية الحماية بـ 1 136 400 رأس إنحدر قبيل الحرب العالمية الأولى إلى 700 000 رأس . وزيادة على ذلك فكلّما طرأ جفاف إلا وأباد قسما كبيرا من الماشية التي أغلقت أمامها الجهات الخصبة ، وهذا ما حدث للغنم إثر جفاف 1907 — 1908 إذ إنخفض عددها من 901 000 رأس سنة 1907 إلى 585 000 في السنة الموالية.

وكان لتدهور تربية الماشية انعكاسات سيّئة على الصّناعات المحلية .

ج) **تدهور الصناعات المحلية** : يرتكز هذا القطاع على صناعة النّسيج و « الشاشية » وخدمة المعادن والجلد والمجوهرات والعطارة . وهو يمثّل موردا هاما لقسم كبير من سكّان المدن بتونس وصفاقس والقيروان .

وقد تأثّر هذا القطاع من تدهور الفلاحة وتربية الماشية . فتربية الماشية توفّر له المواد الأوّلية كالصوف والجلد . فالنقص في إنتاج هذه المواد يزيد في أسعارها طبقا لقانون العرض والطلب . كما يدفع إلى استيرادها من الخارج بأثمان باهضة نظرا لارتفاع الاداءات الجمركية التي تخضع إليها عند دخولها إلى تونس . فالصوف المستورد مثلا يدفع 25 فرنكا بالنسبة إلى القنطار الواحد .

كما تأثّرت الصّناعات المحلية من ضيق السوق الداخلية الناجم عن تدهور المقدرة الشرائية لصغار الفلاحين ومربي الماشية الذين يمثّلون أغلبية السّكان .

إلا أنّ العامل الأساسي لتدهور الصناعات التونسية يكمن في منافسة البضائع الأجنبية المصنوعة بطرق عصرية وبصفة متماثلة .

وقد عرفت الصناعات التونسية هذه المنافسة قبل الحماية حيث كانت السوق التونسية مفتوحة أمام البضائع الأوروبية وذلك طبقا للمعاهدات التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على حكومة الباي . فبمقتضى هذه المعاهدات غير المتكافئة لم يكن في وسع الحكومة التونسية منع وحتّى تحديد دخول البضائع الأوروبيّة إلى البلاد . وزيادة على ذلك فإن هذه البضائع المصنوعة تخضع إلى أداءات جمركية طفيفة (8٪ من قيمتها) ثم تعفى من جميع الضرائب المحلية التي تخضع إليها البضائع التونسية .

وقد ازدادت هذه الحالة تدهورا بعد انتصاب الحماية إذ بقيت البضائع التونسية دون حماية جمركية خصوصا وأن فرنسا تعهّدت قبل احتلال تونس باحترام معاهدات الدول الأوروبّية مع حكومة الباي وذلك حرصا منها على صيانة علاقاتها مع أنجلترا وإيطاليا حتّى تتجنّب العزلة السياسية في مثابة نشوب حرب مع ألمانيا لاسترجاع مقاطعتي الألزاس واللوران اللتين فقدتهما منذ 1870 . وبعد إلغاء هذه المعاهدات سنة 1896 بقيت الصناعات التونسية عرضة للمنافسة الفرنسية التي تفاقمت إثر سنّ نظام جمركي جديد سنة 1898 يعفى جلّ البضائع المصنوعة الفرنسية من الاداءات عند دخولها إلى تونس . وهكذا فإنّ البلاد التونسية قد افعمت بالبضائع الأوروبيّة . فبضائع الحرير المصنوعة بمدينة ليون الفرنسية وبضائع القطن المصنوعة بمنشستر بأنجلترا مثلا قد غمرت السوق التونسية وألحقت ضررا فادحا بالنسّاجين التونسيين . وعلاوة على ذلك فإن صناعة الشاشية التي تزوّد ببضائعها شمال إفريقيا ومصر وتركيا واليونان أصبحت عرضة في هذه الأسواق إلى منافسة الطّرابيش المصنوعة بفرنسا والنمساء .

فالصناعات التونسية قد تأثرت إذن شديد التأثر من منافسة البضائع الأجنبية المكيّفة طبقا لذوق السكان والتي هي أرخص من البضائع المحلية. وتدهورت من أجل ذلك صناعات النسيج والجلد واللوح والخزف والمجوهرات وخصوصا « الشاشية » التي فقدت زيادة على السّوق الخارجيّة قسما من سوقها الداخلية لفائدة البضائع الأجنبية التي تقلّد الشاشية التونسية وتباع بأثمان مناسبة . فبينما كان ثمن الشاشية المصنوعة « بفيوم » بالنمساء يتراوح بين 1،75 فرنك وفرنكين سنة 1907 كانت الشاشية التونسية تكلّف صانعها 6 فرنكات .

وتزداد هذه المنافسة خطورة مع تطوّر حاجيات سكان المدن بالبلاد التونسية حيث تخلّى قسم من الفئات الغنيّة المسلمة وخصوصا اليهودية على اللّباس المحلي لفائدة الزي الأوروبي .

وعلاوة على كلّ هذا فإن أرباب الصناعات المحلية عاجزون عن تعصير صناعاتهم وذلك لافتقارهم إلى الإطارات الكفأة وإلى الأموال الكافية . فكانت البنوك لا تقرضهم إلا نادرا ولم يكن في وسعهم تكوين إطارات . وبذلك يتعذّر عليهم منافسة البضائع المصنوعة بوسائل عصرية وبأقلّ تكلفة .

ولا جرم أن تؤدّي كلّ هذه الأسباب إلى تدهور الصناعات المحلية . وكذلك كان الشأن بالنسبة للتجارة التونسية .

د) تدهور التجارة التونسية : والعوامل التي أدّت إلى تدهور الصناعات المحلية هي نفس العوامل التي أدت إلى كساد التجارة المحلية ، وهي تعود أساسا إلى ضعف القدرة الشرائية لأغلبية السكان التونسيين وضيق السوق الداخلية وذلك إثر التوسّع الإقتصادي الأوروبي بتونس والمنافسة الأجنبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

فكان التجار الأوروبيون يتمتعون في البلاد التونسية بامتيازات عديدة وذلك طبقا لنظام الإمتيازات الأجنبية . وكانوا يجدون كلّ التشجيع والحماية لدى قناصلهم الذين لهم النظر في شؤونهم الإدارية والقضائية . وكان علاوة على كل هذا مجال القرض مفتوحا أمامهم خلافا لما هو الشأن بالنسبة للتجار التونسيين . ولكلّ ذلك كانت المنافسة بينهم وبين التجار المحليين غير متكافئة . وقد أدت هذه المنافسة إلى إفلاس قسط من التجار التونسيين فتركوا تجارة صادرات المنتوج الفلاحي وواردات البضائع المصنوعة لفئة قليلة من تجّار مرسيليا وجنوة وعدد ضئيل من اليهود غالبهم من المحميّين للدول العظمى .

وقد ازدادت هذه الحالة سوءا بعد انتصاب الحماية وذلك لأنّ المنافسة الأجنبية قد استفحلت نظرا لتكاثر الشركات الأوروبّية بتونس التي كانت علاوة على التجارة الخارجية تراقب قنوات التوزيع وبالتالي التجارة الداخلية . وأصبح التجار الأوروبيون بمعيّة فئة قليلة من اليهود

المحميّين يهيمنون على تجارة الجملة ونصف الجملة وكذلك على قسط من التجارة الصغيرة .

واستفحلت هذه المنافسة الأجنبية أكثر فأكثر في نهاية القرن التاسع عشر عندما سنّت سلطات الحماية نظاما جمركيا جديدا يعفي ، كما ذكرنا آنفا ، جلّ البضائع الفرنسية المصنوعة من الأداءات عند دخولها إلى تونس . وهذه الحالة قد أدّت بطبيعة الحال إلى تدهور التجارة التونسية .

وهكذا فإن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس أدّى إلى تدهور جميع القطاعات الإقتصادية المحلّية أو على الأقلّ إلى الهيمنة الأجنبية عليها. وتتولّد حتما عن هذه التناقضات الإقتصادية تناقضات إجتماعية .

2) التناقضات الإجتماعية :

إن التناقضات الأجتماعية هي بطبيعة الحال وليدة التناقضات الإقتصادية . فدخول الرأسمال الأجنبي وتركيز جالية أوروبية بالبلاد التونسية تقدّر بـ 476 148 نسمة سنة 1911 قد أدّى إلى انتقال قسط كبير من ثروات البلاد لفائدة الأوروبيين وخصوصا الفرنسيين منهم وذلك على حساب السكان الأصليين . ونتيجة كل هذا هي تفوّق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية وإفقار جلّ التونسيين .

أ) تفوّق الجالية الفرنسية : وفعلا فقد تكونت بتونس إثر انتصاب الحماية بورجوازيّة فرنسية هيمنت تدريجيا على قطاعي الفلاحة والتجارة حتى أطلق على أفرادها اسم « المتفوّقون ». وهي تضمّ، علاوة على المعمّرين والتجار ، الشركات المالية الفرنسية التي تستثمر عن طريق شركات فرعيّة قسطا من أموالها في اشتراء الأراضي والتجارة والمناجم وتجهيز البلاد .

ويتمتّع « المتفوّقون » بنفوذ كبير وذلك بمالهم من وسائل ضغط علي سلطات الحماية . فعلاوة على الصحف والغرف التجاريّة والفلاحيّة

والمجلس الإستشاري الذى أسّس سنة 1896 للنظر في المسائل المالية والجبائية ، كانوا يعتمدون للحصول على المزيد من الإمتيازات على الشركات المالية وكذلك على حلفائهم فى الجزائر الممثّلين بالبرلمان الفرنسي وبعض البرلمانيين المهتمين بمصير الاستعمار الفرنسي بشمال افريقيا .

وبجانب المتفوّقين تضمّ الجالية الفرنسية بتونس موظفين وعملة إزداد عددهم مع تركيز الحماية . فقد مرّ عدد الموظفين بين 1885 و 1911 من 300 إلى 4620 . ومرّ عدد العملة في نفس الفترة من 322 إلى 6851 عامل فرنسيّ .

وكانت جميع هذه الفئات الإجتماعية الفرنسية بالرّغم من تفاوت مداخيلها تساهم كلّ حسب طاقته في استغلال البلاد التونسية وذلك على حساب الفئات العريضة من الشعب التونسي ، وقد أدّى ذلك بطبيعة الحال إلى إفقار جلّ السّكّان التونسيّين .

ب) إفقار السكّان التونسيين : لا جرم أن الإمتيازات التي تحصّلت عليها الجالية الفرنسية من شأنها أن تمسّ بمصالح جميع فئات المجتمع التونسي أي المماليك والبورجوازية العقارية وصغار الفلاّحين ومربّي الماشية وأرباب الصناعات والطبقة الشغيلة وفئة الموظفين والمثقّفين .

— **المماليك** : لقد تدهورت هذه الفئة التي كانت تمثّل قبل انتصاب الحماية القاعدة الإجتماعية لنظام البايات . وكان جلّ مواردها ناجما عن هياكل الدولة التي تسيطر عليها . وكانت تستعمل نفوذها لاستغلال الشعب والإستحواذ على « الهناشير » الشاسعة التي تتركها غالبا لأصحابها مقابل ضريبة يدفعونها إليها . وبانتصاب الحماية فقدت هذه الفئة مراكزها في جهاز الدولة وبالتالي المورد الأساسي لرزقها واضطرّ عندئذ الكثير من المماليك لبيع أراضيهم .

— **البورجوازيّة العقّارية** : لقد تأثّرت كذلك هذه الفئة من استعمار الأراضي . وكانت تمثّل بجانب المماليك قاعدة اجتماعية للدولة

توفّر لها الإطارات الإدارية والقضائية والفقهاء والعلماء . وعندما انتصبت الحماية فقدت قسطا من هذا الرزق الذى كانت تدرّه عليها الوظيفة العموميّة . ولتعويض ذلك أصبحت في حاجة إلى التفريط في قسم من أراضيها لفائدة المعمرين . غير أن هؤلاء قد أثّروا خصوصا على حساب صغار الفلاحين .

— **صغار الفلاحين** : يمثّل صغار الفلاحين أغلبية سكّان البلاد وقد تأثروا من الإستعمار الفلاحي أكثر من الفئات الإجتماعية الأخرى . فخلافا للمماليك والبورجوازيّة العقارية الذين باعوا قسما من أملاكهم طوعا للمعمّرين فإنّ الكثير من أراضي هذه الطبقة قد نزعت منها غصبا ودون مقابل . وزيادة على الضرر الذى لحقهم من جرّاء استعمار أراضي القبائل والأراضي الغابية وأراضي الأوقاف لم يراع المعمرون الذين اشتروا « هناشير » من المماليك حقوقهم في البقاء على هذه الأراضي مقابل ضريبة كانوا يدفعونها للملاّكة المتغيّبين .

وقد ازدادت حالة صغار الفلاحين سوءا بنموّ عدد السكان التونسيين الذي ارتفع بين 1881 و 1911 حسب التقريب من مليون إلى 1 709 000 نسمة والذي يخصهم أولاوبالذات . فكل هذه العوامل قد أدّت إلى إفقار وإكداح قسم لا بأس به من هذه الفئة الإجتماعية . وانتقل الكثير من صغار الفلاحين إلى أجراء في القطاع الفلاحي وكذلك في القطاعات الجديدة الأخرى كالمناجم والمواصلات . الا أنّ تشغيلهم ليس بالشيء اليسير نظرا لمكننة الفلاحة الإستعماريّة ومنافسة اليد العاملة الأجنبية فكان إذن الكثير منهم لا يجد شغلا . فتجدهم بذلك يهيمون في الطرقات وقد أنهكهم الجوع ويتسكّعون في المدن باحثين عما يسدّون به رمقهم .

— وكذلك الشأن بالنّسبة **لمربّي الماشية** الذين تأثّروا شديد التأثر من الإستعمار الفلاحي الذى أغلق أمامهم ، كما ذكرنا آنفا ، قسما كبيرا من المراعي وألغى حق الإرعاء العمومي وحدّد الإنتاج حاصرهم بذلك في الأراضي الأقلّ ارواء وتاركهم عرضة لتقلّبات الطّقس والجفاف الذي كثيرا ما يقضي على ماشيتهم ويعرّضهم للخطر .

– كما ساءت حالة **أرباب الصناعات وصغار التجار** الذين أهملت مصالحهم لفائدة الصناعة والتجارة الأروبّيتين . فكان النظام الجمركي لا يحميهم من المنافسة الأجنبية بل يزيد في حدّتها . ولم يكن بوسعهم تعصير صناعاتهم أو تجارتهم للتصدّي إلى البضائع الأوروبيّة المصنوعة بطرق عصرية والمكيّفة طبقا لذوق السكان والتي هي أرخص من البضائع المحلية ، وهذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى تدهور وضع أرباب الصناعات وصغار التجار وإكداح قسم منهم .

– وتولّدت كذلك عن انتصاب الحماية تناقضات بين **الطبقة الشغيلة التونسية** والجالية الأوروبيّة . فعدد العمّال التونسيين يزداد مع تدعيم الحماية نظرا لإكداح قسم من صغار الفلاّحين وأرباب الصناعات وصغار التجّار . وكانت الطبقة الشغيلة التونسية عرضة إلى الإستغلال من طرف الرأسماليين الأجانب وكذلك إلى منافسة اليد العاملة الأوروبية التي هي – علاوة على كونها أكثر دراية بالتقنيات العصرية – تحظى برعاية السلطات الفرنسية التي تفضّلها على التّونسيين . وهكذا فإنّ نسبة التونسيين الذين يعملون في المشاغل العمومية التابعة لإدارة الأشغال لا تمثل سنة 1907 سوى 5٪ من مجموع الشغالين بهذا القطاع . كما كانت نسبة التونسيين ضئيلة في قطاع النقل (السكك الحديدية والتراماواي) الذي ينتدب غالب أعوانه من بين الفرنسيّين والإيطاليّين . ولم يكن للعامل التونسي قبل 1932 الحق النقابي حتى يتصدّى إلى هذا الوضع . فكان إذن عرضة إلى تناقضين الأول والرّئيسي مع الرأسماليين الأجانب والثاني الذي هو ثانوي ولكنّه هام مع العمال الأوروبيّين المقيمين في تونس والذين يغلقونّ أمامه آفاق الشغل أو على الأقل آفاق الترقية .

وقد أغلق استيطان جالية فرنسية بالبلاد التونسية كذلك الآفاق أمام **الموظفين التونسيين** وبصفة عامة أمام الفئة المثقفة وذلك بانتقال الإدارة التونسية اثر انتصاب الحماية إلى الفرنسيين الذين استولوا على المناصب الهامة . وعلاوة على ازدياد عددهم الذي بلغ سنة 1911

4620 مقابل بعض المئات من الموظفين التونسيين ، **فقد اختصّوا** بالمناصب العالية (الصّنفان الأول والثاني) ذات الجرايات الضخمة بينما كان الصنفان الثالث والرابع ذات الجرايات الضعيفة من نصيب التونسيين .

فكان إذن الموظفون التونسيّون باستثناء بعض العناصر بمثابة طبقة كادحة تتقاضى الأجور الضعيفة دون أمل في الخروج من هذا الوضع .

وهذا النوع من التناقض الناجم عن انتصاب الحماية هو طريف في حدّ ذاته إذ أنّه لا يخصّ الموظفين التونسيين المباشرين فحسب بل كذلك كلّ من يصبو من التونسيين المثقّفين إلى وضائف عمومية كانت بيد فرنسيين ليسوا قطعيا أكثر كفاءة منهم . ويسود هذا الشعور كل التونسيين الذين زاولوا تعليمهم العالي أو الثانوي والذين لا يجدون غالبا شغلا في الإدارة ولا يقبلون أن تكون هذه المناصب وقفا على الأجانب الذين هم في نظرهم بمثابة مغتصبين لحقوقهم .

ج) سياسة التميز واحتداد التناقضات الإجتماعية :

وتزداد كل هذه التناقضات الإجتماعية حدة من جراء **سياسة التّمييز** التي تسلكها السلطات الإستعمارية في ميادين عديدة .

– فعلى مستوى **الأجور** كان مرتّب العامل التونسي أدنى من مرتب نظيره من الأوروبيين . وكذلك كان الشأن بالنسبة للموظفين . فساعي البريد التونسي مثلا يتقاضى في بداية القرن العشرين 800 فرنك سنويّا مقابل 200 1 **لنظيره** الفرنسي . ثم ارتفع مرتب هذا الأخير سنة 1907 إلى 300 1 فرنك بينما بقي مرتب ساعي البريد التونسي على حاله . وهذه الحالة تزيد في حقد العملة والموظفين التونسيين خصوصا وأنّ جلّ **محصولات** الضرائب ترد من السكان الأصليين ذلك أن سياسة التمييز تبرز كذلك في ميدان **الجباية** .

فلم تكن الضرائب توزّع على السكان حسب مداخيلهم . بل كان التونسيّون — رغم تدهور حالتهم منذ انتصاب الحماية — **يخضعون** إلى الضرائب أكثر من الأوروبيّين .

فالمجبى مثلا وهي ضريبة شخصية يدفعها كل تونسي بالغ باستثناء مواليد بعض المدن لا تمس حتى 1913 إلاّ التونسيين . ورغم تعويضها في هذه السنة **بالإستيطان** وتعميمها على جميع سكان الإيالة فقد كانت جل محصولاتها ترد من التونسيين . ففي سنة 1914 كان عدد التونسيين الخاضعين لهذه الضريبة يبلغ 325 000 مقابل 35 000 أوروبي .

وكذلك كان الشأن بالنسبة **للعشر** وهي ضريبة على الحبوب . وهذه الضريبة تؤسّس على المساحات المزروعة لا على المحاصيل وبذلك كانت أراضي المعمّرين الخصبة في نفس منزلة الأراضي ذات المردود الضئيل التي يخدمها التونسيّون . وزيادة على هذا كان المعمّرون يتمتّعون بتخفيض في هذه الضريبة ينطبق على كلّ الأراضي المزروعة حسب وسائل عصرية . فلا غرابة إذن أن يمثّل نصيب المعمّرين في محاصيل العشر جزءا من الثمانين (1/80) سنة 1914 . أما حصّتهم في محاصيل **القانون** (ضريبة على الزياتين والنخيل) فهي تقدّر بجزء من ثلاثة عشر (1/13) ، مع أن الكروم التي هي من اختصاص الجالية الأوروبية معفات من الضرائب . ومن أجل ذلك كان السكان التونسيّون يساهمون في محاصيل الميزانية بنسبة 90٪ مقابل 10٪ للأوروبيين . ورغم ذلك فإنّ جلّ هذه الميزانية يرصد لفائدة الجالية الفرنسية . ذلك أن سياسة التمييز تبرز كذلك في **توزيع الميزانية** .

فكان القسم الكبير من الميزانية يرصد في مشاريع تهمّ أوّلا وبالذّات الفرنسيين . فزيادة على مرتّبات الموظفين الفرنسيين كانت محصولات الميزانية ترصد في تجهيز البلاد طبقا لحاجيات المصالح الإستعمارية . وقد بلغت تكاليف التجهيز بين 1881 و 1914 — 500 مليون فرنك تقتطع من الميزانية التونسية .

وتتجلّى سياسة التمييز كذلك في ميدان **التعليم** . فقد أنشأت سلطات الحماية على حساب الميزانية التونسية عددا من المدارس العمومية بلغ غداة الحرب العالمية الأولى 290 من بينها 60 خاصّة بالتونسيين والبقية للأوروبيين . ويؤمّ إذاك هذه المدارس 9 000 من التونسيين المسلمين مقابل 30 000 من الأوروبيين واليهود في حين أن هذين الجاليتين لا تمثّلان سوى عشر سكان البلاد .

فهذه التناقضات الإقتصادية والإجتماعية هي في اعتقادنا الباعث الأساسي للحركة الوطنية التونسية التي تجسّمت قبيل الحرب العالمية الأولى في « حركة الشباب التونسي » .

II — حركة الشباب التونسي وبروز الوعي الوطني بالبلاد التونسية :

1) بروز الوعي الوطني بالبلاد التونسية :

لقد وفّرت هذه التّنافضات الإقتصادية والإجتماعية التي تجلّت قبيل الحرب العالية الأولى الظروف الموضوعية لظهور الوعي الوطني على الأقلّ بمدينة تونس وبالتالي لبروز القوى الشّعبية على السّاحة السياسية . أما الظروف الذاتية لهذا الوعي الوطني فهي تعود :

— أوّلا إلى اللّحمة التي تكوّنت في صلب السكّان التونسيين من جرّاء النظام الإستعماري الذي يضرّ بمصالح جلّ الأهالي موجبا بذلك المزيد من التضامن بينهم للتصدي لهذا الخطر المشترك .

— كما وفّر تجهيز البلاد التونسية بوسائل نقل عصرية قصد النهوض بالإقتصاد الإستعماري ، المبادلات الإقتصادية والتكامل الإقتصادي بين مختلف الجهات وبالتالي التماسك بين مصالح الأهالي الذي هو بمثابة الركيزة للوعي الوطني .

ــ ثم إنّ وسائل النقل الجديدة مكّنت الأهالي من التّنقل والإختلاط مزيلة بذلك شيئا فشيئا الفوارق العقليّة بين الجهات وخصوصا بين سكّان المدينة وسكّان الريف. وهذا من شأنه أن يدعّم اللحمة القومية كما مكّنت هذه الوسائل العصرية من نشر الأفكار الوطنية في أرجاء البلاد وزادت بذلك في وعي الأهالي بمصيرهم المشترك وبالخطر الذي يحدّق بهم. وهذه الظاهرة تزداد بازدياد سكّان المدن من جرّاء استعمار الأراضي ونزوح العديد من العملة وصغار الفلاحين إلى المدن حيث ينمو وعيهم الوطني بالإحتكاك مع التيارات والصحافة والحركات الوطنية المتواجدة هنالك.

ــ أما وحدة التراب واللّغة والحضارة والعقيدة السائدة بالبلاد التونسية منذ عدّة قرون فهي تمثّل عنصر تقارب وتجاوب ووفاق بين السّكان وتعجّل بذلك في ظهور الوعي الوطني.

ويعود بعث هذه الظروف الذاتية للوعي الوطني إلى ثلّة من التونسيين الإصلاحيين تلقّى جلّهم تعليما عصريا بالمدرسة الصّادقية التي أسّسها الوزير المصلح خير الدين باشا سنة 1875، أو بالمعاهد العصرية التي تكوّنت إثر انتصاب الحماية والتي كان التعليم فيها ــ شأنه شأن التعليم بفرنسا ــ مبنيا على المبادىء الليبيراليّة الناجمة عن ثورة 1789 الفرنسية والتي تتناقض مع الواقع الإستعماري بالبلاد التونسية. ثمّ إنّ التعليم العصري يمكّن أصحابه من تحليل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تحليلا علميّا وذلك طبقا لمقاييس النقد في الجامعات الغربية، ولا جرم أن يكون هذا التكوين العصري حافزا لرواده من الشبان التونسيين ـ المبعدين عن ادارة بلادهم ـ على بعث رأي عام تونسي.

أ) تكوين رأي عام تونسي :

ــ جريدة الحاضرة :

وقد برز نشاط هذه الثلّة من الشباب التونسي في بداية الأمر بجريدة الحاضرة وهي جريدة عربية أسبوعية صدرت سنة 1888.

وساهمت هذه الصحيفة التي يديرها علي بوشوشة في تكوين رأي عام بتونس وذلك من خلال القضايا الهامة كاستعمار الأراضي والتعليم والنظام القضائي والإداري والأحباس وأملاك الدولة والنظام الجبائي والصحة والصناعات المحليّة والمنافسة الأجنبية وغير ذلك من المسائل التي تتناولها بالنقد والتحليل. وهي ــ وإن لم تعارض بصراحة نظام الحماية ــ لا تتقاعس عن نقد التجاوزات الناجمة عنه والتي تتنافى مع مصالح الأهالي.

وعلاوة على ذلك كانت جريدة الحاضرة ترمي ــ على غرار الحركة الإصلاحية التي ازدهرت بتونس قبيل الحماية ــ إلى النهوض بالشعب التونسي فكريّا واجتماعيا وأدبيّا وذلك بمقاومة الأحكام المسبّقة والقضاء والقدر وغير ذلك من الأفكار السائدة آنذاك، ونشر أفكار عصرية منبنية على الروح النقدية التي هي ركيزة تقدّم البلدان الغربيّة.

فهذه الصحيفة هي في نهاية الأمر امتداد للحركة الإصلاحية، تعمل على إقناع الرأي العام بأن الإسلام لا يتنافى مع التقدّم وأنّ انحطاط العالم الإسلامي يعود أساسا إلى رفضه للتطوّر وأنّ النهوض بالبلاد التونسية يقتضي التّخلي عن العقلية القديمة والإقتداء بالتجارب الأوروبية المنبنيّة على تطوّر العلوم. والجدير بالذكر أنّ جلّ هذه الأفكار كانت قد وردت في الكتاب الذي نشره خير الدين باشا سنة 1867 تحت عنوان «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك».

ومهما يكن من أمر فإن هذه الجريدة ــ بالرغم من اعتقاد أصحابها في إمكانية الإصلاح في نطاق الحماية الفرنسية ــ قد ساهمت، إلى حين انقطاعها عن الصدور سنة 1911، في تكوين رأي عام بتونس، وقد لقي الإتجاه العصري الذي سلكته معارضة من طرف الأوساط المحافظة بجامع الزيتونة، ولمقاومة هذا التيّار ونشر الأفكار العصرية بين الطلبة الزيتونيين ساهمت جماعة الحاضرة في تأسيس جمعية الخلدونية.

— جمعية الخلدونية :

فكانت هذه الجمعية التي تأسست في 22 ديسمبر 1896 برئاسة محمد لصرم ترمي إلى تلقين العلوم العصرية للشباب التونسي لتوسيع آفاقه العلمية وذلك بواسطة دروس ومحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والإقتصاد السياسي والفيزيا والكيميا إلخ ... وهذه الدروس والمحاضرات موجّهة خصوصا إلى طلبة جامع الزيتونة حيث كان التعليم تقليديا ودغمائيا . ولذلك عارض جلّ شيوخ هذه المؤسسة جمعية الخلدونية واعتبروها خطرا على القيم الإسلامية . غير أنّ الخلدونية استطاعت التصدّي لهذا الشّق المحافظ وحمل العديد من طلبة الزيتونية على متابعة دروسها وذلك بمعونة الشيخ سالم بوحاجب الذي هو زيتوني إصلاحي وعضو في هيئة الحاضرة إذ عهدت إلى هذا الشيخ — الذي يحظى باحترام وتقدير الطلبة الزيتونيين — افتتاح حلقة دروسها بمحاضرة حول لإسلام والعلم أكّد فيها أنّ الدين الإسلامي يتلاءم مع العلوم العصرية .

وهكذا أقبل الكثير من الطلبة الزّيتونيين على الخلدونية حيث تابعوا دروسا في مواد عصرية غير واردة في برنامج جامعتهم وذلك حسب طرق بيداغوجية ترمي إلى غرس الروح النقدية في الطالب لكي يتفتّح على العالم المتقدّم .

غير أنّ تأثير جمعية الخلدونية لا يكفي لنشر الأفكار العصرية وتركيز التيار الإصلاحي بالبلاد التونسية . من أجل ذلك تأسّست جمعية أخرى ترمي إلى تدعيم هذا التيّار وهي الصادقية .

— جمعية قدماء المعهد الصادقي أوالصّادقية :

وقد تأسست هذه الجمعية في 23 ديسمبر 1905 برئاسة خير الله بن مصطفى . وكان هدفها نشر الأفكار العصرية التي تميّز بها المعهد

الصادقي وبالتالي تغيير عقلية الشعب التونسي المنبثقة من عصر الإنحطاط قصد تحقيق النهضة الأدبية والفكرية والإلتحاق بركب التقدّم والمعاصرة .

وهذا النشاط مثله مثل نشاط جريدة الحاضرة وجمعية الخلدونية هو أساسا اصلاحيّ . والجدير بالذكر أن الأفكار التي تعمل كل هذه المؤسّسات على نشرها لم تنبثق ، كما يعتقد الكثير ، عن حركة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده بل تندرج في نطاق التيّار الإصلاحي الذي ازدهر بتونس قبيل انتصاب الحماية . وإن لقيت أفكار هذين المصلحين صدى لدى نخبة من التونسيين فذلك يعود إلى تشبّعهم آنذاك بنفس النظرية ، وقد لاحظ محمد عبده نفسه خلال زيارته الأولى إلى تونس في أواخر 1884 تطابق الحركة الإصلاحية التونسية مع جمعية العروة الوثقى التي كان يديرها آنذاك مع صديقه جمال الدين الأفغاني . غير أنّ حركة النهضة المصرية قد ساعدت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على تدعيم التيّار الإصلاحي بالبلاد التونسية . فكانت مجلّة المنار التي أسسها سنة 1898 رشيد رضا ، تلميذ وصديق محمد عبده ، تصل إلى تونس حيث يتداولها العديد من المثقّفين التونسيين ، وكانت تهتمّ بالقضايا التونسية وخصوصا بمسألة التعليم وتقدّم أحيانا إلى قرّائها مقتطفات من جريدة الحاضرة . فلم تكن إذن الحركة الإصلاحية التونسية وليدة حركة النهضة التي عرفتها مصر في أواخر القرن التاسع عشر بل وقع تنافذ بين هاتين الحركتين .

ومهما يكن من أمر فإن كل الأفكار التي عملت الحاضرة والخلدونية والصادقية على نشرها والتي تهدف إلى النهوض بالبلاد التونسية قد ساهمت في تكوين رأي عام في صلب الأهالي وخصوصا بمدينة تونس .

ثمّ إنّ هؤلاء الإصلاحيين الذين أطلق عليهم « المتفوّقون » إسم « الشباب التونسي » قد عمدوا في بداية القرن العشرين — أمام تفاقم التناقضات الناجمة عن نظام الحماية وتدهور حالة الأهالي — إلى القيام ، بجانب النّشاط الثّقافي الذي تتّسم به آنذاك حركتهم ، بنشاط



البشير صفر

سياسي يتمثّل في الدّفاع بصفة صريحة عن مصالح الشعب التونسي والمطالبة له بكلّ الضمانات الدستوية ولفت نظر سلطات الحماية والرّأي العام الفرنسي إلى خطورة وضعه .

وقد وردت هذه الخطة الجديدة في الخطاب الذي ألقاه البشير صفر ـــ الذي هو من أبرز عناصر الحاضرة والخلدونية ـ يوم 24 مارس 1906 بمناسبة تدشين مأوى للمسلمين المعوزين (تكيّة) وذلك بوصفه رئيسا لجمعية الأحباس .

ـ خطاب البشير صفر * بمناسبة تدشين « التكية » في 24 مارس 1906 :

أكّد البشير صفر في هذا الخطاب ، بحضور المقيم العام ، على حالة الفقر التي عليها جل الأهالي مضيفا أن إغاثة البؤساء غير مجدية إن لم تكن مشفوعة بدراسة جدّية قصد تدارك الفاقة . ثمّ بيّن أنّ هذه الحالة تعود إلى استعمار الأراضي وتدهور التجارة والصناعات المحلّية وكذلك إلى تقاعس سلطات الحماية على تشغيل الأهالي

(*) البشير صفر (1856 ـ 1917) . ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي . دخل المعهد الصادقي منذ تأسيسه سنة 1875 . وكان يحظى ـ لتفوّقه في الدراسة ـ بتكريم الوزير الأوّل خير الدين باشا . ثم واصل تعليمه الثانوي بمعهد سان لويز (lyceé Saint louis) بباريس . غير انّ السلطات الفرنسية قطعت سنة 1882 المنحة التي أسندت إليه قبل انتصاب الحماية . فاضطرّ الى البقاء بتونس حيث باشر العديد من الخطط الإدارية أبرزها خطة رئيس جمعية الأوقاف ثمّ منذ 1908 خطّة قايد سوسة. وإلى جانب مهامّه الإدارية كان لبشير صفر نشاط سياسي تمثّل في نشر الأفكار الإصلاحية والوطنية عن طريق جريدتي « الحاضرة » و « التونسي » وجمعية الخلدونية .

في المشاغل العمومية والخاصة . ولكلّ ذلك يعتقد البشير صفر أن تدارك البؤس والتخفيف من انعكاسات الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي يتخبّط فيها جلّ السكّان التونسيين، يقتضيان الحدّ من استعمار الأراضي وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبيّة وتنمية التعليم المهني والتجاري والفلاحي وكذلك تكوين وتوفير الشغل لليد العاملة التونسية .

وكان لهذا الخطاب الذي طرح جليّا قضية الأهالي صدى كبير خصوصا بمدينة تونس .

وكذلك الشأن بالنسبة للقضايا التي طرحها محمد لصرم في المؤتمر الإستعماري الذي التأم بمدينة مرسيليا في أوائل سبتمبر 1906 حيث أكّد على الإجراءات التي يجب اتخاذها للنهوض بالفلاحة وتربية الماشية والتّجارة والصناعات المحلية ولتوفير الرفاهية والعدالة والحرية للأهالي . كما طالب سلطات الحماية بتشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم وتمكينهم من ابتياع الأراضي الدولية على غرار الفرنسيين وتشجيع التعليم على جميع مستوياته لتحقيق نهضة فكرية وأدبية بالبلاد .

كما طرحت هذه القضايا ثلّة من الشباب التونسي بمؤتمر شمال افريقيا الذي التأم بباريس في أوائل أكتوبر 1908 للخوض في مشاكل بلدان المغرب العربي . إذ ركّز الشبان التونسيون تدخلاتهم في هذا المؤتمر على الدفاع عن مصالح الشعب التونسي والمطالبة بكلّ الضمانات القانونيّة لحمايته من التّعسّف وجميع التجاوزات التي تتسم بها السياسة الإستعمارية بالبلاد التونسية .

ب) تأسيس جريدة التونسي وطرحها لمطالب حركة الشباب التونسي :

وقد تبلورت كل هذه المطالب في جريدة أسبوعية تصدر بالفرنسية

تحت عنوان Le Tunisien (التونسي *) أسّسها الشّبّاب التونسي في بداية فيفري 1907 وعهدوا بإدارتها إلى علي باش حامبه * الذي وضع في افتتاحية العدد الأول لهذه الصحيفة برنامجا لحركته يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية .

فمن الناحية الإقتصادية وقع التأكيد على تعصير الفلاحة والصناعات المحلية والمطالبة من أجل ذلك بتأسيس صناديق احتياطية وتوفير القروض وتنظيم تعليم مهني وفلاحي وكذلك بإصلاح جبائي لمجابهة المنافسة الأجنبية .

وعلى الصعيد الإجتماعي يرتكز برنامج الشباب التونسي على احترام الأحباس العامّة والخاصّة وحذف المجبى وسن ضريبة عقارية توظّف على المداخيل وتنظيم وسائل الإسعافات العامّة بإحداث مستشفيات والسماح لصغار الفلاحين التونسيين بابتياع الأراضي الدولية ومساهمة

(*) تصدر هذه الصحيفة بالفرنسية . ومنذ 1909 أصبح لها نشرة عربية يشرف عليها عبد العزيز الثعالبي .

(*) علي باش حامبه (1876 — 1918) . ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي . زاول تعليمه الثانوى بالمعهد الصادقي ثم عمل بإدارة هذه المدرسة . وعندما تحصّل على الإجازة في الحقوق — بفضل مجهوده الخاص أي دون حضور الدروس — التحق بسلك المحامين . وكان لعلي باش حامبه الى جانب ذلك نشاط سياسي برز في جمعيتي الخلدونية والصادقية ثم في صحيفتي « التونسي » و « الاتحاد الاسلامي » اللتان اسسهما تباعا في 1907 و 1911 . وقد أصبح بدون منازع قائد حركة الشباب التونسي خصوصا أثناء حادثة الترامواي حيث لعب دورا بارزا . وأبعدته السلطات الفرنسية عن البلاد التونسية إثر هذه الحادثة ، فاستقرّ بإسطنبول أين باشر خططا ادارية هامّة وحيث توفي في 29 أكتوبر 1918 .

اليد العاملة التونسية في الأشغال العامة وجعل التعليم الإبتدائي مجانيّا وإجباريّا في جميع أنحاء الإيّالة وتسهيل أسباب مزاولة التعليم الثانوي وتشجيع نخبة من تلامذته على متابعة التعليم العالي وإقرار حقّ التونسيين في جميع الوظائف العمومية على غرار الفرنسيين .

أما على الصعيد السياسي فقد طالب هذا البرنامج بنظام سياسي يتلاءم مع التصور العصري لواجبات وحقوق الحاكم والمحكوم وبالتالي بتشريك الأهالي في الحياة العامة لتمكينهم من المساهمة في إدارة شؤون بلادهم والنظر في استعمال محصول الضرائب والدفاع على مصالحهم الخاصة . ولحماية السكّان التونسيين من الإستبداد والتمييز وكل التجاوزات الأخرى وقع التأكيد على وجوب الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية وسنّ قضاء مستقل عن الكاتب العام للحكومة وإصلاح العدلية التونسية التي لا توفّر للمتقاضين الضمانات اللازمة للحصول على حقوقهم « وتنضيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدوّنة يرجع إليها النّاس في معرفة الحدود والحقوق والواجبات »* .

والملاحظ أن كل هذه القضايا التي طرحتها حركة الشباب التونسي منذ خطاب البشير صفر تندرج بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إطار التناقضات وسياسة التمييز والمظالم الناجمة عن نظام الحماية ، وجميع الإصلاحات التي اقترحتها ترمي إلى القضاء أو على الأقل إلى الحدّ من « عيوب » هذا النظام حتى يتحقّق التقارب بين الأجناس القاطنة بالبلاد التونسية .

فلم تطرح إذن حركة الشباب التونسي قضية الإستقلال بل كانت في بداية الأمر تدعو إلى سياسة التشريك أي تشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم للنهوض بها ولو في نطاق الحماية الفرنسية .

(*) النص الكامل لهذا البرنامج بملحق الوثائق .



علي باش حامبه

غير أنها ساهمت من خلال تحاليلها للتناقضات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعيشها يوميا الفئات العريضة للشعب التونسي في تكوين رأي عام على الأقل بمدينة تونس خالقة بذلك الظروف الذاتية لبروز الوعي الوطني .

وهكذا كان لهذه الحركة — بالرغم من طبيعتها النخبوية والبورجوازية ومن عدم هيكلتها — ضلع في بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى . فهي وإن لم تكن وراء الإصطدامات التي جدت آنذاك بمدينة تونس بين السكان المسلمين وجهاز الحماية فقد هيأت الظروف الملائمة لذلك .

2) بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى :

لقد برزت القوى الشعبية التونسية على الساحة السياسية بمدينة تونس في أواخر 1911 وبداية 1912 وذلك بمناسبة واقعة الزلاج وحادثة الترامواي اللتان تعبران عن وعي الجماهير بمعارضة كانت حتى ذلك العهد تنحصر في النخبة المثقفة من التونسيين .

أ) واقعة الزلاج :

كانت هذه الحادثة أول مجابهة عنيفة بين جماهير مدينة تونس والجهاز الإستعماري وذلك إثر قرار لبلدية تونس يتعلق بتسجيل مقبرة الزلاج . ورغم إلغاء هذا القرار فقد اندلعت هذه الواقعة في 7 نوفمبر 1911 مسفرة عن قتل 8 فرنسيين وإيطاليين وعدد غير معروف من التونسيين . وتلت هذه الأحداث محاكمة أسفرت على الحكم على 35 تونسيا من بينهم سبعة بالإعدام * . كما وقع تحجير كل

(*) لم يقع تنفيذ الاعدام الا فى اثنين منهم هما : الشاذلى القطارى ومنوبى الجرجار .

الصحف العربية باستثناء جريدة الزهرة وأعلنت حالة الحصار بمدينة تونس ودائرة مراقبتها المدنية وذلك بمقتضى أمر صدر في 13 نوفمبر 1911 بإمضاء الباي ينص على حق السلطة العسكرية في تفتيش كل السكان المشبوه فيهم مهما كانت جنسيتهم وإبعاد ذوي السوابق العدلية وكل من ليس له مسكن ، عن مدينة ومراقبة العاصمة ، وكذلك على البحث والإستحواذ على الأسلحة والذخيرة وإنذار الناس بتسليمها إلى السلطة وتحجير المنشورات والإجتماعات التي من شأنها أن تبعث الشغب والفوضى في البلاد .

وبقيت حالة الحصار ، التي عمت كامل الإيالة إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى ، قائمة الذات إلى حد شهر مارس 1921 .

ومهما يكن من أمر فإن واقعة الزلاج التي شحذت الشعور الوطني التونسي لا تعود — خلافا للرأي السائد — إلى عوامل دينية بحتة تتمثل في تسجيل مقبرة الزلاج والحرب الإيطالية التركية بطرابلس .
لا جرم أن الجماهير الشعبية بمدينة تونس متعلقة بمقبرة الزلاج حيث ضريح الشيخ سيدي بن حسن الشادلي صاحب الطريقة الشادلية التي تحظى بالعديد من الأنصار في العاصمة، ولا شك أن تسجيل هذا المقام «المقدس» هو في نظرها بمثابة العمل التدنيسي . كما بدت لها الحرب التي شنتها إيطاليا على تركيا في أواخر سبتمبر 1911 كاعتداء على الخليفة وبالتالي على الدين الإسلامي. وهذه المسائل التي أثارت استياء القوى الشعبية بمدينة تونس هي بمثابة العوامل المباشرة لواقعة الزلاج .

أما العوامل العميقة لهذه الحادثة فإنها تعود إلى التناقضات الناجمة عن نظام الحماية التي احتدت قبيل الحرب العالمية الأولى من جراء تردي الوضع الإقتصادي والإجتماعي .

فقد مرّت البلاد التونسية في هذه الفترة بعدّة سنوات قاحلا بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى كانتشار الجراد . ممّا أدّى إلى تدهور قطاعي الفلاحة وتربية الماشية وبالتالي إلى النقص في الإنتاج والمجاعة .

وكانت لهذه الأزمة الفلاحية انعكاساتها على التجارة والصناعات المحلّية ، إذ تأثّر هذان القطاعان — علاوة على المنافسة الأجنبية — من تدهور الطاقة الشرائية لسكّان الريف الذين يمثلون قسما لا بأس به من حرفائهم ، الشيء الذى نتج عنه تفاقم البطالة في المدن والأرياف ، ثم انّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد زاد في تدهور حالة سكّان المدن خصوصا وأن كميات كبيرة من القمـوح التونسية وقع بيعها إلى الجيوش التركية والإيطالية المتواجدة بطرابلس . وهذا الوضع هو بطبيعة الحال أكثر وقعا على الفئات الفقيرة . فليس إذن من قبيل الصدف أن يكون لهذه الفئات الدور الأساسي في واقعة الزلاّج كما ورد ذلك في تقارير سلطات الحماية التي تؤكّد أن جلّ المتظاهرين من السوقة . كما أنّ غالب « المورّطين » في هذه القضية والذين وقعت محاكمتهم هم من الفقراء . ذلك أن هذه الفئات الضعيفة قد تأثّرت أكثر من غيرها من الوضع الناجم عن النظام الإستعمارى الذى كان آنذاك — نظرا لتدهور الوضع الإقتصادي والإجتماعي — قابلا للإنفجار . وقد كان — في هذا الجو المتوتّر — الواعز الديني الناتج عن الحرب الإيطالية التركية وتسجيل مقبرة الزلاّج بمثابة المفجّر للاحداث التي جدّت بالعاصمة التونسية قبيل الحرب العالمية الأولى .

ثم ان الأسباب العميقة لحادثة الترمواي التي جدّت كذلك بمدينة تونس في بداية 1912 تكمن هي الأخرى في نفس هذه الظروف الإقتصادية والإجتماعيّة المتأزّمة .

ب) حادثة الترامواي :

لقد اندلعت هذه الحادثة في 8 فيفرى 1912 اثر حادث ترامواى تسبّب فيه سائق إيطالي ونتج عنه موت طفل تونسي . إذ قرّر إثر هذا

الحادث سكان العاصمة المسلمون مقاطعة الترامواى وكذلك المتاجر الإيطالية . وانتهز المستخدمون التونسيون لشركة الترامواى الفرصة للدخول في اضراب والمطالبة بنفس الإمتيازات التي يتمتّع بها زملاؤهم الأوروبيون . ثمّ تأسّست لجنة مقاطعة برئاسة علي باش حامبه قصد الإشراف على هذه الحركة والوساطة بين شركة الترامواي وأهالي مدينة تونس .

وقد حدّدت هذه اللجنة جملة من المطالب تتمثّل في :

— التزام شركة الترامواى باستخدام خاصّة الفرنسيين والتونسيين والإقتصار على نسبة من الأجانب يقع تحديدها .

— المساواة في الأجور والمنح والترقية بين جميع موظّفي الشركة دون أي تمييز .

— تنظيم مصلحة لمراقبة السرعة بالأحياء العربية .

ويمكن أن نستخلص من هذه المطالب أنّ العوامل العميقة لحادثة الترامواي لها صبغة اقتصادية واجتماعية . فهي وليدة التناقضات بين التونسيين والإيطاليين في ميدان الشغل حيث كانت المنافسة حادّة وغير متكافئة بين الطرفين خصوصا وأنّ عدد الإيطاليين الذين يهجرون بلادهم للبحث عن عمل بتونس في نمو متزايد منذ 1881 * وأن لهم من الكفاءات ما يعوز العملة التونسيين ، الشيء الذى يزيد في حظوظهم لدى إدارة الأشغال العامة والمقاولات والشركات الأجنبية على حساب اليد العاملة المحلية . وهكذا لم تبلغ نسبة التونسيين في المشاغل العمومية سنة 1907 سوى 5 ٪ من مجموع المستخدمين . كما كان عددهم ضئيلا في شركة الترامواي بالنسبة للايطاليين . ثمّ إن التونسي لا يتمتّع في حالة حصوله على شغل بامتيازات نظيره من الأوروبيين .

(*) لقد مر حسب الاحصائيات الرسمية عدد الايطاليين القاطنين بالبلاد التونسية بين 1881 و 1911 من 11.206 الى 88.082 نسمة .

وقد ازدادت المنافسة الأجنبية وسياسة التمييز حدّة في فترة تفاقمت فيها الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية من جرّاء غلاء المعيشة الذي احتدّ في بداية 1912 أي قبيل اندلاع حادثة الترامواي . ممّا أثار غضب سكان العاصمة الذى انفجر اثر حادث مرور تسبّب فيه سائق إيطالي في ظرف تعدّدت فيه استفزازات الجالية الإيطالية بتونس اثر الانتصارات التي حققتها ايطاليا بطرابلس في حربها ضد تركيا .

ولا جرم أن يثير هذا الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتأزّم مخاوف السلطات الفرنسية التي تخشى أن تؤول مقاطعة الترامواي وإضراب عمال « الترام » التونسيين إلى عمليّة تمرّد ضد نظام الحمايّة خصوصا وأن حركة الشباب التونسي لم تبق هذه المرة على حيّاد كما كان الشأن عند واقعة الزلاّج بل استغلّت حادثة الترامواي لتزداد حظوة بين أهالي مدينة تونس .

من أجل ذلك قرّرت السلطات الفرنسية وضع حدّ ولو بالقوّة لمقاطعة الترامواي . وعندما رفض علي باش حامبه وجماعته الإمتثال لأوامرها قبل الحصول على تنازلات جوهريّة تقوم بها شركة الترامواي ، أدلى الكاتب العام للحكومة بتصريح ينذر فيه الأهالي أنّه إذا لم يقع وضع حدّ لمقاطعة الترامواي في ظرف 48 ساعة تخرج هذه القضية من النطاق الإقتصادي لتصبح سياسية بحتة . وعندئذ تتخذ السلطات إجراءات صارمة ضدّ كل من لا يمتثل لأوامرها ويصرّ على حثّ السكان على المقاطعة .

غير أن هذا الإنذار لم يثن الأهالي على مواصلة مقاطعتهم ومناهضتهم لشركة الترامواي ، فعمدت حينئذ سلطات الحماية إلى اعتقال أعضاء لجنة المقاطعة في 13 مارس 1912 واقصاء البعض منهم عن البلاد التونسية * وكذلك إلى تحجير جريدة Le Tunisien (التونسي) .

(*) لقد تم نفى على باش حامبه وعبد العزيز الثعالبى وحسن القلاتى ومحمد نعمان فى شهر مارس 1912 • وعندما سمحت لهم السلطات الفرنسية بالعودة الى تونس رجعوا كلهم الى أرض الوطن باستثناء على باش حامبه الذى استقر باسطنبول حيث توفى يوم 29 أكتوبر 1918 •

وبذلك تقهقرت حركة الشباب التونسي في وقت بدأت تربط فيه الصلة مع القوى الشعبية . وبدت لها متاهة سياسة التشريك التى انتهجتها إلى ذلك الحين . ممّا جعل الحركة الوطنية التونسية تتخلّى غداة الحرب العالمية الأولى — عند انبعاثها بعد فترة من الرّكود — على هذه السياسة .

الفصل الثاني

الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الأولى ونشوء الحزب الحرّ الدستوري

لقد بينّا سلفا أن الحركة الوطنية التونسية مرتبطة بالتناقضات الإقتصادية والإجتماعية النّاجمة عن نظام الحماية . فهي تركد كلّما تحسّن الوضع الإقتصادى والإجتماعي وخمدت إذن هذه التناقضات وتحتدّ عندما تتدهور حالة الأهالي وتتفاقم التناقضات .

وهذا ما حدث غداة الحرب العالمية الأولى حيث تبلور الوعي الوطني ونشطت الحركة الوطنية التونسية وذلك بعد فترة من الرّكود امتدّت من 1912 إلى 1919 إثر تحسّن الحالة الإقتصاديّة والإجتماعية بالبلاد أثناء الحرب .

وتعود هذه الحالة إلى تفاقم التناقضات التونسية الفرنسية إثر الحرب وتدهور الوضع الإجتماعي الناجم عن الأزمة الإقتصادية وغلاء المعيشة .

I – تفاقم التناقضات التونسية الفرنسية :

لقد عمدت سلطات الحماية إثر انتهاء الحرب إلى تدعيم المصالح الفرنسية بالبلاد التّونسيّة . وكانت فرنسا إذّاك في أمسّ الحاجة إلى موارد مستعمراتها لبناء آثار الحرب وتوفير الموادّ الغذائية لسكّانها . وتمثّلت هذه السياسة أوّلا وبالذّات في العودة إلى استعمار الأراضي .

1) العودة إلى استعمار الأراضي :

إنّ العودة إلى هذه السياسة بعد العدول عنها خلال الحرب ترمي — زيادة على تدعيم مصالح الجالية الفرنسية بتونس — إلى تزويد فرنسا بالموادّ الغذائية التي هي إذّاك في أمسّ الحاجة إليها . ولهذا الغرض أعدّت سلطات الحماية مشروع قانون يفتح للمعمّرين قسما كبيرا من أراضي القبائل وأراضي الأوقاف وغيرها بدعوى أنها غير مستثمرة .

وقد أثار هذا المشروع غضب الكثير من الفلاحيين التونسيين وكذلك « مشايخ » الطرق الدّينيّة . وقامت الإحتجاجات لدى المقيم العام الفرنسي ضدّ كلّ إجراء يمس بأراضي الأوقاف التي هي علاوة على صبغتها الدينيّة غير قابلة للتّصرف . والجدير بالذكر أنّ الصبغة الدّينية لأراضي الأوقاف التي يستند عليها الفلاّحون التونسيّون و « مشايخ » الطرق الدينية ليست في حقيقة الأمر إلا تعلّة للدفاع عن مصالحهم ، ذلك لأنهم كثيرا ما يتصرّفون في هذه الأراضي أما بصفة مباشرة بالنسبة للأراضي « الموقّفة » على الزوايا أو غير مباشرة وذلك عن طريق « الإنزال » أي مقابل كراء زهيد يدفعونه إلى جمعيّة الأحباس السّاهرة على هذه الأراضي .

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه السّياسة من شأنها أن تزيد في حدّة التناقض بين المعمّرين الفرنسيين وكبار الفلاّحين . فانحاز قسم من هؤلاء إلى الحركة الوطنية وخسرت بذلك فرنسا شقّا من الأعيان التونسيين كان مواليا لها .

كما تأثّر « مشايخ » الطّرق الدينية من هذه السّياسة التي ترمي إلى تجريدهم من أراضي الأوقاف أي من أهمّ مورد رزقهم . ولا يستبعد إذن أن يكونوا قد حرّضوا على المظاهرة التي نظّمت بمدينة تونس يوم 14 ماي 1920 للاحتجاج على مشروع السلطات حول استثمار أراضي الأوقاف .

كما مسّت السياسة الفرنسية غداة الحرب بمصالح فئات أخرى من التونسيين كأرباب الصّناعات والتجّار وذلك بالعودة إلى استيراد البضائع المصنوعة الأجنبيّة إلى البلاد التونسية .

2) العودة إلى استيراد البضائع المصنوعة :

لقد عرفت الصناعات التونسية خلال الحرب فترة من « الإزدهار » تعود إلى الإنخفاض في الواردات وبالتالي إلى تخفيف المنافسة الأجنبيّة وكذلك إلى اتّساع السّوق الداخليّة الناجم عن « رخاء » الفلاحة وتربية الماشية وتحسين الحالة الإجتماعية .

إلاّ أنّ هذا الوضع قد انعكس إثر انتهاء الحرب إذ رجعت الواردات والمزاحمة الأجنبية إلى ما كانت عليه وانخفض محصول الزّراعة وتربية الماشية وتدهورت بذلك المقدرة الشّرائية لأغلبيّة السّكّان التّونسيّين .

فقد مرّ وزن الواردات من 180 000 طن سنة 1918 إلى 320 000 طن سنة 1919 و 540 000 سنة 1920 و 590 000 سنة 1921 . وكانت البضائع المصنوعة وخاصّة منها بضائع النّسيج تمثّل أكثر من نصف هذه الواردات .

وهذه الحالة تمسّ بطبيعة الحال مصالح أرباب الصناعات والتّجار التونسيين وتثير غضبهم ، فلا جرم إذن أن تكون الأسواق في تونس حيث أرباب الصناعات والتجار ركيزة للنشاط الوطني غداة الحرب العالمية الأولى .

وقد استاء كذلك الموظّفون التّونسيّون والفئات المثقّفة من سنّ الثلث الإستعماري سنة 1919 لفائدة الأعوان الفرنسيين .

3) سنّ الثلث الإستعماري :

كان لهذا الإجراء الوقع العظيم على الموظّفين التّونسيين بصفة خاصّة وكلّ المثقّفين الّذين كانو يطمحون إلى المساواة في الأجور مع الفرنسيين والمشاركة أكثر فأكثر في إدارة البلاد . ذلك أنّ هذه الزّيادة في مرتّبات الفرنسيّين ترمي، علاوة على تدعيم التّفاوت بين الأجور، إلى تشجيع الفرنسيين على القدوم إلى تونس والإستيلاء على الوظائف التي تتقلّص بهذه الصفة شيئا فشيئا أمام التونسيين . وبذلك تكون المنافسة الفرنسية في الوظيفة العمومية أشدّ مما كانت علية وتنغلق الافاق أمام المثقّفين فيزداد حقدهم على نظام الحماية وبالتّالي وعيهم ونشاطهم الوطني . وزاد في حدّة هذه التناقضات التونسية الفرنسية الأزمة الإقتصادية وغلاء المعيشة اللذان استفحلا بالإيالة غداة الحرب العالمية الأولى .

4) الأزمة الإقتصادية :

لقد عرفت البلاد التونسية بعد السّنوات « الخصبة » التي مرّت بها خلال الحرب أزمة اقتصادية تتمثّل خصوصا في رداءة المحصول الزّراعيّ . فبينما بلغ معدّل مردودي القمح والشّعير بين 1915 و 1918 تباعا 750 224 طن و 000 198 طن لم يمثّل بين 1919 و 1920 سوى 150 166 طن من القمح و550 88 طن من الشعير . وممّا زاد في خطورة الوضع فإنّ السلطات لم تدّخر في السّنوات الخصبة الفائض من الحبوب بل صدّرته إلى فرنسا التي كانت إذّاك في أمسّ الحاجة إليه .

ولكل ذلك كانت سنة 1920 عصيبة بالنسبة إلى جلّ السكّان التّونسيين . فالجفاف كان قد عرّض الزّراعة وتربية الماشية للخطر . وظهرت المجاعة ووباء الحمّى ليزيدا في بؤس الأهالي .

وهذه الحالة من شأنها أن تنعكس على قطاعي الصناعة والتجارة اللذان، علاوة على المنافسة الأجنبية، يعانيان من ضيق السّوق الدّاخلية النّاجم عن تدهور الطّاقة الشرائية لأغلبية السّكان .

و كلّ هذا من شأنه أن يحدّ في حنق الأهالي الذين ازدادت حالتهم سوءا مع غلاء المعيشة .

5) غلاء المعيشة :

لقد تفاقم غلاء المعيشة غداة الحرب من جرّاء التّضخّم المالي والإنخفاض في قيمة العملة النّاجمة عنه . فارتفعت الأسعار بصفة باهضة . فمرّ ثمن الكيلوغرام خبزا مثلا بين 1918 و 1920 من 0،65 فرنك إلى 1،20 فرنك . وبصفة عامة فإنّ مؤشّر كلفة المعيشة قد ارتفع منذ 1914 من 100 إلى 240 سنة 1918 و 311 سنة 1920 .

وقد تأثّر معظم السكّان من غلاء المعيشة في هذه الفترة العصيبة فقامو بمظاهرات للتّنديد بهذا الوضع والإحتجاج على غلاء الخبز والسّميد فكانت مظاهرة 5 أوت 1920 بمدينة تونس التي تحوّلت إلى نهب بعض المخازن التجارية ، ثم مظاهرات مماثلة في 6 أوت 1920 بمدينتي سوسة والمهديّة . وفي 15 سبتمبر 1920 وقع اجتماع عامّ التونسي للتّنديد مرّة أخرى بغلاء المعيشة . وقد استغلّ الوطنيّون بتّونسيّون هذه الحالة لتعبئة السكّان ضدّ نظام الحماية خصوصا وان السلطات الإستعمارية زادت رغم رداءة الوضع الإجتماعي ، في الضّرائب .

6) الزّيادة في الضرائب :

وهذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع مصاريف الدولة . فعلاوة على الترفيع في مرتّبات الموظّفين الفرنسيين الذي بلغ بالنسبة لسنة 1920 24 مليون فرنك ، كان على الدّولة أن تسدّد ديونها الطّائلة وتجهّز البلاد طبقا لحاجيّات الإستعمار الفلاحيّ .

ومن أجل ذلك عمدت سلطات الحماية إلى الترفيع في الضرّائب القديمة وسنّ ضرائب جديدة . وهذا النظام الجبائي الجديد الذي ورد في أمر للباي صدر في 20 ديسمبر 1919 يخصّ بالدّرجة الأولى السّكّان التّونسيّين . فبمقتضى هذا الأمر وقع الترفيع في الإستيطان والقانون والعشر . كما سنّت لأوّل مرّة ابتداء من غرّة جانفي 1919 ضريبة على الماشية وذلك بنسبة 0،17 فرنك على كل رأس غنم أو معز و 1،24 فرنك على كلّ رأس بقر أو بغل و 2،28 فرنك على كلّ جمل و 3،42 فرنك على كلّ حصان . ومع كلّ هذا سنّت سلطات الحماية بمقتضى أمر للباي صدر في 24 فيفري 1919 ضريبة خارقة للعادة على المرابيح التي جمعها التجار التّونسيّون (مسلمون ويهود) أثناء الحرب وذلك بنسبة تتراوح بين 50٪ و 80٪ من مجموعها .

وقد أدّت هذه الزّيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة في ثقل النّظام الجبائي على السّكّان التونسيين . ولا جرم أن تزيد هذه الحالة في حنق هؤلاء على الإستعمار وبالتّالي في وعيهم الوطني .

وبجانب كلّ هذه العوامل الدّاخلية هنالك عوامل خارجيّة ساعدت على نموّ الوعي الوطني بين التّونسيين . وهذه العوامل مرتبطة بالظّرفية العالميّة السّائدة غداة الحرب .

II – تأثير الظرفيّة العالمية غداة الحرب على الحركة الوطنية التونسية :

1) مبادىء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولسون :

كان للمبادىء التي أقرّها الرّئيس ولسون في 8 جانفي 1918 والتي تعترف بحقّ الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ، الأثر البالغ على المثقّفين التّونسيّين . وقد بعثت هذه المبادىء – بالرّغم من كونها تقصد آنذاك خصوصا الشعوب الأوروبية الخاضعة إلى الهيمنة الألمانية أو النمساويّة

المجرية – أملا كبيرا في الإستقلال لدى الفئة الأكثر وعي من السكان التونسيين . وزادت هذه الآمال في الإستقلال بعد اندلاع ثورة أكتوبر 1917 التي تدعو إلى تحرير كلّ الشعوب التي تخضع إلى الهيمنة الإستعمارية .

2) ثورة أكتوبر 1917 :

لقد كان لهذا الحدث صدى كبير لدى « الشباب التونسي » حيث أن البعض منهم – مثل محمد نعمان وحسن القلاّتي – كان يناضل في نطاق الجامعة الإشتراكية بتونس وشارك في الجدال الذي دار بين أتباع الأمميّة الثالثة التي برزت بموسكو سنة 1919 وأنصار الأمميّة الثّانية . فكان إذن الشّباب التّونسي على علم بمبادىء الأمميّة الشّيوعيّة التي تشترط من الأحزاب الراغبة في الإنظمام إليها أن تندّد بالإستعمار وأن تعين الشّعوب المستعمرة على تحقيق استقلالها . وهذا من شأنه أن يدعّم حركات التحرير التي أصبح لها سند إثر ثورة 1917 لا يستهان به على الصّعيد العالمي .

وكذلك الشأن بالنّسبة للأحداث التي دارت في تركيا أثناء وغداة الحرب العالميّة الأولى .

3) أحداث تركيا :

كان الرّأي العام التونسي في ذلك الحين يهتمّ بالغ الإهتمام بما يدور في تركيا التي كانت إذّاك مركز الخلافة . ولذلك كان تقهقر الأمبراطورية العثمانية أثناء الحرب واحتلال جزء منها من قبل الحلفاء يشغل بال قسم كبير من السكان التونسيين . وبقيت الحالة في تركيا تشدّ اهتمامه إثر انتهاء الحرب حيث رفض الشعب التركي تجزئة وطنه ودخل في معركة مع قوّات الإحتلال تحت قيادة مصطفى كمال الذي لقيت حركته تعاطفا كبيرا في تونس . وكلّ هذه الأحداث التي

تدور في تركيا والتي تندرج في نطاق الدّفاع على العالم الإسلامي والنّضال من أجل الحرّية والإستقلال من شأنها أن تساعد على تدعيم الوعي الوطني في صلب السّكان التّونسيين . كما ساعدت على هذا الوعي معركة التحرير التي عرفتها مصر غداة الحرب والتي احتدّت سنة 1919 .

4) معركة التحرير الوطني بمصر غداة الحرب العالميّة الأولى :

كان الشّعب المصري يطالب إذّاك تحت قيادة سعد زغلول وطبقا لمبادىء الرّئيس ولسون ، بحقّه في تقرير مصيره وبالتّالي بتحريره من الإستعمار البريطاني . وازدادت المعركة حدّة إثر إيقاف سعد زغلول ورفاقه في 8 مارس 1919 من طرف السّلطات الإستعمارية . فاضطرّت حينئذ بريطانيا إلى إطلاق سراح الوطنيّين المصريين والسّماح لهم بالسّفر إلى باريس للدفاع عن قضيتهم لدى مؤتمر الصلح . وكان لهذه الأحداث صدى كبير بالبلاد التونسية إلى درجة أنّ السلطات الفرنسية اتّخذت الإجراءات اللازمة لكي لا يعلن عنها إلا بكامل الحذر ، وذلك حتى لا يقتدي الشعب التونسي بالنّضال المصري . ورغم ذلك فقد كان لمعركة التحرير المصرية الأثر الكبير على الوعي الوطني بتونس .

وخلاصة القول فإنّ كلّ هذه الظروف الدّاخلية والعالمية التي مرّ ذكرها كانت غداة الحرب العالمية الأولى ملائمة لتدعيم الوعي الوطني في صلب السكان التّونسيّين وبالتالي لهيكلة الحركة الوطنية ونشوء حزب وطني جديد عرف بالحزب الحرّ التونسي ثمّ بالحزب الحرّ الدّستوري التّونسي .

III — نشوء الحزب الحرّ الدّستوري التونسي :

1) حركة الشباب التونسي غداة الحرب العالمية الأولى :

لقد مرّت الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الأولى بفترة من الرّكود تعود أساسا إلى تحسين الحالة الإقتصادية

والإجتماعية بالبلاد طول هذه المدّة وبالتّالي إلى فتور التناقضات التونسية الفرنسية الناجمة عن نظام الحماية .

وكانت حركة الشباب التونسي — التي عرفت إثر حادثة الترامواي وما نتج عنها من خنق لجميع الحريات الديمواقرطية واستقرار الزّعيم علي باش حامبه باسطنبول — قد سلكت في هذه الظروف سياسة انتهازية تتمثّل في انتظار انتهاء الحرب لاستغلال الوضع مهما كانت النتيجة وسواء كان النصر حليفا للحلفاء أو لأمبراطوريات الوسط . وهكذا انحصر نشاطها خلال هذه الفترة في التقاء أعضائها البارزين في ناديهم الكائن بشارع الكوميسيون للتداول حول مصير بلادهم على ضوء الظرفية السياسية العالمية .

وبمجرّد انتهاء الحرب خرج الشّباب التونسي من تحفّظهم ليعطوا إلى الحركة الوطنية دفعا جديدا وذلك بتأسيس حزب سياسي جديد أطلقوا عليه اسم الحزب التونسي .

2) تأسيس الحزب التونسي :

وكان هذا الحزب وليد الاجتماعات العديدة التي التأمت بتونس العاصمة في الديار والمقاهي في ربيع 1919 لوضع برنامج ينطلق من مطالب جريدة التونسي (Le Tunisien) لتكييفها مع الظروف الناجمة عن الحرب العالميّة . غير أنّ النزعة السّائدة التي يتزعّمها عبد العزيز الثعالبي قد أكّدت على وجوب سنّ دستور يضمن حقوق الأهالي وكذلك على عزمها على تعديل نظام الحماية إلى غاية تحرير البلاد . وعلى هذا الأساس تأسّس الحزب التونسي الذي يضمّ إلى جانب عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي وحسن القلاّتي — علاوة على قدماء حركة الشباب التونسي — ثلّة من المحامين والأطبّاء والصحافيين . فلم تكن إذن هذه المجموعة من الوطنيين منظمة جماهيرية مهيكلة بل أنها حركة نخبوية على غرار حركة علي باش حامبه قبيل الحرب العالمية الأولى .

ومهما يكن من أمر فإنّ الحزب التونسي كان الوسيلة التي مكّنت الشباب التونسي من تجديد حركتهم حتى يطالبوا بتحرير بلادهم خصوصا وأن الظروف الداخلية تبدو غداة الحرب سانحة لذلك . وعلى هذا الأساس بعثوا في شهر مارس 1919 إلى رئيس الولايات المتّحدة ولسون وكذلك إلى وفود مؤتمر الصلح الملتئم آنذاك بفرساي بمذكّرة يطالبون فيها بتطبيق مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها على البلاد التونسية . إلاّ أنّ الرئيس الأمريكي إعتبر ، خلافا للمبادىء التي أعلن عنها في بداية 1918 ، أنّ المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية . كما اعترضت الحكومة الفرنسية على مشاركة تونسيّين في مؤتمر فرساي .

وأمام هذا الوضع غيّر الحزب التونسي خطّة عملة . فبدلا من تركيز نشاطه على مؤتمر الصلح سعى إلى كسب إعانة وتفهّم الأحزاب اليساريّة الفرنسية لتحقيق مطالبه . وفي هذا المضمار وجّه نداء يرجو فيه من الإشتراكيين الفرنسيين أن يطالبوا بالحرية للشعب التونسي في نطاق عصبة الأمم . ولهذا الغرض كلّف الحزب التونسي أحمد السقّاء وعبد العزيز الثعالبي بتمثيله بباريس .

3) نشاط أحمد السقّاء وعبد العزيز الثعالبي بباريس :

كان أوّل مندوب يعيّنه الحزب التونسي بباريس في شهر أفريل 1919 هو أحمد السقاء الذي زاول تعليمه العالي بالعاصمة الفرنسية حيث أحرز على الدكتوراه في الحقوق ، الشيء الذي أكسبه دراية بشؤون فرنسا مكّنته من عقد صلات مع الصحف والحركات اليسارية الفرنسية والتعريف بالقضية التونسية . وهكذا وجد عبد العزيز الثعالبي عند قدومه إلى باريس في شهر جويلية 1919 ، بعد اختتام مؤتمر الصلح ، الظروف سانحة للقيام باتصالات ببعض القادة الإشتراكيين كمرسال كاشان (Marcel Cachin) وبشخصيات من الحزب الراديكالي وكذلك بصحفيّين وكتّاب مثل أنتول فرنس (Anatole France) وبعلماء

في الإقتصاد كشارل جيد (Charles Gide) وبرئيس رابطة حقوق الإنسان فردينون بويسون (Ferdinand Buisson) الذي لم يل جهدا لمساندة القضية التونسية . وكان أحمد السقّاء يقوم بدور المترجم بين زعيم الحزب التونسي وكلّ هذه الشّخصيات الفرنسية . وبفضل هذه الدعاية كسبت القضية التونسية تعاطفا لا شكّ فيه خاصة في أوساط اليسار الفرنسي حتى أنّ الحزب الإشتراكي وعد بدرسها وبعرضها أمام البرلمان . غير أنّ نشاط الثعالبي والسقّاء بالعاصمة الفرنسية قد تجلّى خصوصا من خلال « تونس الشهيدة » وهو كتاب لمؤلف غير مسمّى صدر بباريس في بداية 1920 .

4) كتاب « تونس الشهيدة » :

ولم يكن هذا الكتاب — خلافا للرأي الشائع — من الإنتاج الشخصي لعبد العزيز الثعالبي بل أنّه ثمرة مجهود العديد من الشباب التونسي . فكان زعيم الحركة الوطنية قد صاغه بمعية أحمد السقّاء على ضوء الدراسات التي بُعثت إليه من طرف جماعته بتونس . وبما أن الغاية من هذا الكتاب هي عرض القضية التونسية خصوصا على الرأي العام الفرنسي فقد حرّره بالفرنسيّة أحمد السّقاء إذ أن الثعالبي لا يتقن هذه اللغة .

ومهما يكن من أمر فإنّ أهمّية هذا الكتاب تكمن أساسا في تحليل نظام الحماية وانعكاساته الوخيمة على الشعب التونسي وكذلك في المطالب التي طرحها وخصوصا في مدى تأثيره على الحركة الوطنية التونسية . ذلك أنّه سجّل ، في لهجة يشوبها الجدال والحماس ، صورة قاتمة للحالة التي نجمت عن الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية مندّدا باستعمار الأراضي وتدهور الصناعات المحلية وسياسة التمييز في ميدان التعليم والأجور والقروض الخ ... وبإقصاء الأهالي بما فيهم حاملي الشهائد عن المسؤوليات الإدارية وكذلك بخرق الحريات العامة وحقوق الإنسان وبصفة عامة باستغلال وقهر الشعب التونسي .

وكلّ هذا يتباين مع حالة الجالية الأوروبية التي تتمتّع بجميع الحريات والحقوق حتّى أن المواطن التونسي يشعر بنفسه غريبا في بلاده وغير مرغوب فيه من طرف المستعمر الفرنسي .

ثم إن هذا الوضع المتّسم بالظلم والإستبداد والتمييز العنصري يتناقض حسب « تونس الشهيدة » مع ما عرفته البلاد التونسية من ديموقراطية وازدهار في فترة ما قبل الحماية . فلم يكن إذن هذا النظام الإستعماري عنصر تقدّم بالنسبة إلى الشعب التونسي بل عمل عكس ذلك على إفلاسه وإذلاله .

ولتدارك هذا الوضع عرضت « تونس الشهيدة » برنامجا يحتوي على ضمانات ضد الظلم وكل التّجاوزات النّاجمة عن الحماية . وتتمثّل هذه الضمانات في سنّ نظام ديموقراطي يرتكز على الفصل بين السلط وتكون فيه السلطة التنفيذية المتجسّمة في الباي وحكومته مسؤولة أمام سلطة تشريعية يسهر عليها مجلس أعلى متركب من 60 عضوا يعيّن رئيس الدولة عشرة منهم وتنتخب البقية لمدّة 4 سنوات من طرف الشعب التونسي .

وللمجلس الأعلى وحده الحق في إقرار الضرائب والميزانية والقروض العموميّة والأشغال ذات المنفعة العامّة .

وإلى جانب ذلك تطالب« تونس الشهيدة » بإقامة سلطة قضائية مستقلّة تعهد إلى قضاة تونسيين .

والجدير بالذكر أنّ هذا النّظام السياسي قد استوحى في خطوطه العريضة من عهد الأمان الذي صدر سنة 1857 زمن محمد باي وكذلك من الدّستور الذي سنّه محمّد الصادق باي سنة 1861 * . وكان عبد

(*) فالمجلس الأعلى الذى ورد فى **تونس الشهيدة** لا يختلف على المجلس الذى جاء به دستور 1861 من حيث الاسم وحتى من حيث عدد الأعضاء . الا أن أعضاء مجلس 1861 لم يكونوا منتخبين بل يقع تعيين عشرين منهم من طرف الباى والبقية من طرف زملائهم القدامى .

العزيز الثعالبي وجماعته يرمون من وراء ذلك إلى إسداء شرعية تاريخية على مطالبهم .

ومهما يكن من أمر فإنّ البرنامج الذي ورد في « تونس الشّهيدة » هو بمثابة القطيعة مع برنامج التشريك الذي أقرّته حركة الشّباب التونسي في بداية القرن العشرين . وقد أصبح الوطنيّون التّونسيّون يعتقدون غداة الحرب العالمية الأولى أن تجربة الفرع الأهلي للمجلس الإستشاري * هي خير دليل على أن سياسة التشريك ليست إلاّ وسيلة أخرى لدعم الهيمنة الإستعمارية ومخادعة الرأي العام الأوروبي . وهم لذلك يعتبرون أنّ التّعاون مع نظام الحماية هو بمثابة الخيانة للمصالح المقدّسة للوطن .

ورغم ذلك فقد اقتصرت المطالب التي طرحوها في « تونس الشهيدة » * على تحقيق الإستقلال الذاتي للبلاد طبقا لمعاهدة 12 ماي 1881 التي تقرّ سيادة تونس الداخلية ولا تعهد لفرنسا سوى تسيير شؤونها الخارجية . وتعود هذه المرونة إلى محاباة الأحزاب اليسارية الفرنسية التي راهن عبد العزيز الثعالبي وجماعته على تأييدها للقضية التونسيّة خصوصا وأنّ مؤتمر الصلح قد رفض إقرار مبدأ حرّية الشعوب في تقرير مصيرها بالنسبة للبلدان الغير الأوروبية . فلا جرم إذن أن يحظى كتاب « تونس الشهيدة » عند صدوره بتعاطف الأوساط الإشتراكية والليبيراليّة الفرنسية .

(*) كان المجلس الاستشارى لا يشمل عند تأسيسه سنة 1896 سوى الفرنسيين ، وقد أضيف اليه سنة 1907 فرع أهلي يتركب من 16 عضوا يختارهم المقيم العام من بين أعيان مختلف جهات البلاد بينما كان أعضاء الفرع الفرنسى وعددهم 52 ينتخبون بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الجالية الفرنسية بالايالة .

(*) النص الكامل لمطالب «**تونس الشهيدة**» بملحق الوثائق .

غير أنّ أكبر صدى لقيه هذا الكتاب كان بتونس حيث دخل خفية ووقع توزيعه في الأوساط المثقّفة التي تداولته بحماس رغم تحجيره من طرف سلطات الحماية . فعمل بذلك على تدعيم الحركة الوطنية التي ازداد عدد منخرطيها وكثرت مداخيلها . وهكذا أصبحت « تونس الشهيدة » بمثابة البيان الذي تكوّن على أساسه في شهر مارس 1920 حزب سياسي حقيقي هو الحزب الحرّ الدستوري التونسي .

5) مولد الحزب الحرّ الدّستوري التونسي :

وهذا الحزب يختلف عن الحزب التونسي الذي تمّ تأسيسه في ربيع 1919 والذي لا يمثّل كما ذكرنا آنفا سوى حركة نخبوية على غرار حركة الشباب التونسي قبيل الحرب العالمية الأولى . إذ كان لا بدّ أمام تكاثر الإنخراطات وتدفّق الحماس الوطني من تنظيم هذا التيّار في منظمة جماهيرية مهيكلة .

ثمّ انّ تغيير ميزان القوى بأوروبا بصفة عامة وبفرنسا بصفة خاصة لفائدة الأحزاب اليمينية الإستعمارية قد استوجب تعديل تكتيك الحركة الوطنية التونسية وبالتالي تأسيس حزب يتناسب مع هذا الوضع الجديد .

فمبدأ حرّية الشعوب في تقرير مصيرها لم يقع تطبيقه إلاّ على البلدان الأوروبية التي كانت تخضع لهيمنة ألمانيا والنمسا . أما المقاطعات العربية للدولة العثمانية كسوريا وفلسطين والعراق فقد وقع تقسيمها إثر انهزام تركيا بين فرنسا وبريطانيا العظمى . وعلى الصعيد الفرنسي انهزمت سنة 1919 الأحزاب اليسارية — التي راهنت عليها الحركة الوطنية غداة الحرب لتحرير البلاد — في الإنتخابات التشريعية . فلم يبق إذن في مثل هذه الحالة ، أمام الوطنيين التونسيين ، سوى الإعتماد على القوى الشعبية التونسية لبلوغ أهدافهم .

فهذا التغيير في ميزان القوى كان إذن بمثابة الوازع الذي دفع بعبد العزيز الثعالبي * إلى تعديل المطالب الوطنيّة وتأسيس حزب جماهيري قصد تحقيقها . وقد ورد هذا الخطّ الجديد في رسالة بعث بها زعيم الحركة الوطنية التونسية إلى جماعته بتونس في شهر فيفري 1920

(*) عبد العزيز الثعالبي (1874 — 1944) . ولد بمدينة تونس في عائلة من أصل جزائري . زاول تعليمه بجامع الزيتونة . أسّس سنة 1896 جريدة « سبيل الرّشاد » حيث أبدى رؤية للاسلام لا تتطابق مع مفاهيم « رجال الدين » ممّا أدى الى اختفاء هذه الصحيفة . فقام عندئذ الثعالبي برحلة إلى كلّ من تركيا ومصر والجزيرة العربيّة للمزيد من المعرفة . وعاد إلى تونس سنة 1902 متشبّعا بأفكار مصطفى كامل باشا زعيم الحركة الوطنية المصريّة آنذاك . وفي سنة 1903 قام بزيارة الجزائر والمغرب الأقصى . وعند رجوعه إلى تونس لم يتورّع في مهاجمة « الأولياء الصالحين » ، فحُكم عليه بالسجن لمدّة شهرين . وإثر ذلك التحق بحركة الشباب التونسي حيث أسند إليه علي باش حامبة مسؤولية الإشراف على النشرة العربية لجريدة « التونسي » (Le Tunisien) . فأصبح حينئذ من أبرز عناصر حركة الشباب التونسي . وفي سنة 1911 ساهم في جمع التبرّعات لفائدة الجيوش التركية التي تخوض آنذاك حربا ضدّ ايطاليا بطرابلس كما ساهم سنة 1912 في حادثة الترامواي ووقع ابعاده اثر ذلك عن البلاد التونسية . غير أنه عاد إلى تونس سنة 1913 عندما وقع الغاء قرار النفي . وفي العاشر من جويلية 1919 سافر إلى باريس للدفاع على القضيّة التونسية وأصدر سنة 1920 بمعيّة أحمد السقاء كتاب « تونس الشهيدة » . فوقع إيقافه بباريس في 31 جويلية 1920 وارجع إلى تونس . وفي سنة 1921 اطلقت سلطات الحماية سراحه . وغادر تونس في شهر جويلية 1923 . فجال العالم العربي الإسلامي ولم يعد إلى بلاده إلاّ سنة 1937 . ودخل اثر ذلك في صراع مع جماعة الحزب الحرّ الدستوري الجديد . غير انّه تقهقر . فاقتصر عندئذ على العمل في دائرة « جماعات ضئيلة العدد » إلى ان توفي بتونس سنة 1944 .



عبد العزيز الثعالبي

وأكّد فيها على إفلاس مبادىء ولسون وانهزام الأحزاب اليسارية التحرّرية وبالتّالي على وجوب الدّخول في معركة طويلة المدى ضدّ الإستعمار يكون الإعتماد فيها على القوى الشعبية ، مضيفا أنه ليس بالإمكان إلغاء الحماية في مثل هذه الظروف ، ولذلك يجب التركيز في هذه المرحلة من الكفاح الوطني على المطالبة بدستور يضمن حقوق التونسيين ويمكّنهم من تسيير شؤون بلادهم باستثناء السياسة الخارجية التي تعود بالنظر ، بمقتضى معاهدة باردو ، إلى الحكومة الفرنسية .

وكل هذا يستوجب ، في نظر الثعالبي ، تنظيم الحركة الوطنية التونسية حسب أسس جديدة قادرة على تعبئة جميع الفئات الإجتماعية وذلك في إطار حزب يطلق عليه إسم الحزب الحرّ الدستوري .

وعلى ضوء هذه الرسالة عقدت ثلّة من الشّباب التونسي عدّة اجتماعات بتونس لوضع برنامج مشترك يكون قاعدة لحزب سياسي يضمّ كلّ الوطنيين التونسيين . وإثر جدال حماسي بين أنصار سياسة التشريك ودعاة التحرير وقع الإتفاق على مشروع مستوحى في خطوطه العريضة من مطالب « تونس الشهيدة » . ثم بعث هذا البرنامج في رسالة بتاريخ 7 مارس 1920 إلى عبد العزيز الثعالبي الذي أعاده من باريس في الثامن عشر من نفس الشهر مشفوعا ببعض التنقيحات ، وهكذا أسّس هذا الحزب الذي عرف في بداية الأمر بالحزب الحرّ التونسي ثم اتخذ بإيعاز من الثعالبي إسم الحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي يتطابق أكثر مع مطالبه . وستكون هذه المنظمة الجديدة حافزا للحركة الوطنية التونسية التي عرفت نموّا ملحوظا في العشرينيّات :

الفصل الثالث

الحزب الحرّ الدستوري ونموّ الحركة الوطنية التونسية

كان لتأسيس الحزب الحرّ الدستوري الوقع الكبير على مسار الحركة الوطنية التونسية التي خرجت شيئاً فشيئاً من طورها النخبوي إلى طور جماهيري وأصبحت حركة منظّمة مهيكلة لها مبادىء وبرامج وخطة عمل تلزم جميع أعضائها .

I — تنظيم الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

ويتجلّى هذا التنظيم الجديد في القانون الأساسي الذي حدّد هياكل الحزب الحرّ الدستوري وأهدافه وشروط الإنتماء إليه . فبمقتضى هذا القانون الأساسي يشترط :

— في كلّ منخرط أن يكون تونسيّا — مسلما أو يهوديا — وأن يلتزم بمبادىء الحزب .

— أن تكون تونس العاصمة مركزا للحزب الحرّ الدستوري مع إمكانية تأسيس شعب في كامل أرجاء البلاد .

— أن تسهر على إدارة هذا الحزب لجنة تنفيذيّة تتركّب من كاتب عام مشفوع بمساعدين ومن أمين مال ومساعد له ، وأن تكون هذه القيادة مسؤولة أمام مجلس عام يضمّ زيادة على اللجنة التنفيذية عشرة ممثلين عن تونس العاصمة وإثنين عن كل شعبة دستورية ، ويجتمع مرّتين في السّنة على الأقلّ تقدير .

— وأن تكون على رأس كلّ شعبة دستورية هيئة قارّة تشتمل على كاتب وكاتب مساعد وأمين مال ومساعد له .

— أن يؤدي كل تونسي يروم الإنخراط في الحزب الدستوري القسم على الكتاب المقدّس * بالإلتزام بمبادىء ونظام هذه المنظمة وأن يدفع اشتراكا سنويّا قدره 12 فرنكا يسدّد حسب اقساط شهرية .

ثمّ انّ القانون الأساسي للحزب الدّستوري يخوّل له قبول التبرّعات التي تسند له وكذلك اختيار صحف تونسيّة ناطقة بالعربيّة والعبريّة والفرنسية لنشر مبادئه والقيام بدعايته .

وإلى جانب القانون الأساسي كان لهذا الحزب برنامج وطرق عمل .

II — مطالب الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

1) الإستقلال الذاتي :

كان برنامج الحزب الحرّ الدستوري يهدف مبدئيا إلى إلغاء نظام الحماية وتحقيق الإستقلال التام للبلاد ، غير أنّ هذا الهدف صعب المنال في العشرينيّات نظرا لميزان القوى والظروف السائدة بتونس وبفرنسا آنذاك . ومن أجل ذلك وقع التركيز في بداية الأمر على إرساء نظام دستوري يفسح للشعب التونسي مجال تسيير شؤونه بنفسه إذ يرتكز هذا النظام على الفصل بين السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية وعلى احترام جميع الحريات الديموقراطية كحرّية الرّأي والتعبير والإجتماع . كما يقرّ إبقاء العائلة الحسينيّة على رأس البلاد مع تحديد نفوذ الباي الذي ينحصر دوره في اختيار وزير أوّل تونسي لتشكيل حكومة من التونسيين تكون مسؤولة أمام سلطة تشريعيّة يسهر عليها مجلس

(*) يكون قسم التونسى المسلم على القرآن وقسم التونسى اليهودى على التوراة .

وطني يتمّ انتخاب أعضائه من طرف المواطنين التونسيين ويقوم — علاوة على سنّ القوانين — بإقرار ومراقبة ميزانية الدولة حتّى تسخّر مداخيلها للمصالح العمومية التونسية دون سواها .

وينصّ كذلك هذا الدستور على سنّ مجالس جهويّة بمراكز « القيادات » يقع انتخابها عن طريق الإقتراع العام النسبي وتساهم إلى جانب القايد في إدارة القيادة ، وكذلك على تأسيس مجالس بلديّة منتخبة هي الأخرى بجميع الجهات وغرف فلاحيّة وتجارية بالمدن الكبرى تكون تونسية بحتة وينتخب أعضاؤها من طرف الفلاحيين والتجار التونسيين . كما تكون اللغة العربية هي اللّغة الرسميّة للبلاد مع إقرار الحرّية التامة لجميع اللّغات الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ هذه المطالب التي ترمي إلى إرساء الإستقلال الذاتي تمثّل تراجعا بالنسبة لبرنامج الحركة الوطنية التونسية الذي ورد في كتاب « تونس الشهيدة » . فبينما لم يقرّ هذا البرنامج تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في المجلس الأعلى الذي تتجسّم فيه السلطة التشريعيّة تنصّ مطالب الحزب الحرّ الدستوري على تخصيص ثلث المقاعد في المجلس الوطني للفرنسيين .

ورغم ذلك فقد وقع تعديلها في شهر جوان 1920 تحت ضغط الجناح الإصلاحي للحزب في اتجاه أكثر مرونة واعتدال . فأصبح بذلك برنامج الحركة الوطنية ولمدّة عدّة سنوات ينحصر في المطالبة بإصلاحات في نطاق الحماية .

2) الإصلاحات في نطاق الحماية :

وتتمثّل هذه الإصلاحات في التسعة نقط التالية :

أوّلا : مجلس تفاوضي مشترك بين التونسيين والفرنسيين ، يملك حقّ وضع منهاج أعماله .

ثانيا : حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .

ثالثا : الفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية .

رابعا : قبول التونسيين في جميع الوظائف العامّة إذا استوت الكفاءات .

خامسا : التساوي المطلق في المرتّبات بين التونسيين والفرنسيين

سادسا : سنّ مجالس بلدية في جميع المراكز التونسية يكون انتخابها بالإقتراع العام .

سابعا : مشاركة التونسيين في ابتياع الأراضي الدولية المخصّصة للمستعمرين .

ثامنا : حرية الصحافة والإجتماع والتّجمّع .

تاسعا : التعليم الإجباري العام .

وكانت الغاية من هذه المطالب القضاء على سياسة التميير والحدّ من المظالم النّاجمة عن نظام الحماية وتوفير جميع الحقوق والضمانات التي تتمتّع بها الجالية الفرنسية إلى السّكان التّونسيين .

فلم يكن إذن الدستور الذي يطالب به الحزب الدستوري يتناقض مع نظام الحماية إذ يخوّل لفرنسا ومواطنيها بتونس المساهمة في تسيير شؤون البلاد الداخلية . وقد ذهبت قيادة الحزب الدستوري إلى أبعد من ذلك حينما أكّدت في توضيحها للنقطة الأولى من البرنامج على حقّ الفرنسيين في نصف أعضاء المجلس التفاوضي المشترك وذلك بالرّغم من أن الجاليّة الفرنسية بتونس لا تمثّل آنذاك سوى 1/35 السكان * . وكلّ هذا يتنافى بطبيعة الحال مع الإستقلال الذاتي الذي طرحه هذا الحزب عند تأسيسه .

(*) يقدر عدد السكان التونسيين سنة 1921 بـ 1٬874٬981 نسمة (1826٬545 مسلما و 48٬426 يهوديا) مقابل 54٬476 فرنسيا يقطنون بالبلاد التونسية .

ومهما يكن من أمر فإن نشاط الحركة الوطنية التونسية قد قام في العشرينيات على هذا الأساس .

III — نشاط الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

وقد حاك الدستوريون مطالبهم في عريضة وقّعت عليها جموع غفيرة من التونسيين حتّى يبيّنوا أنّ برنامجهم لم ينبثق من فئة قليلة من الشّباب التونسي بل يعبّر عن طموحات وإرادة شعب بأكمله . وفي شهر جوان 1920 قامت وفود من الوطنيين بتقديم هذه العريضة لكلّ من الباي والمقيم العام والحكومة والبرلمان الفرنسيين .

1) الوفد الدستوري لدى الباي :

ويعتبر تأييد الباي للقضية الوطنية من الأهمية بمكان إذ أنّه يضفي عليها صبغة شرعية ويدحض في نفس الوقت حجّة السلطات الفرنسية القائلة بأنّ فرنسا قد ضمنت بمقتضى معاهدة باردو سيادة الباي وليس إذن بوسعها الحد منها بواسطة دستور . فمن أجل ذلك أرسل الحزب الدّستوري في 18 جوان 1920 وفدا يضمّ 40 عضوا إلى الباي لحمله على المطالبة بنفسه بدستور أو على الأقل على تأييد هذا المطلب. وفي هذا المضمار ذكّر رئيس الوفد ، الشيخ الصّادق النيفر ، محمّد النّاصر باي بالتقاليد الدستورية للعائلة الحسينية ورجاه أن يكون على درب أبيه محمد باي الذى أصدر عهد الأمان سنة 1857. فاستجاب الباي إلى رغبة الوفد الوطني وذلك تحت تأثير ابنه المنصف المعروف بتعاطفه مع الحزب الدستو ي . وكان هذا التأييد دعما كبيرا للحركة الوطنية التونسية إذ لم تعد مطالبها تنبثق من حزب غير شرعي بل من أمير أقرّت معاهدات الحماية سيادته الداخلية .

كما قام الحزب الحرّ الدستوري — إلى جانب هذه المساعي — بإرسال وفد إلى فرنسا برئاسة كاتبه العام أحمد الصافي لعرض القضية التونسية على الرأي العام والبرلمان بهذا البلد .

2) الوفد الدستوري الأوّل لدى الحكومة الفرنسية :

ويتركّب هذا الوفد الذي إلتحق بعبد العزيز الثعالبي بباريس من ثلاثة محامين وملاّكيْن كانا في نفس الوقت من مشايخ الطرق الدينية . فالمحامون أحمد الصافي وصالح بلعجوزة وبشير عكاشة يمثّلون الشباب التونسي المتشبّع بالثقافة الفرنسية وبالمبادىء الديموقراطية الناجمة عن ثورة 1789 . أمّا الملاّكيْن بشير البكري ومصطفى الباهي — اللّذان انضمّا إلى الحركة الوطنية ليعبّرا على معارضتهما لمشروع القانون الّذي يفتح للمعمّرين الفرنسيين أراضي الأحباس — فقد كانت لهما بوصفهما شيخي الزاوية البكرية والباهية حظوة لا بأس بها في الأوساط الشعبية التونسية خصوصا بمدينة تونس .

وقد نشر الوفد حال وصوله إلى باريس مذكّرة ندّد فيها بالإستبداد الناجم عن نظام الحماية مذكّرا في نفس الوقت بتضحيات الشعب التونسي خلال الحرب لفائدة فرنسا ومطالبا لأجل ذلك بالضمانات الدستورية التي نصّ عليها برنامج الحزب الحرّ الدستوري . كما بيّن في هذه المذكّرة أنّ المطالب التي يتوجّه بها إلى جميع الأحزاب السياسيّة بدون استثناء لا تتناقض مع وضع فرنسا بتونس إذ هي تنحصر في سنّ قوانين تضمن كرامة الإنسان التونسي طبقا لمبادىء الثورة الفرنسية لسنة 1789 .

غير أن الوفد التونسي ، رغم هذه التطمينات ، قد قوبل بحذر من طرف الأوساط الرّسمية الفرنسية . فهو ون وقع استقباله من طرف « لجنة الجزائر والمستعمرات وبلدان الحماية » بمجلس النواب وكذلك من طرف اللجنة الفرنسية الإسلامية التي يترأسها آنذاك زعيم الحزب الراديكالي أدوارد هرّيو (Edouard Herriot) ، لم يحظ بمقابلة وزير الخارجية الذي تعود الشؤون التونسية بالنظر إلى وزارته . ولم تل كل جهوده ومساعيه إلا إلى مقابلة المدير المساعد للشؤون الإفريقية بهذه الوزارة وذلك يوم 31 جويلية 1920 . واكتفى هذا الموظف

بتأكيد عزم الحكومة الفرنسية على مكافأة الفئات التونسية التي وفّرت مقاتلين لفرنسا خلال الحرب وذلك بضمان قرض يعقده الباي قصد إعطاء دفع جديد للأشغال العمومية ، وبدعم المشاريع الخيرية . كما ذكر في نهاية المقابلة أن الحكومة الفرنسية مستعدّة للنظر في المطالب التونسية شريطة أن يمسك التونسيون عن التظاهر والإخلال بالنظام العام .

إلاّ أنّ هذه التصريحات قد تلتها اجراءات صارمة ضد الوطنيين التونسيين ، ففي نفس اليوم الذي قوبل فيه الوفد التونسي بوزارة الخارجية الفرنسية وقع القبض بباريس على زعيم الحزب الحرّ الدستوري عبد العزيز الثعالبي الذي اتهم بالتآمر على أمن الدولة ثم نقل إلى تونس للمثول أمام المجلس الحربي * . كما وقع توقيف الموظفين التونسيين الذين شاركوا في الوفد الدستوري لدى الباي على العمل لمدّة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر .

وأمام فشل وفده الأول واعتقال زعيمه عبد العزيز الثعالبي جنح الحزب الحرّ الدستوري إلى المزيد من المرونة والإعتدال . فبعث بفرحات بن عيّاد إلى باريس قصد طمأنة جميع الأحزاب السياسية الفرنسية حول نوايا الوطنيين التونسيين ومحو الإنطباعات السيئة التي أثارها كتاب « تونس الشهيدة » في بعض الأوساط البرلمانية وبالتالي تهيئة المناخ السياسي المناسب إلى وفد دستوري ثان .

3) الوفد الدستوري الثاني لدى الحكومة الفرنسية :

وكان هذا هو المنهج الذي سلكه الوفد التونسي الثاني عند قدومه إلى باريس في أواخر 1920 لعرض التسعة مطالب الدستورية على السلط الفرنسية . فهو يتركّب من عناصر معتدلة (3فلاحين وصناعيّ

(*) لأن تونس ما زالت منذ واقعة الزلاج تحت حالة الحصار .

ومحامين *) لا ينتمون كلّهم للحزب الحرّ الدستوري ، ومن بينهم عضو بالمجلس الإستشاري وممثّل عن الطّائفة اليهودية التونسية ، وذلك حتى يكون أكثر تمثيليّة للشعب التونسي وأوفر حضا من الوفد الأول في كسبه ثقة الأوساط السياسية الفرنسية . ولنفس الغرض أدلى ، قبل مغادرته تونس ، بتصريح أعلن فيه عن ولاء التونسيين لفرنسا وإعجابهم بثقافتها وعن صداقتهم الخالدة لشعبها . كما أكّد رئيس الوفد الطاهر بن عمار بأنّ المطالبة بدستور لا تنمّ عن عداء لفرنسا بل أنّ هذا الطموح هو وليد النظرة العصرية للنظم السياسية التي تشبّع بها الشباب التونسي في المدارس الفرنسيّة . وحتى يزيل كلّ لبس حول نوايا الحزب الحرّ الدستوري أقرّ الطاهر بن عمار الحتميّة التاريخيّة للحماية الفرنسية بدعوى أن الموقع الجغرافي لتونس وأهمّيّتها الإستراتيجية والإقتصادية يحتّمان عليها الخضوع على كلّ حال لدولة من الدول الأوروبية العظمى .

فمثل هذه التطمينات من شأنها أن تغيّر نظرة الأوساط السياسيّة الفرنسية للحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي بدا لها من خلال دعاية المتفوّقين كمنظمة شوفينية متطرّفة معاديّة لفرنسا غايتها فصل البلاد التونسية عن النفوذ الفرنسي . لذلك قوبل الوفد التونسي الثاني بشيء من الإعتبار من طرف السلطات الفرنسية إذ إستقبله في شهر جانفي 1921 رئيس الحكومة وأعلمه بتعيينة لمقيم عام جديد عهد له درس الوضع بتونس والقيام بالإصلاحات اللازمة . كما أكّد مدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية على عزم المقيم العام الجديد لوسيان سان (Lucien Saint) على إجراء الإصلاحات التي تحتّمها مشاركة التونسيين في الحرب العالمية والمبادىء التي

(*) يتركب الوفد الثانى من 3 فلاحين وهم الطاهر بن عمار وفرحات بن عياد وحمودة المستيرى ومن عبد الرحمان لزام الصناعى ونائب بنزرت فى المجلس الاستشارى ومن محامين وهما حسونة العياشي والى زراح .

أعلن عنها مؤتمر الصلح والحركة التي برزت في العالم العربي وخصوصا بمصر وسوريا ، وذلك مرحليّا وبكلّ تبصّر . غير أنّ هذا المسؤول الفرنسي حصر الإصلاحات في إعادة تنظيم المجلس الإستشاري ونشر التعليم العمومي والنظر في نظام الأراضي وفتح الوظيفة العمومية للعناصر المثقّفة من الأهالي ، فهو لم يتعرّض إذن إلى مسؤولية الحكومة التونسية أمام مجلس تفاوضي والفصل بين السلط وحرية الصحافة والإجتماع والتجمّع أي إلى المطالب الوطنية الأساسيّة التي ترمي إلى توفير ضمانات دستورية للشعب التونسي تحميه من التجاوزات الناجمة عن نظام الحماية . ورغم كل ذلك فقد عبّر مدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية عن تفهّم الحكومة الفرنسية التي فوّضت الأمر إلى المقيم العام الجديد للنظر في المطالب التونسية وتحديد الإصلاحات التي يجب إجراؤها .

إلاّ أنّ لوسيان سان رفض قطعا وبكلّ وضوح النقطتين الأوّلتين من برنامج الحزب الدستوري المتعلّقتين بسن مجلس تفاوضي وحكومة مسؤولة أمامه ، مؤكّدا أن الحكومة الفرنسية ، رغم استعدادها لانتهاج سياسة إصلاحية بتونس ، لا تقبل البتّة ، أن يكون لهذا البلد دستور ينصّ على تأسيس برلمان منتخب وحكومة مسؤولة أمامه لأنّ ذلك يتناقض مع مبدأ الحماية . وفي هذه الحالة فقد برنامج الحزب جوهره ودخل الوطنيّون التونسيون في معركة ضدّ هذه السياسة جنّدوا لها أكثر ما يمكن من الأنصار داخل البلاد وخارجها خالقين بذلك الظروف السانحة لإشعاع منظمتهم .

IV — إشعاع الحزب الحرّ الدّستوري التونسي :

(1 اتساع نفوذه داخل البلاد التونسية :

ولهذا الغرض قام الحزب الحرّ الدّستوري بحملة صحفية لتحسيس الرأي العام التونسي وكسب الأنصار للقضية الوطنية . وقد اعتمد على

الصحافة التونسية الناطقة بالعربية التي برزت في ربيع 1920 بعد اختفاء دام قرابة العشر سنوات * والتي بلغ عددها العشرين سنة 1920 والثلاثين سنة 1921 . فساهمت جلّ هذه الصحف التي تمتّ بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الحزب الدستوري في تعبئة الرأي العام لفائدة المطالب الوطنية . وبلغ تأثيرها إلى الفئات الأمّية التي تستمع خلال الإجتماعات وحتى في المقاهي إلى تعاليق المثقفين على فصولها . ولا جرم إذن أن تهيّىء الصحافة العربيّة المناخ الملائم لتجذير الحزب الدستوري في غالب الجهات التونسية . فأصبح له شعب داخل البلاد بلغت سنة 1924 حسب تقارير الحماية نفسها سبعين شعبة تعدّ 45 ألف منخرطا وذلك دون اعتبار كلّ الإنصار الذين لا يعلنون عن رأيهم بصفة مباشرة والذين يفوق عددهم بكثير الأعضاء المسجّلين .

وقد سهرت على هذه التعبئة لجنة تنفيذية وقع تعيينها يوم 29 ماي 1921 إثر إطلاق سراح الثعالبي ، * تتركّب من 24 عضوا جلّهم من تونس العاصمة التي لعبت في العشرينيات الدور القيادي للحركة الوطنية التونسية .

وتجدر هنا الإشارة إلى أنّ قيادة الحزب الحرّ الدستوري وإن كان غالب أعضائها من الفئات الميسورة (فلاحون وتجار ومحامون) فهي تضمّ عناصر محدودة المداخيل * . ولم تكن كذلك هذه القيادة

(*) لقد وقع تحجير جميع الصحف العربية باستثناء جريدة الزهرة اثر واقعة الزلاج فى نوفمبر 1911 .

(*) لقد تم اطلاق سراح الثعالبى بمقتضى قانون العفو التشريعى العام الذى صادق عليه البرلمان الفرنسى فى 29 أفريل 1921 ثم وقع تطبيقه بالبلاد التونسية .

(*) مثل الثعالبى واحمد توفيق المدنى اللذان تفرغا للعمل السياسى ومحمد الرياحى الذى كان كاتبا بجمعية الاوقاف ومحمد الجعايبى وسليمان الجدوى والطيب ابن عيسى الذين كانوا الى جانب نشاطهم الصحفى يتعاطون تباعا مهن الخياطة والعطارة والسكافة .

— خلافا للرأي الشائع — تتركّب من عناصر رجعيّة سلفيّة وبالتّالي غير متفتّحة بل كان من بين أعضائها محامون تخرّجوا من الجامعات الفرنسيّة ، وحتّى عناصرها الزيتونيّة كعبد العزيز الثعالبي فهي عصريّة متفتحة للعالم الحديث على غرار الإصلاحيين التونسيين الذين طبعوا التيارت السياسية بتونس منذ خمسينيات القرن التاسع عشر . كما أن قاعدة الحزب الدستوري لا تنحصر في بورجوازية العاصمة بل تشمل جميع الفئات الإجتماعية ومختلف الجهات التونسية . إذ قام هذا الحزب منذ شهر سبتمبر 1921 بإرساء شعب في جميع أنحاء البلاد وخصوصا بجهات الساحل والقيروان وصفاقس وقابس وباجة وماطر وبنزرت وكذلك في الأحياء الشعبية لمدينة تونس كباب سويقة والحلفاوين وغيرها ، فكان جلّ أعضائه ينتمون إذن إلى الطبقات الشعبية والمتوسطة ، ففي الساحل مثلا كان الحزب الدستوري يعتمد بالخصوص على صغار الفلاحين والحرفيين الذين يمثلون أغلبية السّكان في هذه الجهة .

ومهما يكن من أمر فإن الحركة الوطنية التونسية خرجت في العشرينيّات من طورها النخبوي لتصبح حركة جماهيرية يشمل تأثيرها جلّ البلاد .

وعلاوة على ذلك فقد عمل الحزب الحرّ الدستوري ، للمزيد من الضغوط على السلطات الفرنسية ، على كسب أنصار في الخارج وخصوصا في الأوساط السياسية بفرنسا .

2) اتساع حظوته بفرنسا :

لقد تركّزت الحملة التي قام بها الحزب الحرّ الدستوري بباريس على دحض حجّة السلطات الفرنسية حول تناقض الدستور مع نظام الحماية ، فاستطاع ممثّله بالعاصمة الفرنسية فرحات بن عيّاد الحصول في شهر جويلية 1921 من جوزيف برتليمي (Joseph Barthélémy) أستاذ القانون الدستوري بجامعة باريس وأندري فايس (André Weïss) أستاذ القانون الدولي العام بنفس الجامعة والرئيس المساعد بالمحكمة

الدولية بلاهي (La Haye) والمستشار القانوني بوزارة الخارجية الفرنسية ، على فتوى مفادها أنّ الدستور لا يتنافى مع نظام الحماية ، إذ أنّ هذا النظام وإن حدّ من السيادة الخارجية للبلاد التونسية فهو يقرّ سيادتها الداخلية ويخوّل إذن للباي العمل بدستور 1961 الذي بقي ، من الناحية القانونية ، رغم تعليقه سنة 1864 ، نافذ المفعول . وهذه الفتوى من شأنها أن تدعّم الوضع القانوني للقضية التونسية وتكسبها المزيد من الأنصار وخصوصا بالبرلمان الفرنسي حيث قبل العديد من النواب أن يكون لسكّان الإيالة الحقّ في مراقبة الميزانية وكلّ جوانب السياسة الداخلية التي تنعكس عليها وذلك عن طريق ممثلين يقع انتخابهم . وما دام قرض الـ 225 مليون فرنك الذي يخوّل القانون الفرنسي المؤرّخ في 31 جويلية 1920 للباي بعقده ، ينعكس على الميزانية التونسية ، فقد اقترح فرحات بن عيّاد على بعض البرلمانيين أن يتمّ ارساء دستور بتونس قبل إصداره . وفي هذا المضمار قدّم 26 نائبا فرنسيا في 2 فيفري 1922 مشروع قرار يقضي بتأجيل عقد القرض التونسي إلى حين تسنّ الحكومة الفرنسية ، باتفاق مع الباي ، دستورا يقرّ تأسيس مجلس تفاوضي منتخب ينظر في الميزانية التونسية ، وحكومة مسؤولة أمامه مع مراعاة مبدأ الفصل بين السلط .

كل هذا من شأنه أن يزيد الحزب الحر الدستوري قوّة . ممّا أدّى إلى ردود فعل من طرف سلطات الحماية قصد إضعافه .

V — ردّ فعل سلطات الحماية لإحباط عمل الحزب الدستوري :

وتتمثّل ردود الفعل هذه خصوصا في الحدّ من حرّية الصحافة وتشجيع الوطنيين المعتدلين على الإنشقاق على جماعة الثعالبي والمضيّ قدما في تكوين حزبهم الإصلاحي وذلك حتى تنقسم الحركة الوطنية التونسية .

1) الحدّ من حرية الصحافة :

كان قانون الصحافة في بداية 1922 متساهلا حتّى مع الجرائد النّاطقة بالعربية والعبرية . ذلك أنّه وإن كان يخوّل للوزير الأوّل — باتّفاق مع المقيم العام — منعها من الصدور ، فإنّه يكفي لكلّ جريدة وقع تعطيلها أن تغيّر إسمها لتبرز من جديد . وفي 4 جانفي 1922 سنّت سلطات الحماية قانونا آخر يلزم صاحب كلّ صحيفة جديدة إبلاغ السلط كتابيا وعدم إصدارها مادام لم يتحصّل على موافقة الدوائر المختصّة .

وزيادة على هذه الإجراءات التي تحدّ من الدّعاية الدّستورية فقد حرّضت سلطات الحماية على انقسام الحزب الحرّ الدستوري ، وذلك بتشجيع نزعته المعتدلة على الإنشقاق على النزعة المتطرّفة .

2) تأسيس الحزب الإصلاحي وانشقاق الحزب الحرّ الدستوري :

كانت النّزعة المعتدلة التي برزت بين أعيان قرية سيدي بوسعيد بضاحية العاصمة ، إثر فشل الوفد الدستوري الأول واعتقال عبد العزيز الثعالبي ، تعتبر أن مطالب الحزب الدستوري مشطّة لا سبيل إلى تحقيقها وأنّه بإمكان الحركة الوطنية التونسية الحصول على إصلاحات لفائدة الشعب التونسي إذا تجنّبت التّطرّف واتسمت بالإعتدال . وقد تمّ الإنشقاق عندما انضمّ إليها المحاميان حسن القلاتي ومحمد نعمان لتأسيس حزب جديد عرف بالحزب الإصلاحي بدعوى أن قيادة الحزب الدستوري عاجزة عن تكييف مطالبها مع الظروف الراهنة وأن النقطتين الأوّلتين لبرنامجها المتعلّقتين بسن برلمان وحكومة مسؤولة أمامه غير واقعيّتين في مثل هذه الظروف . فلا جرم إذن أن تحظى هذه النزعة التي تتماشى آنذاك مطالبها مع مواقف السلطات الفرنسية ، بتشجيع المقيم العام الذي يرمي من وراء ذلك إلى إرساء حزب منافس للحزب الدستوري حتى لا ينفرد هذا الأخير بتمثيل الشعب التونسي والدّفاع عنه . غير أن الحزب الإصلاحي الذي يتنافى برنامجه مع طموحات الشعب

بقي — بالرّغم من كلّ التشجيعات — منحصرا في زمرة من المثقّفين ليس لها تأثير يذكر على الرأي العام ، وهو لذلك لم يدم طويلا إذ كان في شهر مارس 1922 ، حسب لوسيان سان نفسه ، على وشك الإنهيار .

فلم يحدّ إذن وجود هذه المنظمة من حظوة الحزب الدستوري الذي مكث في نهاية الإمر الممثّل الوحيد للشعب التونسي والذي كان يعمل على حمل الباي إلى تبنّي برنامجه وطرح قضيّة النظام الدستوري على رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر ملّران (Alexandre Millerand) عند زيارته لتونس في أواخر أفريل 1922 . ولإحباط هذا المشروع لجأت سلطات الحماية إلى إحداث الشقّة بين الحزب الحرّ الدستوري ومحمد الناصر باي . غير أن هذه المناورة قد أسفرت في شهر أفريل 1922 على أزمة سياسية زادت ، على الأقل في بداية الأمر ، في حدّة الحركة الوطنية التونسية .

VI — أزمة أفريل 1922 واحتداد الحركة الوطنية التونسية :

وقد اندلعت هذه الأزمة إثر حديث أجراه الملحق الصحافي لدى المقيم العام قستون دي ميزيار (Gaston de Maizières) مع محمّد النّاصر باي ، صدر يوم 22 مارس 1922 بجريدة « لبتي جورنال » (Le Petit Journal) الباريسية تحت عنوان « مقابلة مع جلالة باي تونس ، الشيوعية والحزب الدستوري بالإيالة » ، وبرز فيه عداء العاهل التونسي لاللشّيوعيين فحسب بل كذلك للدستوريّين . فهو حسب هذا الحديث يرفض المطالب الدستورية المتعلّقة بسنّ مجلس تفاوضي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه لتناقضها مع نظام الحماية ويعارض فكرة النظام الدستوري معتبرا أن البلاد التونسية في حاجة إلى بعض الإصلاحات لا غير . بعبارة أوضح فإنّ محمّد النّاصر باي يدين في هذا الحديث الحزب الحرّ الدستوري ويتبنّى موقف السلطات الفرنسية تجاه برنامجه .

وما أن علم الباي بفحوى التصريح الذي نسب إليه حتّى ثار ثائره وقرّر التخلّي عن العرش احتجاجا على استغلال قاستون دي ميزيار جهله للغة الفرنسية لتشويه أفكاره وفقا لمشيئة المقيم العام .

فعمّ عند انتشار هذا الخبر التأثر في الأوساط التونسية وأعلنت اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري — لإحباط مؤامرة المقيم العام — مساندة منظمتهم للباي ورفض الشعب التونسي لتخلّيه عن العرش . ولهذا الغرض وقع في الخامس من أفريل إضراب عام بمدينة تونس مشفوعا بمظاهرات للإحتجاج على المكيدة التي دبّرتها السلطات الإستعمارية قصد مقاومة الشعب باسم الباي . وانطلقت مسيرة شعبيّة من العاصمة في اتجاه قصر المرسى تعبيرا عن تعلّق الشعب التونسي بعاهله . ممّا زاد في إلتزام محمد الناصر بالقضية الوطنية . كما دفع هذا الحماس بتعهّد أمراء العائلة الحسينية بعدم قبول خلافته على العرش مادام على قيد الحياة .

وأمام هذا الوضع تدخّل المقيم العام لدى الباي لحمله على امضاء بلاغ يعلن فيه عن تمسّكه بعرش أجداده وعن ثقته في فرنسا لتوفير أسباب السعادة لرعيّته طبقا للمعاهدات التي تربط العائلة الحسينيّة بالبلاد الفرنسية . فقبل محمد الناصر تحت الضغط إمضاء البلاغ ، غير أنّه استطاع مقابل ذلك أن يبلّغ إلى السّلطات الفرنسية وثيقة تحتوي على 18 مطلبا سلّمها إلى المترجم إثر انتهاء مقابلته مع المقيم العام . *

وكانت هذه المطالب التي وقّع عليها إلى جانب محمّد الناصر وليّ العهد وبقية الأمراء الحسينيين ، أكثر تطرّفا من برنامج الحزب الحرّ الدستوري إذ أنّها تحقّق في حالة تطبيقها على أقلّ تقدير الإستقلال

(*) لقد رفض المقيم العام قبول شروط الباي غير انه وافق على تسليم الوثيقة الى المترجم .

الذاتي للبلاد التونسية . وهي تتضمّن 18 بندا وردت في الوثيقة الأصلية كما يلي :

— الفصل الأول : مجلس تشريعي بالإنتخاب العام وموافقة سيدنا عليه .
— الفصل الثاني : حكومة مسؤولة (أي الوزراء التونسيون ومستشاروهم) .
— الفصل الثالث : الباى ينتخب رئيس الوزراء وهذا الأخير يشكّل وزارته حسب تقليد الدول العظام .
— الفصل الرابع : الوزراء كلّهم تونسيون مع مستشاريهم وتلغى لفظة إدارة وتعوّض بلفظة وزارة .
— الفصل الخامس : يفتح المجلس التشريعي بحضور الباى في كلّ مرّة وعند مغيبه لعذر له أن ينيب من يشاء .
— الفصل السادس : للوزير الأكبر رئاسة مجلس الوزراء وللحضرة العلية جمع المجلس عند اللزوم .
— الفصل السابع : توزيع القروض بصفة عادلة (أي منفعة مال القرض بصورة متساوية) بين التونسيين .
— الفصل الثامن : إبطال شراء الأراضي من مال الحكومة التونسية بفضل الإستعمار .
— الفصل التاسع : إبطال أمر التجنيس علي التونسيين مطلقا سواء خدموا بالجندية أم لا .
— الفصل العاشر : العساكر التونسية لا ترفع إلا رايتها .
— الفصل الحادي عشر : احترام كافة الأحباس الخاصة والعامة .
— الفصل الثاني عشر : التعليم يكون إجباريا .
— الفصل الثالث عشر : إحداث كلّيات بالمملكة التونسية وإرسال من أحرز من التلامذة على الشهادات العليا إلى الخارج لإتمام واقتناء العلوم العصرية .

— الفصل الرابع عشر : احترام الهيئة الشرعية والعدلية مع التعليم التام .
— الفصل الخامس عشر : تشجيع الحكومة للأهالي في المشاريع كالفلاحة والتجارة وغيرها .
— الفصل السادس عشر : تطبيق القانون الفرنساوي في حرية الصحافة والمجتمعات .
— الفصل السابع عشر : الإعتناء بأفراد العائلة الملوكيّة ماديا وأدبيا .
— الفصل الثامن عشر : إسناد شؤون العائلة لحضرتنا العليّة خاصّة . *

وهذه المطالب لا تندرج، خلافا لبرنامج الحزب الحرّ الدستوري، في نطاق نظام الحماية بل في إطار دولة مستقلّة . فهي لم تقرّ مشاركة الفرنسيين لا في المجلس التشريعي ولا في الحكومة التونسية المسؤولة أمامه ، كما لم تقع المطالبة بقبول التونسيين في الوظائف العامة والتساوي في المرتّبات بينهم وبين الفرنسيين ومشاركتهم في ابتياع الأراضي الدولية لأن طرح مثل هذه القضايا يعني قبول نظام الحماية . ثم إنّ برنامج الباي وإن لم يتعرّض إلى السيادة الخارجية للبلاد فهو لم يشر كذلك إلى المعاهدات التي تقرّ النفوذ الفرنسي بالبلاد التونسيّة .

فلا جرم إذن أن يثير هذا البرنامج مخاوف المقيم العام الذي انتقل في 15 أفريل 1922 إلى قصر المرسي ليبلّغ بكلّ صرامة محمد النّاصر بأنّه أساء بسلوكه إلى فرنسا وبأنّ ذلك قد يعرّضه إلى الخلع عن عرشه ونفيه خارج الإيالة .

وأمام هذا التهديد عدل الباي عن مطالبه واعترف بأنّه لم يقع ابلاغها بصفة رسمية إلى سلطات الحماية ، كما اعتذر لدى المقيم العام لما لحقه من تقصير في القصر الملكي ووعد بمعاقبة أبنائه الأربعة

(*) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية • تونس مجلد 77 بيان معالى الباى وسائر العائلة الملكية حسب امضاءاتهم أسفل هذا الكتب ــ أفريل 1922 •

على ذلك . وفي 19 أفريل 1922 قبل محمد الناصر التوقيع على بيان يحثّ فيه الأهالي على حسن استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية عند قدومه إلى تونس . ثمّ أعلم الحزب الحرّ الدستوري بهذا البيان قبل الإعلان عنه رسميا من طرف الإقامة العامة مضيفا بأن مطالبه حظيت بقبول الحكومة الفرنسية وبأنه سيتمّ تنفيذها إثر الزّيارة التي سيقوم بها رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس في أواخر أفريل وبداية ماي 1922 .

كلّ هذا يتنافى في حقيقة الأمر مع سياسة السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية ، إلاّ أنّه لا يستبعد أن يكون المقيم العام قد خادع محمّد النّاصر ومن ورائه الوطنيين التونسيين لتلافي الإضطرابات والبلبلة خلال زيارة رئيس الدولة الفرنسية . وهو لذلك لم يكذّب البلاغ الذي دعا فيه الحزب الحرّ الدستوري الأهالي لحسن استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية والذي ينصّ عن قبول فرنسا لمطالب جلالة الباي .

وهكذا وفّر لوسيان سان المناخ السياسي الملائم للزّيارة التي قام بها الكسندر ملّران إلى تونس من 27 أفريل إلى 6 ماي 1922 حيث استقبله الأهالي بالعاصمة وعدّة مدن أخرى كسوسة وصفاقس والقيروان وبنزرت وجزيرة جربة بحفاوة بالغة رأى فيها تعبيرا عن تعلّق التونسيين بنظام الحماية وعن مناهضتهم للحزب الدستوري ، ممّا جعله يؤكّد في نهاية الزيارة أنّ النفوذ الفرنسي سيبقى قائم الذات بتونس إلى الأبد . وبهذه الصّفة خرج المقيم العام منتصرا من أزمة أفريل بينما شعر الوطنيون التونسيون بخيبة الأمل والإهانة عندما تفطّنوا لخداع السلطات الفرنسية لهم ولبيّهم . وكان ذلك بمثابة التقهقر للحركة الوطنية التونسية .

VII – تقهقر الحركة الوطنية التونسية غداة أزمة أفريل 1922 :

كانت أزمة أفريل أبرز تعبير على احتداد الحركة الوطنية التونسية الذي يعود إلى تردّي الوضع الإقتصادي والإجتماعي من جرّاء التضخّم

المالي الذي تفاقم سنة 1922 وبالتالي إلى تدهور المقدرة الشرائية للأهالي وكذلك للباي وبقية أمراء العائلة الحسينيّة . كما كان لإعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر في أواخر فيفري 1922 الأثر الكبير على الوعي الوطني بالبلاد التونسية ومن ثمّ على اندلاع هذه الأزمة التي مكّنت في بداية الأمر الحزب الحرّ الدستوري من كسب العديد من الأنصار .

غير أنّ خاتمتها عادت بالوبال على الحركة الوطنية التونسية ، إذ خابت آمال الوطنيين التي بعثتها فيهم مطالب محمد الناصر باي ووهنت عزائم القادة الدستوريين الذين ذهبوا ضحيّة خداع المقيم العام فاقدين بذلك القدر الكبير من تأثيرهم ومصداقيتهم لدى الرأي العام . فاستغلّت حينئذ السلطات الفرنسية هذا الوضع لعزل الحزب الحرّ الدستوري عن الأوساط الليبيرالية الفرنسية وذلك بتحميله مسؤولية أزمة أفريل وابرازه كعدوّ لدود لفرنسا يعمل باتّفاق مع الشّيوعيين على إجلائها عن البلاد التونسية . ممّا جعل الستة والعشرين نائبا يسحبون مشروع القرار الذي قدّموه إلى مجلس النواب الفرنسي في بداية فيفري 1922 والذي يقرّ تأسيس مجلس تفاوضي منتخب بتونس وحكومة مسؤولة أمامه . وفي الخامس من شهر جويلية 1922 اقترحوا مشروعا جديدا يؤكّد على عزم فرنسا على الإبقاء على نفوذها وحقوقها بتونس مهما كانت الظروف وعلى تشجيع صغار ومتوسّطي المعمّرين عوضا عن كبار المعمّرين المتغيّبين الذين يستثمرون المساحات الشاسعة . وقد حظي هذا المشروع الذي لم يشر إلى الضمانات الدستورية للتونسيين بمصادقة الأغلبية الساحقة لمجلس النواب مبرهنا بذلك عن تخلّي النوّاب الليبيراليين عن الحزب الدستوري لفائدة خصومه من المتفوّقين .

كما عملت السلطات الفرنسية للمرّة الثانية على بعث الإنشقاق والبلبلة في صفوف الحزب الدستوري وذلك قصد عزل قادته على الساحة السياسية التونسية والتشكيك في نزاهتهم . فأوعزت إلى فرحات بن عيا دبتأسيس حزب جديد أطلق عليه إسم « الحزب الدّستوري المستقلّ » .

وكان فرحات بن عياد الذي مثّل قبل ذلك الحزب الدّستوري في باريس بكلّ جدارة قد تنكّر له للحصول على مكانة مرموقة في نطاق الحماية تمكّنه من استرجاع الثروة والحظوة التي كانت تتمتّع بها عائلته . غير أنّ حزبه وان بعث الرّيب في نزاهة الثعالبي وجماعته لدى الوطنيين بالعاصمة فلم يكن له صدى يذكر داخل البلاد * .

ومهما يكن من أمر فقد ساهم فرحات بن عياد لمدّة سنتين في إضعاف الحزب الدّستوري والحطّ من شأن زعمائه على الأقل بمدينة تونس . ثم زادت السلطات الفرنسية في عزلتهم وذلك بجلب العناصر المعتدلة من الوطنيين بواسطة اصلاحات صدرت في شهر جويلية 1922 .

فلأوّل مرّة منذ انتصاب الحماية يتمّ وضع مجالس منتخبة ولو بصفة غير مباشرة على الصعيد المحلّي والجهوي والقومي ، وهي تباعا مجالس القيادات ومجالس الجهات والمجلس الكبير . كما ألغيت خطة الكاتب العام للحكومة التونسية التي تتمثّل أساسا في مراقبة الوزراء التونسيين . غير أنّ كلّ هذا لم يغيّر من طبيعة نظام الحماية ولم يحدّ من نفوذ فرنسا بالبلاد التونسية . فلم تكن الإنتخابات لهذه المجالس بالديموقراطية إذ أنّها تنحصر في أعيان المناطق الريفية مزيحة بذلك — علاوة على الفئات الفقيرة — كلّ التونسيين القاطنين في المناطق البلديّة وجميع المثقّفين أيّ كان مقرّ سكناهم . ثم إنّه باستثناء مجالس القيادات حيث كان جلّ الأعضاء من التونسيين فإنّ الأغلبية بالمجالس الجهويّة والمجلس الكبير تعود إلى الفرنسيين * .

(*) وقد تلاشى الحزب الدستورى المستقل منذ 1924 واضمحل تماما عندما عهد المقيم العام بخطة وزير للعدل لفرحات بن عياد .

(*) فكانت الخمسة مجالس الجهوية التى تم تأسيسها سنة 1922 تشتمل على 62 فرنسيا و 57 تونسيا . ثم ان المجلس الكبير ينقسم الى قسمين : قسم فرنسى يتركب من 44 عضوا وقسم تونسى يعد 18 عضوا .

كما أن صلاحيات هذه المجالس تنحصر في القضايا الإقتصادية وفي الميزانية دون الشؤون السياسية والتشريعية والدستورية . وهي علاوة على ذلك إستشارية بحتة ولا تحدّ إذن من الهيمنة الفرنسية على تونس خصوصا وأن الكاتب العام قد وقع تعويضه بمديرين فرنسيين تتمثّل خطتهما كذلك في مراقبة الوزراء التونسيين * . ورغم كلّ ذلك فقد حظيت اصلاحات جويلية 1922 بمساندة الحزب الإصلاحي والحزب الدّستوري المستقل وكذلك بتأييد عناصر أخرى مثل الطاهر بن عمار ومحمّد شنيق وغيرهم من الدستوريين الذين ترشّحوا إلى عضوية المجالس الجديدة متخلّين بذلك عن الحزب الحرّ الدستوري الذي نادى بمقاطعة هذه الهياكل الإستعمارية .

كما استغلّ المقيم العام الوضع للحدّ من دعاية الحزب الدستوري وذلك بكسب العديد من الصحف **كالوزير والمنير والمبشّر** التي انضمّ مديروها إلى فرحات بن عيّاد وكذلك **الصواب والإتحاد** التي تخلّت هي الأخرى عن القيادة الدّستورية . فلم يبق الى جانبها في شهر جويلية 1923 سوى ثلاث جرائد وهي **الأمّة ومرشد الأمّة** وصحيفة **العصر الجديد** التي تصدر بمدينة صفاقس . وكلّ هذا من شأنه أن يحدّ من تأثير الحزب الدستوري ومن حظوته بين الأهالي .

وزيادة على ذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى استنزاف موارد الحزب الدستوري ، فأصدرت من أجل ذلك في الثامن من ماي 1922 قانونا يمنع جمع التبرّعات دون موافقة الحكومة وبعثت بأوامر إلى المراقبين المدنيين تدعوهم فيها إلى السّهر على تطبيقه في جميع الجهات . فنضبت إثر ذلك موارد الحزب الدستوري الذي أصبح يتخبّط في أزمة مالية من شأنها أن تعطّل نشاطه .

ثمّ إن وفاة محمد الناصر باي في العاشر من شهر جويلية 1922 قد حرم الحزب من سند لا يستهان به خصوصا وانّ الباي الجديد محمد

(*) وهذان المديران هما كذلك عضوان فى صلب الحكومة التونسية .

الحبيب قد التزم لدى سلطات الحماية قبل تولّيه العرش برفض كلّ علاقة مع الوطنيين .

كما أنّ لسفر عبد العزيز الثعالبي إلى الشرق الوقع الكبير على الوطنيين التونسيين . فقد غادر زعيم الحركة الوطنية التونسية بلاده في 26 جويلية 1923 وذلك تحت ضغط المقيم العام الذي استغلّ الحالة التي عليها الحزب الدّستوري لحثّه على السّفر قبل أنّ يعرّضه نشاطه الوطني إلى عقوبات عدلية أو إدارية ، وكانت الغاية من وراء ذلك حرمان هذا الحزب من زعيم بقي له — رغم كل الدعاية والإشاعات المغرضة — القدر الكافي من الحظوة والإعتبار لدى العديد من التونسيين ، وذلك لإحباط الحركة الوطنية التونسية وتوفير الهدوء والسكينة بالإيالة .

وتأثّر الحزب الدستوري كذلك من تحسّن حالة الأهالي الإقتصادية والإجتماعية سنة 1923 . إذ تضاعفت محاصيل الزراعة بالبلاد التونسية خلال هذه السنة بالنسبة للسنة السابقة * ، وانعكس ذلك على القطاعات الإقتصادية الأخرى كالصناعات المحلية والتجارة بفضل اتساع السوق الداخلية الناتج عن نموّ الطاقة الشرائية لسكان الرّيف . وهذه الظروف سانحة لركود التناقضات الناجمة عن نظام الحماية وبالتالي لفتور الحركة الوطنية . فكلّما تحسّن الوضع وتوفّرت أسباب الرّزق إلاّ وانشغل الناس بأعمالهم وتعذّر حينئذ على الأحزاب الوطنية تعبئتهم ضدّ الإستعمار .

غير أنّ هذه الظروف قد تغيّرت بعد فترة وجيزة لفائدة الحزب الحرّ الدستوري الذي استغلّ الوضع الجديد ليكثّف من نشاطه ويفرض نفسه سنة 1924 — رغم غياب زعيمه عبد العزيز الثعالبي — على الساحة السياسية .

(*) لقد مر حسب الاحصائيات الرسمية محصول القمح بين 1922 و 1923 من مليون قنطار الى 2·700·000 قنطار . أما محصول الشعير فقد مر فى نفس الفترة من 400·000 قنطار الى 2·500·000 قنطار .

VIII — نموّ الحركة الوطنيّة التونسية سنة 1924 :

فبعد فترة من الخمول استعاد الوطنيون التونسيون نشاطهم فكثّفوا من الدّعاية التي شملت غالب جهات البلاد وجميع الفئات الإجتماعية بما في ذلك صغار الفلاحين والشغالين . وبذلك خرج الحزب الدّستوري من تحفّظه واحتدّت لهجة صحافته في نقدها للسياسة الإستعماريّة . ويعود هذا النّشاط الوطني إلى عدّة عوامل من بينها سنّ قانون جديد في شهر ديسمبر 1923 يسهّل للتونسيين الحصول على الجنسية الفرنسية وتردّي الوضع الإقتصادي والإجتماعي بالبلاد سنة 1924 وصعود كتلة اليسار إلى الحكم بفرنسا .

فقد استغلّ الحزب الحرّ الدستوري قانون 20 ديسمبر 1923 حول التجنيس مؤكّدا خطره على الشخصية التونسية والدين الإسلامي لإثارة الرأي العام ضدّه واسترجاع حظوته لدى السكّان .

وهذا القانون يندرج في حقيقة الأمر في نطاق الصراع اللإيطالي الفرنسي بتونس وسهر فرنسا على تنمية جاليتها بهذا البلد حتى تفوق كمّيا الجالية الإيطالية * ، وهو لذلك يوفّر بعض التسهيلات للأوروبيين القاطنين بالإيالة وكذلك للتونسيين للحصول على الجنسية الفرنسية . وبهذه الصفة فإنّ تطبيقه يزيد في دعم نظام الحماية وبالتالي في الضغط على الحركة الوطنية التونسية خصوصا وأنه يهدف الفئة المثقّفة من الأهالي * مثل الموظفين الذين قد يغريهم الثلث الإستعماري وكل الإمتيازات المرتبطة بالجنسية الفرنسية .

فلا جرم إذن أن يقوم الحزب الحرّ الدستوري منذ شهر أوت 1923 بحملة ضد مشروع هذا القانون الذي يمثّل استفزازا للمشاعر الوطنية والدينية للسكّان . فهو في نظره يهدف إلى ذوبان الشخصية التونسية

(*) كانت البلاد التونسية تعد سنة 1921 ، 84799 ايطاليا مقابل 54·476 فرنسيا .

(*) فهذا القانون يفتح الجنسية الفرنسية للتونسيين المتحصلين على اقل تقدير على الباكلوريا أو على شهادة مساوية لها .

وطمس الدين الإسلامي إذ أنّ كلّ من تنكّر لجنسيته تنكر لدينه وأصبح في نهاية الأمر « كافرا » . وقد مكّنت هذه الحملة الحزب الدستوري — بالرّغم من امتناع رجال الدين عن اتخاذ موقف حول قضية التجنيس — من إيقاظ الحركة الوطنية التونسية وفرضها من جديد على الساحة سياسية .

وكانت ، فضلا عن ذلك ، الحالة الإقتصادية والإجتماعية السائدة بتونس سنة 1924 سانحة لتعبئة الأهالي ضدّ النظام الإستعماري ، إذ أنّ الوضع المادي لجلّ الأهالي قد تدهور خلال هذه السنة من جرّاء الجفاف الذي الحق أضرارا جسيمة في تربية الماشية والزراعة التي انخفض مردودها بالنسبة للسنة السابقة * ، ممّا أدّى إلى تدهور الطاقة الشرائية لسكّان الرّيف وضيق السوق الداخلية بالنسبة للتجارة والصناعات المحلية التي تأثّرت زيادة على ذلك ، من احتداد المنافسة الأجنبية والإنخفاض في الصادرات سنة 1924 . كما تأثّر غالب السكان التونسيين من غلاء المعيشة الذي تفاقم هو الآخر خلال هذه السنة حيث بلغ بين شهر جويلية 1923 وشهر أكتوبر 1924 قرابة 30٪ . وفي مثل هذه الظروف تكون الجماهير غير راضية بوضعها وتشعر أكثر من ذي قبل بالهيمنة والمنافسة الأجنبية وبثقل النظام الإستعماري وتنساق وراء الحركة الوطنية لمكافحته .

ثم ازداد موقف الحزب الحرّ الدستوري قوّة عند صعود كتلة اليسار إلى الحكم بفرنسا إثر الإنتخابات التشريعية التي أسفرت في شهر ماي 1924 على انتصار التجمع الراديكالي الإشتراكي على الكتلة الوطنية التي تضمّ أحزاب اليمين والوسط . وقد ألّف بعد ذلك رئيس

(*) لقد مر حسب الاحصائيات الرسمية محصول القمح بين 1923 و 1924 من 2٠700٠000 قنطار الى 1٠091٠429 قنطار ٠ أما محصول الشعير فقد مر فى نفس الفترة من 2٠500٠000 قنطار الى 550٠000 قنطار ٠

الحزب الراديكالي أدوارد هرّيو (Edouard Herriot) حكومة تحظى بتأييد الحزب الإشتراكي ، فبعث هذا الإنتصار موجة من الحماس والأمل في صفوف الوطنيين التونسيين الذين كانوا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى يعوّلون على الأحزاب اليسارية الفرنسية لتحقيق مطالبهم . وكان أدوارد هرّيو متفهّما للقضية التونسية منذ شهر جوان 1920 حيث استقبل ، بوصفه رئيسا للجنة الفرنسية الإسلامية ، الوفد الدستوري الذي قدم آنذاك إلى باريس لعرض المطالب الوطنية على الرأي العامّ والسلطات الفرنسية . فلكلّ ذلك يعتقد الوطنيون التونسيون أنّ اليسار الفرنسي سوف لن يتنكّر وهو في الحكم إلى مساندته ووعوده الخاصة بالقضيّة التونسية . وهذه الآمال من شأنها أن تزيد في حظوة الحزب الدستوري وبالتّالي في نشاط ونموّ الحركة الوطنيّة .

غير أنّ الدستوريين تعرّضوا إلى حملات صدرت عن المتفوّقين وسلطات الحماية وكذلك عن اليسار الفرنسي بتونس . وتتمثّل هذه الدعاية في إبراز الحزب الدّستوري في مظهر الحزب المتطرّف الإنفصالي والذي يعمل بمعية الشيوعيين لإجلاء فرنسا عن البلاد التونسيّة .

وأمام هذه الحملات المغرضة قرّرت القيادة الدستورية إرسال وفد ثالث لعرض القضية التونسية على أصدقائها من اليساريين ودحض كل الإتهامات الصادرة عن الأوساط الفرنسية بتونس .

IX — الوفد التونسي الثالث لدى الحكومة الفرنسية وتراجع الحزب الدستوري :

غادر هذا الوفد الذي يضمّ القادة البارزين للحزب الدستوري كالكاتب العام والكاتب العّام المساعد * ، تونس في 29 نوفمبر 1924

(*) يتركب الوفد الدستورى الثالث من اربعة أعضاء : ثلاثة محامين وهم أحمد الصافى الكاتب العام للحزب الدستورى وصالح فرحات الكاتب العام المساعد والطيب جميل وأحمد توفيق المدنى عضو اللجنة التنفيذية لهذا الحزب ٠

محمّلا بعريضة وقّع عليها الآلاف من التونسيين تعبيرا عن مساندتهم للقضية الوطنية . وما أن وصل إلى باريس حتّى أكّد في مذكّرة موجّهة إلى الحكومة والبرلمان الفرنسيين على اعتدال المطالب التونسية وبطلان ادعاءات المقيم العام وحلفائه بتونس ضدّ الحزب الحرّ الدّستوري الذي هو بعيد كل البعد على الإنفصالية والتعصب الديني والتّعامل مع الشيوعيين .

فمطالبه التي لم تتغيّر منذ 1920 لا تتنافى مع مصالح فرنسا بالبلاد التّونسية إذ أنّها تنحصر في تركيز المساواة بين الفرنسيين القاطنين بتونس والتونسيين ، وتمكين هؤلاء من المساهمة في إدارة بلادهم ، ممّا يقتضي إقرار حقّهم في جميع الوظائف العمومية ، والتساوي في المرتّبات بينهم وبين زملائهم من الفرنسيين ، ومشاركتهم في ابتياع الأراضي الدولية المخصّصة للمستعمرين ، وتوفير التعليم العام الإجباري لفائدتهم وسنّ بلديات يتمّ إنتخابها بالإقتراع العام ، واحترام حرية الصحافة والإجتماع والتجمّع بالنسبة لجميع سكّان الإيالة . ولضمان جميع هذه الحقوق للأهالي ووضع حدّ للتّجاوزات الناجمة عن نظام الحماية ، وقع التأكيد على ضرورة سنّ مجلس تفاوضي ينتخب كذلك بالإقتراع العام ويتساوى فيه التمثيل والحقوق بين التونسيين والفرنسيين ، وحكومة مسؤولة أمامه والفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية . كما وقع التوضيح بأنّ مسؤولية الحكومة أمام المجلس التفاوضي تستثني المقيم العام والجنرال قائد جيش الإحتلال والأميرال قائد البحرية ، وهذا لعمري خير دليل على اعتدال الحزب الدستوري وعلى بعده على الملّية والإنفصالية ، وعلى قبوله لمبدأ الحماية .

وهذا الحزب بعيد كذلك كلّ البعد عن التّعصّب الديني . بل هو ، على العكس من ذلك ، حزب عصري متشبّع بالمبادىء العلمية والأفكار المنطقية التي درسها الشباب التونسي في المدارس الفرنسية ، الشيء الذي لا يتنافى مع مبادىء كتلة اليسار التي من المفروض أنّها لا تمانع في سنّ دستور بتونس يوفّر للتونسيين المزيد من التقدّم والعصرية .

كما أكّد الوفد الدستوري بأن حزبه لا يمكنه التحالف مع الشيوعيين لما بينه وبينهم من اختلافات على مستويات عديدة :

فهو متمسك بالعمل في نطاق الشرعية وينبذ استعمال العنف الذي ينادي به الشيوعيون في الحقل السيّاسي ، كما أنّه يرفض التعاطف مع الحزب الشيوعي الذي تتنافى عقيدته مع المبادىء الإسلامية . ثم انّه من الناحية التكتيكية لا يرى فائدة في التحالف مع حزب « لا يعدّ سوى 20 عضوا بتونس و 26 نائبا بمجلس النواب الفرنسي » ويسيء كل تقارب معه إلى القضية التونسية نظرا لحذر الحكومة الفرنسية منه ومن كلّ من يحالفه .

غير أنّ ادوارد هرّيو قد تأثّر بتقارير المقيم العام التي تفنّد في صدق القيادة الدستورية مؤكّدة على نفاقها وانتهاجها لمنطقين ، الأوّل تجاه الرأي العام الفرنسي والثاني للأهالي . فبينما تنادي في صحفها الناطقة بالفرنسية بضرورة التّعاون مع فرنسا ، كانت تندّد في الجرائد العربية بنظام الحماية وتدعوا إلى الإنفصال . وقد اعتمد لوسيان سان لتأليب حكومة كتلة اليسار على الوطنيين التونسيين على الإضطرابات التي جدّت بتونس سنة 1924 في صفوف العمّال محمّلا الحزب الدستوري مسؤوليتها . ولإحباط « نفاق » الدستوريين ووضع حدّ للشّغب السائد بالبلاد التونسية أكّد المقيم العام على ادوارد هرّيو لكي لا يستقبل الوفد الدستوري الثالث لأنّ ذلك يكون بمثابة التشجيع للوطنيّين المتطرّفين وبالتالي للبلبلة والإضطرابات . وفعلا فلم يقع استقباله من طرف الدوائر الرسمية باستثناء رئيس مجلس النواب ووزير المستعمرات الذي أكّد للقادة الدستوريين على استحالة حصولهم على اصلاحات ما لم يكفّوا عن مناهضة الحماية وعن التعامل مع الحزب الشيوعي وما دام الأمن لم يستتب بالبلاد التونسية .

وأمام تصلّب الحكومة الفرنسية وفشل كل المساعي التي قام بها وفده الثالث بباريس انتهج الحزب الحرّ الدستوري في بداية 1925 سياسة جديدة قصد طمأنة فرنسا على صدق نواياه ، فتخلّى عن جامعة

عموم العملة التونسية « المتطرّفة » * وقطع علاقاته مع الشيوعيين ليدخل في كتلة مع « المعتدلين » تضمّ الجامعة الإشتراكية والحزب الإصلاحي والأعضاء التونسيين في المجلس الكبير ، وذلك لإحباط الحملة المدبّرة من طرف سلطات الحماية وغلاة الإستعمار وحمل الحكومة الفرنسية على إنجاز إصلاحات بتونس .

غير أنّ هذه السياسة قد عادت بالوبال على الحركة الوطنية إذ استغلّتها سلطات الحماية لضرب النقابة التونسية للعمّال دون انجاز الإصلاحات التي وعدت بها كتلة اليسار خصوصا وأنّ حكومة إدوارد هرّيو قد تخلّت عن الحكم في شهر أفريل 1925 . وهذا من شأنه أن يبعث اليأس في صفوف القاعدة الدستورية التي قامت في شهر سبتمبر ونوفمبر 1925 بمظاهرات بمدينة تونس انطلقت أساسا من الأحياء الشعبية كباب سويقة والحلفاوين . ولوضع حدّ لهذا « الشغب » انتهجت سلطات الحماية سياسة ترهيب تتمثّل في إيقاف ومحاكمة العديد من المتظاهرين والصحفيين وفي سنّ قوانين تحدّ من جميع الحرّيات الديموقراطية بما فيها حريّة الصحافة الناطقة بالفرنسية التي كانت تخضع إلى ذلك الحين ، لقانون الصحافة المعمول به في فرنسا . كما أصبحت ، بمقتضى هذه القوانين التي أمضيت من طرف محمد الحبيب باي في 29 جانفي 1926 ، جميع القضايا السياسية من مشمولات المحاكم الفرنسية عوضا عن المحاكم التونسية التي تفرط ، حسب المقيم العام ، في التسامح عند محاكمتها للوطنيين . وعندئذ دخلت الحركة الوطنيّة في فترة من الرّكود امتدّت من 1926 الى 1929 . بيدأنّ هذا الفتور لا يعود أساسا إلى أوامر جانفي 1926 بل وبالدرجة الأولى إلى تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي الذي عرفته البلاد التونسية خلال هذه الفترة . وهكذا فإنّ هذه الأوامر الصارمة لم تمنع الحركة الوطنية التونسية من الإحتداد في الثلاثينيات عندما تردّى الوضع الإقتصادي والإجتماعي في الإيالة .

(*) تكونت هذه النقابة التونسية اثر الاضرابات التى جدت برصيفى تونس وبنزرت فى صيفية 1924 ووقع الاعلان عن تأسيسها فى الفاتح من نوفمبر 1924 ٠ وكان الحزب الدستورى قد ساهم فى بداية الامر فى بعثها ٠

الفصل الرابع

احتداد الحركة الوطنية التونسية وظهور الحزب الحرّ الدستوري الجديد

لقد بيّنّا سابقا نموّ الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الاولى أي حتى 1924 — 1925 حيث برزت جامعة عموم العملة التونسية التي تندرج في نطاق هذه الحركة ، وذكرنا انّ هذا النمو يعود أساسا إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية اذّاك بالبلاد التونسية .

وعندما تغيّر هذا الوضع ومرّت تونس بين 1926 و 1929 بفترة تحسّنت فيها نسبيّا الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، ركدت الحركة الوطنية . ويرى بعض المؤرخين أنّ هذا الرّكود يعود إلى الأوامر « الجائرة » التي اتّخذتها سلطات الحماية في بداية 1926 والتي تحدّ بصفة مهولة من جميع الحريات العامة (الرأي والصحافة والتجمّع الخ ...) . غير أنّ وجود هذه الأوامر وتدعيمها سنة 1933 بأوامر أكثر جورا لم يمنعا الحركة الوطنية من الإحتداد في الثلاثينات وذلك عندما تأزّم الوضع الإقتصادي والاجتماعي على اثر الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اندلعت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ثم امتدت إلى غالب بلدان العالم . وقد تمثّل هذا الاحتداد في بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية .

أ — بروز القوى الشعبية على السّاحة السياسية :

لقد برزت القوى الشعبية على الساحة السياسية عند تأسيس جامعة عموم العملة التونسية . وكان الخلاف الذي ساد اثر ذلك بين القيادة النقابية واللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري يعود الى كون الأولى تعتمد فعليا

على القوى الشعبية للضغط على « الأعراف » وسلطات الحماية بينما تكتفي الثانية بالتلويح بها . وفي الثلاثينيات برز نفس الخلاف في صلب الحزب الدستوري الذي انقسم اثر ذلك بين أنصار القيادة القديمة (اللجنة التنفيذية) والقيادة الجديدة (الديوان السياسي) المنبثقة من مؤتمر قصر هلال (2 مارس 1934) والتي تعتقد ، مثلها مثل محمد علي وجماعته ، انّ انجع طريقة في الكفاح هي الاعتماد فعليا على القوى الشعبية ومواكبتها وتحريضها على الدخول في المعمعة السياسية . وقد برز هذا الاتجاه قبل انقسام الحزب في الصحف الناطقة بالفرنسية مثل «صوت التونسي» (La Voix du Tunisien) وخصوصا « العمل التونسي » (L'Action Tunisienne) التي تعبّر عن وجهة نظر النزعة « الرّاديكالية » بالحزب الدستوري ، وذلك بمناسبة بعض الأحداث التي عرفتها في الثلاثينيات البلاد التونسية كانعقاد المؤتمر الإفخاريستي بقرطاج في شهر ماي 1930 والاحتفاء بالذكرى الخمسينيّة لانتصاب الحماية ومعارضة الاهالي لدفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الإسلامية .

1) المؤتمر الأفخاريستي وبروز القوى الشعبية على الساحة السياسية :

لقد كان لهذه التظاهرة المسيحية التي نظمتها الكنيسة في شهر ماي 1930 بقرطاج في بلاد اسلامية بمساعدة سلطات الحماية الوقع السيء على السكان التونسيين الذين اعتبروها مسّا بشخصيّتهم وكذلك تعبيرا لإرادة فرنسا على تدعيم هيمنتها على البلاد التونسية . وساد الاعتقاد أن كل التظاهرات التي نظمتها الكنيسة بهذه المناسبة تمثّل خطرا على الدّين الاسلامي ، وهي على أقل تقدير بمثابة التحدّي لأغلبية السكان التي هي من المسلمين . ثمّ أنّ وجود الباي وكبار رجال الدين مثل شيخ الاسلام ومفتي الدّيار التونسية ضمن الهيئة الشرفية للمؤتمر قد زاد في استياء الأهالي . كما تأثّر هؤلاء من الإعلانات التي تبيّن ان اختيار قرطاج لانعقاد المؤتمر يرمز إلى بعث « كنيسة افريقيا » التي ازدهرت في العهد الروماني ، وكذلك من الاستعراض الذي قام به الشبّان المسيحيون وهم متزينون بلباس الصّليبيين الذين قدموا في القرون الوسطى إلى تونس بهدف تنصيرها . ولا جرم

ن يستغلّ الوطنيون التونسيون هذه الظاهرة لتنشيط الحركة الوطنية التي ركدت منذ 1926 خصوصا وأنّ الحالة الاقتصادية والاجتماعية قد تدهورت في الثلاثينيات بعد فترة من « الإزدهار » النسبي .

فنشط الحزب الدستوري وكثّف من اجتماعاته رغم أوامر 1926 . ثم احتدّت الحركة منذ 3 ماي 1930 أي مع قدوم الفرق الأولى من المؤتمرين حيث أضرب عمّال الرصيف بتونس وبنزرت ليبيّنوا معارضة السكان للمؤتمر . وفي نفس اليوم دخل تلاميذ جامع الزيتونة ومعهدي الصادقية والعلوية والعناصر التونسية بمعهد كارنو في اضراب على الدروس تواصل إلى 13 ماي . وقامت مظاهرات ضدّ المؤتمر تمّ اثرها ايقاف 17 من المتظاهرين أطلق سراحهم اثر انتهاء أشغال المؤتمر . فقد نشطت اذن الحركة الوطنية بمناسبة المؤتمر الافخاريستي وبرز حينئذ على الساحة السياسية ، علاوة على تلاميذ جامع الزيتونة ، تلاميذ المعاهد الثانوية وقسم لا يستهان به من القوى الشعبية . وتأكدت هذه الظاهرة بمناسبة الاحتفاء بذكرى خمسينية الحماية .

2) الإحتفاء بذكرى خمسينيّة الحماية وبروز القوى الشّعبية على الساحة السياسية :

لقد استاء الرأي العام التونسي كذلك من الإحتفاء بذكرى خمسينية الحماية الذي يعبّر هو الآخر عن ارادة فرنسا على ارساء نفوذها بتونس خصوصا وأن هذه التظاهرة تكلّف الميزانية التونسية 300 مليون فرنك في فترة كان الأهالي في أمس الحاجة إلى مثل هذه الاعتمادات للتصدّي إلى المجاعات التي عرفتها البلاد آنذاك . وزاد في سخط السكان تأكيد السلطات الفرنسية في هذه الظرفية المتأزمة على التقدّم الذي حقّقته فرنسا بتونس منذ خمسين سنة وذلك طبقا « للرسالة الحضارية » التي اضطلعت بها لتحسين حالة هذا البلد .

وردّ الوطنيون التونسيون الفعل ضدّ هذه التظاهرات ، فدعا الحزب الحرّ الدستوري السكان إلى مقاطعة الإحتفالات التي ستقام بمناسبة الخمسينية .

كما فنّدت الصحف الوطنية الصادرة باللغتين العربية والفرنسية بالادعاءات الفرنسية حول الرسالة الحضارية للاستعمار وتحسين حالة السكان التونسيين منذ انتصاب الحماية وندّدت بكلفة هذه الاحتفالات التي تتحملها الميزانية التونسية .

وتفطّنت سلطات الحماية إلى خطر هذه الحملة الصحفية التي ترمي الى توعية الرأي العام التونسي بطبيعة الاستعمار وتحريضه على مقاومته . فاتخذت اجراءات زجرية ضدّ بعض الصحفيين . وتعطّلت اثر ذلك جريدتا **النهضة** و**الوزير** الناطقتان بالعربية . وما دام قانون الصحافة المعمول به بتونس آنذاك لا يسمح للسلطة الإدارية بتعطيل الصحف الناطقة بالفرنسية فقد أجريت تتبعات عدلية ضد هيئة تحرير جريدة « **صوت التونسي** » . فنجم عن ذلك تضامن الرأي العام مع جماعة هذه الصحيفة . وقد تجسّم هذا التضامن في اغلاق المغازات وتجمّع عدد كبير من التونسيين أمام قصر العدالة يوم 9 جوان 1931 عند بداية المحاكمة . وحتى لا يتعفّن الوضع قرّرت السلطات الفرنسية تأجيل القضية لأجل غير مسمى وإخلاء سبيل الوطنيين التونسيين . فتأكّد هؤلاء انّ تدخّل القوى الشعبية يمثّل انجع وسيلة للكفاح ضد الإستعمار . وقد بدت نجاعة هذه الطريقة أكثر فأكثر خلال المظاهرات التي نجمت عن دفن التونسيين المتجنّسين في المقابر الاسلامية .

3) دفن التونسيين المتجنّسين في المقابر الإسلامية وردّ فعل القوى الشعبية :

لقد اعترض الأهالي في الثلاثينات لدفن التونسيين المتجنسيين في المقابر الإسلامية . وكانت هذه الحركة تلقائية في بداية الأمر ثم تبنّتها جماعة « **العمل التونسي** » . وتعود هذه القضية إلى الحملة التي قام بها الوطنيون ضد قانون 20 ديسمبر 1923 الذى فتح أكثر من ذى قبل الجنسية الفرنسية . وبيّن اذّاك الحزب الدّستوري أنّ المتجنس هو بمثابة الكافر وأنه من الواجب

عزله على المجتمع الاسلامي وقطع كل علاقة معه وعدم دفنه في مقابر المسلمين :

غير أنّ اعتراض الأهالي لدفن المتجنسين في المقابر الإسلامية لم يطرح إلاّ في الثلاثينيات . فقد بدأ سنة 1930 ببلدتي أكودة وحمام سوسة بالسّاحل ثم امتدّ إلى جهات اخرى من بينها بنزرت حيث منع الأهالي في 31 ديسمبر 1932 دفن متجنس في مقبرتهم وحملوا السلطات إلى نقله إلى مقبرة اوروبية . وأقرّ بهذه المناسبة مفتي هذهالمدينة بأنّ المتجنس يعتبر حسب تعاليم الشريعة الإسلامية مرتدا ولا يجوز اذن دفنه مع المسلمين .

وقد استغلّت جماعة « **العمل التونسي** » فتوى مفتي بنزرت لتعبئة السكان ضدّ دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية بصفة خاصة وضدّ النظام الإستعماري بصفة عامّة . فشعرت سلطات الحماية بخطورة هذه الفتوى وعمدت على نسخها بفتوى نابعة عن المجلس الشرعي الذي يمثّل أعلى سلطة دينية بالبلاد .

أ) فتوى المجلس الشرعي ودفن التونسيين المتجنّسين بالمقابر الإسلامية :

لقد وردت هذه الفتوى في صورة جواب على سؤال طرحته السلطات على قضاة المجلس الشرعي هذا نصّه : « ما قولكم في مسلم اتخذ جنسية بلاد لا ينطبق قانونها مع الشّريعة الإسلامية ثمّ جاء إلى القاضي وتلا أمامه الشهادة وأبدى له تعلقه بالإسلام ورفضه لكل دين آخر . فهل يكون لهذا المتجنس نفس حقوق وواجبات المسلمين وهل يجوز دفنه عند موته فى مقبرة اسلامية ؟ » .

وقد أجاب القضاة الحنفيون بنعم على هذا السؤال . أمّا جواب القضاة المالكيون فلم يكن يمثل هذا الجزم ، اذ اعتبر هؤلاء انه لا يكفي للمتجنس ان يتلو الشهادة أمام القاضي ليتمتع بكل حقوق وواجبات المسلمين بل عليه

أن يعلن مع ذلك عن تخلّيه على الجنسية التي حصل عليها ، غير انّ هذه الفتوى المالكية لا ترى مانعا في حفاظ المتجنس على الجنسية التي اقتناها وفي الخضوع لقوانينها ما دام لا يستطيع التملّص منها .

ولم ترض هذه الفتوى المالكية التي تدين مبدئيا التجنيس لا حكومة الحماية التي لم تستعملها لتهدئة الاهالي الذين كان جلّهم من المالكيين ولا الوطنيين الذين اعتبروها تأييدا للسلطات الاستعمارية واعانة لها للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها آنذاك .

فانتهزت جماعة « العمل التونسي » هذه الفرصة للتنديد برجال الدين حتى يتقلّص تأثيرهم على السكان . وأثارت الرأي العام ضدّ المجلس الشرعي بقسمية الحنفي والمالكي بدعوى الغيرة على الدين الإسلامي الذي أصبح ألعوبة بين يدي سلطات الحماية . فقامت حينئذ مظاهرات في جميع أنحاء البلاد للتنديد بمناورات الحكومة « وخيانة » رجال الدين . وبلغ الأمر إلى رفض المصلين في 14 أفريل 1933 القيام بصلاة الجمعة وراء قضاة المجلس الشرعي ووقع التنديد بهم وخصوصا برئيسيهما شيخا الاسلام المالكي والحنفي * ، كما قامت في نفس الشهر مظاهرات بتوزر وقفصة وصفاقس والقيروان وفريفيل وتونس وفي الكثير من مدن وقرى الساحل الذي برز في هذه الظرفية أكثر من ذي قبل على الساحة السياسية .

وكانت جماعة « العمل التونسي » تحرّض على ذلك وتؤيّد كل هذه المظاهرات ، وبذلك اخذت صيتا في الأوساط الشعبية فوقع انتخابها ضمن اللجنة التنفيذية خلال مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري الذي التأم بمدينة تونس (نهج الجبل) في 12 و 13 ماي 1933 والذي صادق على ميثاق يقرّ مبدأ تحرير وسيادة الشعب التونسي .

(*) كان جيئذ الطاهر بن عاشور شيخ الاسلام المالكي ومحمد بن يوسف شيخ الاسلام الحنفي .

ولكي تضع حدّا لتصعيد النضال اتخذت السلطات الفرنسية اجراءات لقمع الحركة الوطنية . فكانت القوانين الزجرية لماي 1933 التي تسنّ الإقامة الجبرية ضدّ كل مناهض للباي أو للحماية ، وذلك في موضع يعيّنه المقيم العام ، والتي تخوّل كذلك للسلطة الإدارية تعطيل الصحافة الناطقة بالفرنسية مثلما هو الشأن بالنسبة للجرائد العربية .

غير أنّه بالرّغم من اتخاذ قرار ينصّ على تأسيس مقابر خاصة بالمتجنسين لتهدئة خواطر السكان فإن الاجراءات الزجرية قد زادت في احتداد الحركة الوطنية واضعة قيادة الحزب الحرّ الدستوري أمام أمرين اثنين : أما أن تتحدّى السلطات الإستعمارية وتقوم بتصعيد النضال وتعبئة القوى الشعبية رغم كل المخاطر وأمّا أن تهدّىء الأهالي ريثما تتغير الوضعية .

ب) انشقاق الحزب الدستوري :

فانقسم اذّاك قادة الحزب الدستوري إلى شقين . فكان قدماء اللجنة التنفيذية كأحمد الصّافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي يؤيّدون الحيطة والتريّث والاعتدال مثلما فعلوا سنة 1925 عند احتداد الحركة الوطنية اثر بروز جامعة عموم العملة التونسية . أما جماعة « العمل التونسي » كالحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة الذين انتخبوا ضمن القيادة أثناء مؤتمر نهج الجبل ، فقد توخّوا نفس الطريقة التي توخاها محمد علي والتي تعتمد فعليا على القوى الشعبية لمقاومة الإستعمار ولا تكتفي بالتلويح بها .

وقد أدى هذا الاختلاف في صفّ القيادة حول طريقة النضال الى انشقاق في صلب الحزب الدستوري . اذ استقال الحبيب بورقيبة ثم جماعته من اللجنة التنفيذية وقاموا بحملة في نطاق الشّعب ضدّ بقية أعضائها داعين الى انعقاد مؤتمر تحسم فيه القاعدة الخلاف القائم وذلك يوم 2 مارس بقصر هلال بالساحل .



الحبيب بورقيبة

واستجاب لهذه الدعوة — رغم معارضة اللجنة التنفيذية لانعقاد هذا المؤتمر — 49 شعبة كانت قد تخلّت عن القادة القدماء لمناصرة الحبيب بورقيبة وجماعته . فكان اذن كل المؤتمرين ينتمون إلى شق واحد ولذلك لم يدم المؤتمر الاّ يوما واحدا ندّد فيه المؤتمرون « بزعماء » الحزب وقرّروا حلّ اللجنة التنفيذية — التي يعتبرونها عاجزة عن الدفاع على مطالب الشعب — وتعويضها بقيادة جديدة تضمّ جماعة الحبيب بورقيبة أطلق عليها اسم الديوان السياسي .

وبطبيعة الحال فقد رفضت اللجنة التنفيذية كل هذه القرارات الناجمة عن « المنشقين » واعتبرت نفسها الممثّل الشرعي الوحيد للحزب الحرّ الدستوري . وبذلك اصبح هنالك منظمتان تنتسب كلّ منهما إلى الحزب الدستوري . وللتمييز بينهما اطلق الملاحظون الأجانب اسم الحزب الدستوري القديم على المنظمة الأولى والحزب الدستوري الجديد على الثانية .

II — الأسباب الأساسية لاحتداد الحركة الوطنية أو جذور الحزب الحرّ الدستوري الجديد :

يجب الإشارة في بداية الأمر إلى انّ الواعز الديني لم يكن بالعامل الحاسم لاحتداد الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينيات . فلم تكن قضية دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية مثلا بالشيء الجديد اذ توفي قبل ذلك العديد من هؤلاء المتجنسين ووقع دفنهم مع المسلمين دون أيّ حرج . ولم يعترض الأهالي لذلك الاّ في الثلاثينات أي في فترة تأزّمت فيها الحالة الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد التونسية وأصبح الوضع متفجّرا . فلعب حينئذ الدّين — بمناسبة المؤتمر الإفخاريستي ودفن المتجنسين — دور المفجّر لغضب السكان الذين تدهورت حالتهم من جرّاء الازمة الإقتصادية التي عرفتها تونس في الثلاثينيات والتي تمثل في اعتقادنا العامل الأساسي لاحتداد الحركة الوطنية في تلك الفترة .

1) ازلأمة الإقتصادية واحتداد الحركة الوطنية :

لقد عرفت البلاد التونسية في سنوات 1930 — 1935 أزمتين اقتصاديتين : أزمة تقليدية (1930 — 1932) تتميّز خاصة بتدهور الإنتاج في قطاعي الزراعة وتربية الماشية ، وأزمة عصرية تتمثّل في ضيق السّوق الدّاخلية والخارجية والإنخفاض في أسعار المنتوجات التونسية الناجم عن ذلك .

أ) الأزمة الإقتصادية التقليدية :

وتعود هذه الأزمة إلى تفاقم الجفاف سنتي 1930 و 1931 وانتشار الجراد في شهر مارس 1932 خصوصا في جهات قابس والقيروان وسوسة . وقد تأثّر قطاعا الزراعة وتربية الماشية شديد التأثر من هذه الكوارث الطبيعية . فانخفض الإنتاج الزراعي خصوصا في الوسط والجنوب بصفة مهولة ومات عدد كبير من الحيوانات من جرّاء الجفاف .

وانعكست هذه الحالة على الوضع الإجتماعي إذ تأثّر جلّ السكان من رداءة المحصول الزّراعي وإبادة الماشية وكذلك من الإرتفاع في أسعار المواد الضرورية الناجمة عن ذلك كالحبوب ومشتقاتها إذ مرّ ثمن قنطار القمح الصّلب — من 145 فرنك سنة 1930 إلى 164 فرنك سنة 1931 وثمن قنطار الشعير من 61 إلى 73 فرنكا في نفس الفترة .

فكانت حينئذ الطبقات الكادحة كصغار الفلاحين والخمّاسة والعملة مهدّدة بالمجاعة . وقد لاحظ النواب التونسيون في المجلس الكبير الموالون عادة لسلطات الحماية انتشار المجاعة في العديد من الجهات وهلاك الكثير من السكان من جرّائها . وكان هذا الوضع المتّسم بالمجاعة وسوء التغذية مناسبا لانتشار الأوبئة كالحمّى والتيفوس في جهتي تونس وقرمبالية سنة 1932 ثمّ في مناطق أخرى من البلاد .

(*) يختص المزارعون التونسيون بانتاج القمح الصلب بينما ينتج المعمرون القمح اللين .

وانعكست هذه الأزمة الإقتصادية التي انطلقت من الزراعة وتربية الماشية على قطاعي الصناعات المحلية والتجارة اللذان تأثّرا من تدهور الطاقة الشرائية للسكان وبالتالي من ضيق السوق الداخلية .

كما تأثّر العمّال من هذا الوضع العصيب اذ علاوة على فصل العديد منهم عن عملهم لم يكن هنالك مجال لخلق مواطن شغل جديدة . ولذلك تفاقمت البطالة في هذه الفترة وعمّ الغضب في جلّ الفئات الإجتماعية . وازدادت الحالة سوءا عندما اندلعت في صيفية 1932 الأزمة الإقتصادية العصرية .

ب) الأزمة الإقتصادية العصرية :

وهذه الأزمة لا ترتبط بالأحوال الجوية والطبيعية بل بالسوق والسّعر العالمي . وهي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ثم امتدت إلى غالب بلدان العالم .

وتتميّز هذه الأزمة التونسية بضيق السوق الداخلية والخارجية وتراكم المنتوجات الفلاحية والمنجميّة والانخفاض في الأسعار . فلم يكن الأهالي يعانون من الجفاف والجدب بل من تقلّص السوق وتدهور أسعار منتوجات البلاد الناجم عن ذلك .

— الإنخفاض في الأسعار وتدهور الفلاحة :

وفعلا فقد عرفت الأسعار انخفاضا مهولا. فمرّ ثمن قنطار القمح الصّلب من 164 فرنك سنة 1931 إلى 96 فرنك سنة 1933 وثمن قنطار الشعير من 73 إلى 47 فرنك في نفس الفترة . أما ثمن قنطار زيت الزيتون فقد مرّ من 405 فرنك سنة 1932 إلى 284 فرنك سنة 1933 والهكتوليتر خمر من 108 فرنك سنة 1931 إلى 54 سنة 1934 .

وبرز هذا الانخفاض أكثر فأكثر في القطاع المنجمي . اذ مرّ ثمن طن الحديد غير الخالص من 85 فرنك إلى 36 فرنك بين 1929 و 1932 وطن الرصاص من 1033 فرنك سنة 1926 إلى 129 سنة 1933 . أمّا ثمن طن الفسفات الذي بلغ 77ر53 فرنك سنة 1932 فهو لا يغطّي سعر التكلفة الذي يقدّر في نفس السنة بـ 67ر65 فرنك .

ويعود هذا الانخفاض المهول في أسعار المنتوجات الفلاحية والمنجمية التونسية إلى منافسة البضائع الأجنبية كحبوب الولايات المتحدة الأمريكية والكندا والأرجنتين وكذلك إلى ضيق السّوق الخارجية .

وقد تفاقمت هذه المنافسة الأجنبية إثر التخفيض في قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 31 ٪ في شهر سبتمبر 1931 وفي قيمة الدولار بنسبة 35 ٪ في شهر أفريل 1933 وكذلك في عملات البلدان التابعة نقديا إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ، اذ انخفضت بعد ذلك أسعار البضائع الواردة من جميع هذه البلدان بين 25 و 30 ٪ وازدادت اذن منافستها حدّة في السوق العالمية خصوصا وانه لم يقع انذاك أي تخفيض في قيمة الفرنك الفرنسي والعُملات التابعة له ، ممّا أدى إلى تراكم البضائع الفرنسية مثل الحبوب أو الخمور التي ضاقت أمامها أكثر من ذي قبل السوق العالمية ، والتي عرفت علاوة على ذلك ارتفاعا كبيرا في محاصلها في تلك الفترة بالذات ، حيث بلغ مردود القمح بفرنسا 90 مليون قنطار سنة 1932 و 98 مليون قنطار سنة 1933 وقدّر انتاج الخمر بـ 75 مليون هكتوليتر سنة 1934 مقابل 50 أو 60 مليون في السنوات السابقة . ونتج عن كلّ ذلك انخفاض في اسعار هذه المواد بلغ بين 1931 و 1935 50 ٪ . وهذه الحالة من شأنها أن تغلق السوق الفرنسية أمام الحبوب والخمور التونسية التي كان جزء منها يوسق إلى فرنسا .

ثم ازدادت الفلاحة التونسية تأزّما مع ارتفاع مردودها الذي بلغ بالنّسبة للقمح الصلب والقمح الليّن سنة 1932 تباعا 3 . 400 . 000 قنطار و 1 . 350 . 000 قنطار عوضا عن 2 . 700 . 000 و 1 . 100 . 000 قنطار

سنة 1931 . وكذلك الشأن بالنسبة للخمور وزيت الزيتون الذي ارتفع انتاجهم بصفة محسوسة منذ 1932 . وزاد ذلك في ضيق السوق وانخفاض الأسعار والمرابيح . كما تأثّر زيت الزيتون من غلق السوق الإيطاليّة خلال الأزمة حيث زادت حكومة ايطاليا في المعاليم الجمركية لحماية زيوتها من المنافسة الأجنبية . وضاقت كذلك سوق الصوف اثر ازمة صناعات النسيج الأوروبية والصناعات المحلية التونسية التي تمثّل أكبر مستهلك له .

وكان هذا الكساد أكبر خطورة في قطاع المناجم الذي يرتبط أكثر من غيره بالسوق العالمية ، اذ توقّفت صادرات المعادن إلى بلدان أوروبا الشمالية . ممّا أدى إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي إلى تدهور الانتاج الذي مرّ بالنسبة للفسفات مثلا من 3 . 326 . 000 طن سنة 1930 إلى 1 . 678 . 000 سنة 1932 .

— تفاقم المنافسة الأجنبية وتدهور الصناعات المحلية :

وكان لأزمة الفلاحة وتربية الماشية والمناجم الناجمة عن ضيق السوق وانخفاض الأسعار والمرابيح ، انعكاسات على قطاعي الصناعة المحلية والتجارة اللذان تأثّرا من تدهور الطاقة الشرائية للأهالي . كما تأثّر هذان القطاعان في هذه الفترة المتأزمة أكثر من ذي قبل من منافسة البضائع الأوروبية المصنوعة بطرق عصرية وبصفة متماثلة خصوصا وأنّ فرنسا كانت اذاك في حاجة ملحّة إلى أسواق لتصدير بضاعتها المتراكمة وان هذه البضائع معفيّة من الأداءات الجمركية عند دخولها إلى تونس وذلك طبقا « للإتحاد الجمركي » الذي سنّ سنة 1928 . وأدّى ذلك إلى كساد التجارة وتدهور الصناعات المحلية خصوصا في ميدان الشاشية وقطاعات النسيج الأخرى والنحاس الخ ...

2) تدهور الحالة الإجتماعية واحتداد الحركة الوطنية :

ويتولّد حتما عن هذه الأزمة الإقتصادية تدهور الوضع الإجتماعي بالنسبة إلى جلّ الفئات التونسية وخصوصا المزارعين وارباب الصناعات

وصغار التجار والشغالين ، اذ تأثّر صغار الفلاّحين من انخفاض اسعار زيت الزيتون والحبوب وأصبح الكثير منهم عاجزا على تسديد ديونه وبالتالي مهددا بالتفريط في ملكيته أو بمصادرتها لفائدة المرابين أو البنوك . وبرزت هذه الظاهرة خصوصا بجهتي صفاقس والساحل حيث تغلب زراعة الزيتون .

كما تدهورت حالة أرباب الصناعات من جرّاء ضيق السوق والمنافسة الأجنبية ، واضطرّ العديد من « الشواشين » و « النحاسين » وغيرهم لغلق مصانعهم أو على الأقل للتخفيض من نشاطها خصوصا بمدينة تونس وبقصر هلال والقيروان والجريد .

وكذلك كان الشأن بالنسبة لصغار التجار الذين تأثروا من الأزمة وأجبر الكثير منهم على الإفلاس .

غير أن الفئة التي تأثرت أكثر من غيرها خلال هذه الأزمة هي الطبقة الشغيلة اذ عانت من الإنخفاض في الأجور وكذلك من البطالة .

ففي قطاع الشاشية مثلا مرّ الأجر اليومي للعامل من 8 أو 9 فرنك قبل الأزمة إلى ما بين 5ر2 و 5 فرنك سنة 1933 . وسجّل في نفس الفترة أجر عامل ديوان الصيد انخفاضا يناهز 40 ٪ .

كما عرفت الطبقة الشغيلة البطالة التي استفحلت بالبلاد التونسية خلال هذه الأزمة الإقتصادية حيث أكدح العديد من المزارعين وأرباب الصناعات وصغار التجار وفقد الكثير من العملة شغلهم في جميع القطاعات كالشاشية والنسيج وصناعة النحاس التي مرّ عدد العاملين بها من 400 سنة 1930 إلى 150 سنة 1932 . وفي شهر جانفي 1934 تمّ طرد 3 / 4 من عملة ديوان الصيد . أما عمّال المناجم فقد مرّ عددهم من 18.500 سنة 1930 إلى 6.720 سنة 1935 .

وبصفة عامة فقد قدر عدد البطالين بمدينة تونس في شهر أكتوبر 1935 بـ 30.000 نسمة نصفهم من ارباب الصناعات . وكان الكثير من السكان

مهددين لذلك بالمجاعة . ممّا أدّى إلى نهب المخابز سنة 1934 بتونس وباجة والقيروان . وعمّ حينئذ الغضب وحنق السكان على السلطات الإستعمارية ، وبرز ذلك من خلال الإحتجاجات الواردة من جميع الفئات التونسية التى تطالب بحماية مصالحها . فتظاهر « الشواشين » مثلا في شهر مارس 1934 لحمل الحكومة على حماية بضاعتهم من المنافسة الأجنبيّة . كما قدم إلى تونس في شهر نوفمبر 1932 مزارعون من السّاحل لمطالبة المقيم العام بإعانتهم على حلّ أزمة الأسعار التي يتخبط فيها زيت الزيتون وبوضع حد لمصادرة ملكياتهم ملاحظين أنّ عدم مبالات السلطات من شأنها أن تبعث الحقد في قلوب السكان .

وفعلا فقد عمّ الغضب جلّ انحاء البلاد . وتجلّى ذلك في اعتراض السكان لدفن التونسيين المتجنسين في المقابر الاسلامية .

كما تبلورت في هذه الظرفية المتأزمة التناقضات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن النظام الإستعماري . وتجلّت سياسة التمييز في انشغال السلطات الفرنسية أوّلا وبالذات بمساعدة المعمّرين الذين كسدت اعمالهم خلال الأزمة الاقتصادية العالمية . ممّا أثار غضب كبار الفلاحين والنواب التونسين « بالمجلس الكبير » الموالين عادة لحكومة الحماية وجعل العديد منهم بتعاطف مع الحركة الوطنية :

ولا جرم اذن أن يجد في مثل هذا الوضع الاتجاه الذى طرحته جماعة الحبيب بورقيبة صدى كبير في صلب الحزب الحرّ الدستورى الذى تخلّت حينئذ اغلبية اعضائه على القيادة القديمة « المعتدلة » للالتحاق بالجناح « الراديكالي » للحزب الأكثر حزم وصلابة ، وتأسيس في 2 مارس 1934 « الحزب الحر الدستوري الجديد » .

الفصل الخامس

الحركة الوطنية التونسية من مؤتمر قصر هلال

إلى أحداث 9 أفريل 1938

لقد بيّنا آنفا تردي الوضع الإقتصادي والاجتماعي من جرّاء الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد التونسية في الثلاثينات واحتداد الحركة الوطنية الناجم عن ذلك وبروز نزعة « راديكالية » في صلب الحزب الدّستوري استغلّت هذه الحالة لتؤسس في 2 مارس 1934 بقصر هلال منظمة جديدة عرفت « بالحزب الحرّ الدستوري الجديد » .

I — استمرار الأزمة الإقتصادية والإجتماعية بتونس :

وقد استمرّت الأزمة الاقتصادية في تونس إلى ما بعد 1936 موفّرة بذلك الظروف الملائمة لهيكلة ونموّ هذا الحزب الذي واصل استغلاله لغضب السكان ليزيد في حدّة الحركة الوطنية .

وفعلا فرغم بداية انفراج الأزمة العالمية في العديد من الأقطار منذ 1936 لم تتحسّن الحالة الإقتصادية بتونس خلال هذه السنة التي عرفت فيها البلاد التونسية جفافا بالغا أثّر على مردود الحبوب الذي انخفض بصفة مهولة اذ لم يبلغ في هذا العام سوى ثلاثة ملايين قنطار بينما كان معدّله بين 1933 و 1938 يقدّر بخمسة ملايين ونصف . وان كان الوضع في القطاع الفلاحي قد تحسّن سنة 1937 حيث بلغت محاصيل الحبوب سبعة ملايين قنطار فقد تردّى في السنة الموالية .

وهذه الحالة من شأنها أن تنعكس على قطاعي الصناعة والتجارة اللذان ، علاوة على المنافسة الأجنبية ، يعانيان من ضيق السوق الداخلية الناجم

عن تدهور الطاقة الشرائية لأغلبية السكان . ولا جرم ان يؤدي هذا الرّكود الإقتصادي إلى تدهور الوضع الإجتماعي واكداح قسم لا بأس به من صغار الفلاحين والتجار وأرباب الصناعات المحلية .

فقد فرّط خلال الأزمة الإقتصادية — كما ذكرنا سلفا — العديد من صغار الفلاحين في ملكياتهم لفائدة المرابين والبنوك . كما اضطرّ الكثير من أرباب الصناعات المحلية إلى غلق مصانعهم واجبر كذلك عدد لا يستهان به من صغار التجار على الإفلاس . الشيء الذى زاد في حدّة البطالة بالمدن وخصوصا بمدينة تونس حيث قدّر اتحاد النقابات في أواخر 1935 عدد البطالين بـ 000 . 30 نسمة .

وقد ازدادت الحالة الإجتماعية سوءا مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار التي مرّت بين شهر أوت 1936 وديسمبر 1937 بالنسبة للدقيق (الفرينة) من 5ر173 فرنك القنطار إلى 270 فرنك أي بنسبة حوالي 35 ٪ . مما أدّى إلى الزيادة في كميات الأرز المستوردة التي مرّت من 46 قنطار سنة 1933 إلى 200 . 300 قنطار سنة 1937 والى 000 . 520 سنة 1938 وذلك لتمكين السكان من القوت بأقلّ نفقة .

ثم أنّ النمو الديموغرافي الذي بلغ في البلاد التونسية بالنسبة للسكان المسلمين بين 1931 و 1936 — رغم الأزمة الإقتصادية — 988 . 178 نسمة قد زاد في رداءة الوضع الاجتماعي ، اذ يتعذّر في مثل هذه الحالة على المجتمع التونسي استيعاب كلّ هذه « الأفواه » الجديدة ، الشيء الذى دفع إلى نزوح العديد من صغار الفلاحين والبدو إلى العاصمة بحثا عمّا يسدّون به رمقهم وبالتالي إلى نمو الأحياء القصديرية حيث كان الوضع الإجتماعي متفجّرا وذلك بحكم الفاقة التي تدفع بهؤلاء البؤساء إلى الإعلان من حين إلى آخر عن حقدهم على النظام الإستعماري بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة . وهذا ما حدث بالملاسين يوم 2 فيفري 1937 حيث اقتحم سكان هذا الحي القصديري وسط العاصمة ونهبوا العديد من « المغازات » بعد تحطيم واجهاتها . الشيء الذي أدخل الرّعب في صفوف المعمّرين والطبقات

الميسورة بصفة عامة والذى دفع حينئذ بالساطات إلى اتخاذ إجراءات — بمقتضى أمر 6 ماي 1937 — حول اقامة « الأكواخ » بالدائرة البلدية لمدينة تونس وبالتالي الى اقصاء النازحين عن العاصمة أو على الأقل الى الحدّ من عددهم .

II — سياسة القمع وتأزّم الوضع بتونس :

فلا جرم اذن ان تزيد هذه الحالة في حدّة التناقضات التونسية — الفرنسية وبالتالي في احتداد ونمو الحركة الوطنية . وقد انتهز الحزب الحرّ الدستوري الجديد الوضع ليكثّف في دعايته ويزيد في عدد شعبه الذى مرّ بين 1934 و 1936 من خمسين الى 162 شعبة ثم بلغ حسب السلطة الاستعمارية نفسها سنة 1937 حوالي 400 شعبة و 000 . 100 عضو ، وذلك بالرّغم من السياسة التعسفية التي سلكها المقيم العام بيروطون (Peyrouton) المعروف بصلابته ضدّ قيادة الحركة الوطنية . فبعد أن ترك سلفه مونسرون (Manceron) المجال لجماعة « العمل التونسي » لإعلان الانشقاق على « اللجنة التنفيذية » ثم القيام بدعايتهم عبر الإيالة ظنّا منه أن انقسام الحزب الدستوري سيحدّ من شوكة الحركة الوطنية ، عمد بيروطون — عندما خابت هذه التنبؤات — في 3 سبتمبر 1934 إلى ابعاد ثمانية من اطارات الحزب الدستوري الجديد من بينهم ثلاثة من الديوان السياسي الأوّل (محمود الماطري والاخوان الحبيب ومحمد بورقيبة) وكذلك ستة أعضاء مسلمين ويهود من الحزب الشيوعي إلى الجنوب ثم إلى برج لوبوف (Borj Lebœuf) بالحدود التونسية — الليبية . ولم يثن هذا التعسّف الحركة الوطنية على النشاط بل قامت اثر نفي القيادة الدستورية في شهر سبتمبر 1934 مظاهرات واضرابات واستعراضات احتجاجية عبر البلاد التونسية خصوصا في تونس وصفاقس وبنزرت والقيروان والساحل حيث بلغت ببلدة المكنين درجة من العنف لا عهد للحركة الوطنية بها من قبل .

وأمام مواصلة « الشعب » قرّر بيروطون اثر مظاهرة نظّمت بتونس العاصمة في الفاتح من جانفي 1935 — للمطالبة بالإفراج على القادة المنفيين —

أبعاد سبعة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد من بينهم ثلاثة (الطاهر صفر والبحري قيقة وصالح بن يوسف) من الديوان السياسي الثاني الذي تألّف اثر نفي الاخوين بورقيبة والماطري ، وكذلك محي الدّين القليبي عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم . غير انّ النشاط الوطني — رغم مرونة الديوان السياسي الثالث الذي تأسس برآسة الشادلي خير الله — قد تواصل ، وقامت يوم 29 مارس 1935 بمدينة تونس مظاهرة كبيرة للتنديد بسياسة الاضطهاد التي توخّاها المقيم العام . فوقع اثرها ابعاد بلقاسم القناوي مع جماعة أخرى من رؤساء الشعب الدستورية إلى برج لوبوف ، راستقال عندئذ الديوان السياسي الثالث لعجزه عن مراقبة الحزب الذي أصبح يخضع إلى اطاراته السفلى على مستوى الشعب .

وإثر ذلك وخصوصا عندما ضربت سلطات الحماية جلّ الاطارات الوطنية المحرّكة انتقلت مبادرة النشاط الوطني إلى طلبة الجامعة الزيتونية وتلاميذ المعاهد الثانوية .

فنُظّمت في العاصمة يوم 23 فيفري 1936 بايعاز من الطلبة الزيتونيين مظاهرة تمّ بعدها ايقاف 33 طالبا واقصاء عدد آخر على التعليم وابعاد 14 دستوريا وعضوا من الحزب الشيوعي إلى الجنوب التونسي .

وقد بينت كل هذه المظاهرات المتوالية عدم جدوى سياسة التعسّف في استتباب الأمن . ولكي تخرج من المأزق الذي أدت إليه هذه السياسة قرّرت الحكومة الفرنسية في شهر مارس 1936 — بينما كانت الانتخابات التشريعية بفرنسا على الأبواب — نقل بيروطون من تونس إلى المغرب الأقصى وتعويضه بمقيم عام جديد ارمان قيون (Armand Guillon) الذي عرف — خلافا لسلفه — بتحرّره .

III — سياسة التحرّر وانفراج الأزمة السياسية ونمو الحزب الحرّ الدستوري الجديد :

فما ان وصل المقيم العام الجديد إلى تونس في أواخر أفريل 1936 حتّى اعلن عن اجراءات تحرّرية ترمي الى انفراج الأزمة السياسية . فوقع

العفو على الطلبة الزيتونيين الذين حكم عليهم لقيامهم بمظاهرة 23 فيفري 1936 كما أفرج على جميع الوطنيين المبعدين بما فيهم القادة المرموقين للحركة الوطنية كمحمود الماطري والحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة وصالح بن يوسف ومحي الدين القليبي ومحمد بوزويتة ومحمد بن علي براهم ، الذين ألزموا في بداية الأمر على الاقامة في مراقبتي قابس وجربة قبل أن يتم الإفراج عنهم نهائيا في أواخر ماي 1936 .

ولا جرم أن ينتهز الحزب الحر الدستوري الجديد مثل هذا الوضع لاستئناف نشاطه بصفة علنية مستغلا في ذلك الحظوة التي يتمتع بها قادته منذ ابعادهم إلى الجنوب التونسي والتي تجلّت في احتفاء الشعب بهم عند عودتهم من المنفى .

ثم ازداد هذا النشاط عندما زالت العراقيل التي وضعها مونسرون ثم بيروطون للحدّ من الحركة الوطنية وذلك مع انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا في الإنتخابات التشريعية في بداية ماي 1936 وتولّيها الحكم بقيادة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم (Léon Blum) في شهر جوان الموالي . وبما أن الغاية من تكوين الجبهة الشعبية — التي انبثقت عن تحالف جميع الأحزاب والمنظمات الديموقراطية الفرنسية بما فيها الحزب الشيوعي — هي أوّلا وبالذات التصدّي للفاشية لصيانة الحريات الديموقراطية ، فقد أقرّت السلطات الفرنسية بتونس خلال شهر اوت 1936 حرية الصحافة والاجتماع .

فتمكّن عندئذ الحزب الدستوري الجديد من اصدار صحيفتيه العربية (**العمل**) والفرنسية **لكسيون تينزيان** (L'Action Tunisienne) اللتان كانتا معطّلتين منذ 1934 . كما عقد العديد من الاجتماعات العمومية عبر البلاد التونسية . وكثّف بذلك من دعايته وامتدّ تأثيره إلى جهات جديدة من الإيالة . فعلاوة على تونس وبنزرت وصفاقس والوطن القبلي والجريد والساحل فقد اكتسب الحزب الحرّ الدستوري الجديد انصارا واسس شعبا في النباسب والشمال الغربي . وارتفع بذلك عدد شعبه من 162 سنة 1936 إلى ما يزيد — حسب السلطات الفرنسية نفسها — على 400 شعبة في السنة الموالية ، وأصبح حينئذ يمثل بلا ريب أكبر قوة وطنية بالبلاد التونسية

وذلك على حساب الحزب الدستوري « القديم » الذي تقهقر بصفة ملحوظة منذ انشقاق 1934 ، ولم يعد لـه في صيفية 1937 تأثير يذكر خارج مدينتي تونس وسوسة وبعض القرى الأخرى كقليبية وماطر ومساكن وذلك بالرغم من الدعاية التي يقوم بهـا عن طريق صحيفتيه **الإرادة** و « **لا شارت تينيزيان** » (La Charte Tunisienne) اللتان تصدران تباعا بالعربية والفرنسية .

غير أنّ عودة مؤسّسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس في بداية جويلية 1937 بعد 14 سنة قضاها بالبلدان العربية والإسلامية قد مكّنه — نظرا لصيت هذا الزعيم في الإيالة — من البروز على الساحة السياسية . وللتصدى لذلك دخل الديوان السياسي في صراع مع اللجنة التنفيذية حول قيادة الحركة الوطنية التي كان الشيخ الثعالبي يسعى إلى استرجاعها .

IV — عودة الشيخ الثعالبي إلى تونس والصراع بين الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم :

وقد حاول الديوان السياسي في بداية الأمر محاباة الشيخ الثعالبي لكي لا تنفرد اللجنة التنفيذية باستغلال سمعته. فاستقبله بحفاوة بالغة ونظم اجتماعا عموميا بمدينة تونس احتفاء به .

غير أنّ الشيخ الثعالبي عمد اثر عودته إلى البلاد التونسية إلى توحيد الحركة الوطنية تحت رعايته . فجمع في 3 أوت 1937 قادة الحزبين وأسّس في صلبهم لجنة * لتحقيق هذا الهدف . لكن جماعة الحزب الدستوري الجديد رفضوا في نهاية الأمر الوحدة عن طريق هيئة مختلطة وطالبوا بانعقاد مؤتمر مشترك لانتخاب قيادة موحّدة .

(*) تتركب هذه اللجنة من عضوين من الحزب الدستوري الجديد (الطاهر صفر وسليمان بن سليمان) وعضوين من الحزب الدستوري القديم (صالح فرحات وعلي بوحاجب) ويترأسها الشيخ الثعالبي .

وفي حقيقة الأمر فإنّ جانبا لا بأس به من الحزب الدستوري الجديد غير قابل للوحدة مع اللجنة التنفيذية نظرا للتباين بين قيادتي الحزبين في المزاج وطرق النضال وكذلك للتنافس الضمني بين الحبيب بورقيبة والشيخ الثعالبي حول زعامة الحركة الوطنية .

فباءت اذن محاولة توحيد الحركة الوطنية التونسية بالفشل وانحاز عندئذ الشيخ الثعالبي إلى الحزب الدستوري القديم الذي يسيّره اصدقاؤه القدماء في اللجنة التنفيذية وحيث له من التأثير ما يمكّنه من اعطائه الاتجاه العربي الإسلامي الذي تشبّع به خلال إقامته في البلدان الشرقية . ونشب حينئذ صراع بين الحزبين الوطنيين انتهى بانتصار الحزب الدستوري الجديد الذي ذهب به الأمر الى استعمال العنف لمنع الشيخ الثعالبي من القيام باجتماعات عمومية داخل البلاد . ووقع ذلك في أواخر سبتمبر 1937 بماطر حيث قتل عضو من الحزب الدستوري القديم وكذلك في بداية شهر أكتوبر الموالي بمدينة باجة أين أسفر التصادم بين أعضاء الحزبين على مقتل شخص آخر .

وبذلك تقهقر الشيخ الثعالبي واقتصر عندئذ على العمل « في دائرة جماعات ضئيلة العدد » ، كما انحصر الصراع بين الطرفين في المجادلة عن طريق الصحافة . وبالرّغم من تشبث كل من الحزبين بالبرنامج الذي أقرّه مؤتمر نهج الجبل في شهر ماي 1933 ، فقد اتخذ الحزب الدستوري القديم مواقفا متطرفة منددا بسياسة الحوار متّهما جماعة الديوان السياسي بالتواطؤ مع السلطات الإستعمارية ومطالبا بالاستقلال في نطاق الوحدة العربية الإسلامية .

وجاءت هذه التهم مع خيبة أمل الديوان السياسي في حكومة الجبهة الشعبية خصوصا بعد استقالة ليون بلوم في 13 جوان 1937 . فمال الحزب الدستوري الجديد إلى التطرّف وسحب ثقته من الحكومة الثانية للجبهة الشعبية التي يرأسها الزعيم الرّاديكالي كميل شوطن (Camille Chautemps)

V — الحزب الدستوري الجديد و « الجبهة الشعبية » الفرنسية :

لقد عقد في بداية الأمر الحزب الدستوري الجديد آمالا كبيرة في حكومة ليون بلوم التحرّرية . فجمع في 10 جوان 1936 — أي اثر انتصابها —

مجلسة الملّي الـذي حدّد المطالب التي يمكن عرضها على هذا النظام الفرنسي اليساري والتي تتسم بالاعتدال مثلها مثل برنامج الجامعة الإشتراكية بتونس ، معتمداً أساساً على مبدأ احترام معاهدة باردو التي تقرّ السيادة التونسية .

وبعدما قدّم الديوان السياسي في 29 جوان 1936 هذه المطالب إلى المقيم العام ، سافر الحبيب بورقيبة وسليمان بن سليمان إلى باريس لعرضها على الحكومة الفرنسية . فتمكّنا من مقابلة بيار فينّو (Pierre Viennot) كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية المكلّف بشؤون تونس والمغرب الأقصى الذي أبدى تفهّما ملحوظا للعديد من مطالب الحزب الدستوري الجديد . غير أنّه وان وضع حدّا للأوامر الاستثنائية الجائرة التي سنّها مونسرون في شهر ماي 1933 فلم يتخذ اجراءات أخرى لحلّ المشكلة التونسية قبل التحقيق في الأمر على عين المكان .

وفعلا فقد قام بيار فينّو بزيارة إلى الايالة خلال شهر فيفري 1937 لخّص نتائجها في خطاب ألقاه عن طريق اذاعة تونس في غرّة مارس بيّن فيه أهم العيوب في تسيير اشؤون الحكومية والإدارية ووعد فيه ببعض اصلاحات تتمثّل أساسا في « توسيع نطاق المشاركة التونسية في الحكم ، تأسيس لجنة تشريعية استشارية ، تنظيم المراقبة على صرف الميزانية ، تخفيض عدد الموظفين ، تعزيز المهام التي تضطلع بها الكفاءات التونسية ، تسليط العقوبات الصارمة على كل عمل مخلّ بالثقة والنزاهة ، ومساعدة صغار الفلاحين على الاستقرار في الأرض لتعمير الأراضي التونسية » * . ورغم تأكيد كاتب الدولة الفرنسي بأنّ كل هذه الاصلاحات « لا يمكن أن تنجز الاّ في نطاق الحماية التي لاسبيل إلى تغييرها » ، فقد أثار هذا البرنامج غيظ المتفوّقين والضباط العسكريين وقسما لا بأس به من الموظفين الفرنسيين .

فسلك جهاز الحماية في بداية مارس 1937 أي اثر رجوع فينّو إلى فرنسا سياسة قمع ذهب ضحيتها العديد من العملة الأهليين وذلك قصد تعكير العلاقات

(*) النص الكامل لخطاب بيار فينو بملحق الوثائق .

الفرنسية — التونسية . ثم ازداد هذا القمع ضدّ العمّال التونسيين في شهري جوان واوت 1937 بعد سقوط حكومة « بلوم » * .

فبدأ عندئذ ظن الحزب الدستوري الجديد يخيب في سياسة ووعود الجبهة الشعبية . وانتهز جناحه المتطرّف الفرصة ليؤكّد على افلاس هذه السياسة وعقم هذه الوعود رغم ضحالتها وبالتالي على فشل طريقة الحوار التي انتهجتها قيادة الحزب .

وقد برز هذا التيار « الراديكالي » في المؤتمر الثاني للحزب — الذي التأم بمدينة تونس من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1937 — حيث ناهض سياسة الانفراج والتنازلات والمشاركة وطالب بمقاطعة السلطات الفرنسية وبتغيير برنامج الحزب لإدراج قضية استقلال البلاد بصفة رسمية وعلنية . وكان يقود ذلك الاتجاه سليمان بن سليمان والهادي نويرة وصالح بن يوسف ويوسف الرويسي والحبيب بوقطفة وعلي البلهوان .

غير ان الجناح المعتدل للحزب الذي يتزعمه محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة قد عارض هذا الاتجاه باسم الواقعية ونظرا لعدم تهيئة الشعب التونسي لمعركة الاستقلال وللأطماع الجليّة لإيطاليا الفاشية في تونس . وهدّد الماطري بالانسحاب من المؤتمر اذا ما وقع مثل هذا التغيير في برنامج الحزب . كما تبنّت اللجنة السياسية للمؤتمر وجهة نظر المعتدلين ، فصوّت 28 من اعضائها لفائدة برنامج 1933 و 13 فقط لإدراج قضية الإستقلال في هذا البرنامج .

فأقرّ حينئذ المؤتمر البرنامج القديم للحزب ، الاّ أنه وجد في خصوص العلاقات مع السلطات الفرنسية حلاّ وسطا بين الاتجاهين يتمثّل في سحب الثقة من حكومة « شوطن » مع الاحتفاظ بها للمقيم العام « قيون » .

(*) لقد أسفرت سياسة القمع على عشرين قتيل من بينهم 17 بجهة قفصة (يوم 4 مارس 1937) و 2 بالجريصة (19 جويلية 1937) وقتيل بمتلين بجهة بنزرت (2 أوت 1937) .

كما قرّر المؤتمر — نزولا عند رغبة التيار « الراديكالي » للحزب — التضامن مع الحركات الوطنية بالجزائر والمغرب الأقصى التي تعرّض قادتها إلى التعسّف من قبل السلطات الفرنسية *، وتجسيما لهذا التضامن دعا الديوان السياسي إلى الإضراب ليوم 20 نوفمبر 1937 وذلك رغم اعتراض رئيس الحزب محمود الماطري . وكانت هذه البادرة بمثابة الإعلان عن تصلّب الحزب الدستوري الجديد . الشيء الذي أدّى إلى استقالة الماطري من رئاسته في أواخر ديسمبر 1937 وتعزيز جناحه الراديكالي ثمّ إلى أحداث 9 أفريل 1938 .

IV — تصلّب الحزب الدّستوري الجديد وأحداث 9 أفريل 1938 :

وقد تجلّى هذا التصلّب في المظاهرات التي جدّت ببنزرت في بداية جانفي 1938 احتجاجا على ابعاد حسن النوري — رئيس الشعبة الدستورية بهذه المدينة والكاتب العام للاتحاد المحلي لجامعة عموم العملة التونسية — إلى الجزائر والتي أدّت إلى تدخّل الأمن وقتل ستة أشخاص وجرح عشرين وايقاف سبعة من بينهم الحبيب بوقطفة رئيس الجامعة الدستورية بالمنطقة .

ثم احتدّ هذا الاتجاه المتطرّف إثر انعقاد المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد يومي 13 و 14 مارس 1938 حيث وقعت اقتراحات في تنظيم المظاهرات والحثّ عن الامتناع على دفع الضرائب وكذلك على الخدمة العسكرية . مما دفع بالطاهر صفر — الذي عيّنه هذا المجلس رئيسا للحزب خلفا لمحمود الماطري — للاستقالة من هذا المنصب .

غير أنّ الجناح الراديكالي للحزب بقي — بالرغم من تعديل المجلس الملّي لموقفه نزولا عند رغبة المعتدلين — يعمل على احتداد الحركة الوطنية

(*) لقد القيت السلطات الفرنسية القبض على مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية الجزائرية ، كما عمدت الى حل الاحزاب الوطنية بالمغرب الاقصى ونفى قادتها مثل علال الفاسى وحسن الوزانى .

التونسية . ولم تثنه حكومة ليون بلوم الثانية — التي تألّفت في 13 مارس 1938 — عن عزمه ، خصوصا وان هذه الحكومة كانت متحفظة أكثر من ذي قبل في سياستها الاستعمارية وذلك محاباة للبورجوازية لكسب ثقتها وتأييدها ضدّ القوى الفاشية التي ازداد خطرها عندما ضمّ هتلر (Hitler) في 11 مارس 1938 النمسا إلى ألمانيا .

فكثّف إذن الحزب الدستوري الجديد — تحت تأثير شقه المتطرّف — من دعايته بالعاصمة في أوساط تلاميذ المعهد الزيتوني والمدرسة الصادقية وكذلك داخل البلاد . وألقى علي البلهوان الاستاذ بالمعهد الصادقي محاضرة بنادي الحزب بتونس حول « دور الشباب في المعركة » وذلك رغم تحذير السلطات الاستعمارية . وعندما أقصي عن العمل من أجل نشاطه الوطني دخل تلاميذ الصادقية يوم 25 مارس — تضامنا معه — في اضراب عام أدى إلى غلق مدرستهم من طرف ادارة التعليم العمومي . كما قام رجال الحزب بحملات دعائية داخل الإيالة حرّضوا فيها الأهالي على الامتناع عن دفع الضرائب والخدمة العسكرية . فعمدت السلطات الفرنسية في أوائل أفريل 1938 إلى ايقاف عشرين من قادة الحزب القائمين بهذه الدعاية من بينهم سليمان بن سليمان ويوسف الرويسي وصالح بن يوسف والهادي نويرة . وكان ردّ فعل الديوان السياسي الإعلان عن اضراب عام ليوم 8 أفريل . ونُظّمت خلال هذا اليوم مظاهرة بالعاصمة بقيادة المنجي سليم وعلي البلهوان اتجهت نحو الإقامة العامة حيث تجمّع بين 7 و 10 آلاف شخص نادوا ببرلمان تونسي وحكومة وطنية وبسقوط الإمتيازات . فخطب فيهم محمود الماطري — الذي شارك في هذه المظاهرة بالرغم من استقالته من الحزب الدستوري الجديد — لتهدئة الوضع وتلافي التّصادم مع قوات الأمن . وتلاه علي البلهوان الذي ألقى خطابا عنيفا . ثم أخذ الكلمة المنجي سليم ليذكّر بمطالب الحزب ويعلن عن مظاهرة ثانية ليوم 10 أفريل . واثر ذلك تفرّق المتظاهرون في هدوء طبقا لتعليمات المسؤولين الدستوريين . كما نُظّمت في نفس اليوم مظاهرات داخل البلاد وخصوصا بالسّاحل والوطن القبلي وبنزرت . وكان الحزب الدستوري الجديد الذي برهن في الثامن من

افريل على قدرته على تعبئة القوى الشعبية يستعدّ لمظاهرة 10 أفريل حينما التمس محمود الماطرى من الحبيب بورقيبة العدول عن هذه المظاهرة وذلك بعدما أعلمه المقيم العام بعزمه على منعها بجميع الوسائل . غير أن الكاتب العام للحزب رفض نصائح الماطرى خصوصا وان الجوّ قد تعكّر عندما علم الناس بدعوة علي البلهوان إلى المثول أمام قاضي التحقيق يوم 9 أفريل 1938 وأن التصادم أصبح لا مفرّ منه .

وفعلا فقد انتقل جمع غفير مساء ذلك اليوم على الساعة الثالثة إلى قصر العدالة تضامنا مع « الزعيم الشاب » ، وعندما اطلقت قوات الأمن النار لتفريقهم « اندلعت الثورة مثل الحريق » . فاصطدم الآلاف من المتظاهرين الذين أقبلوا من الأحياء الشعبية القريبة من قصر العدالة كباب سويقة والحلفاوين وراس الطابية والملاسين بالقوة العمومية . وقد أسفرت هذه الأحداث التي دامت ثلاث ساعات تقريبا على اثنين وعشرين قتيلا وما يزيد عن المائة وخمسين جريحا .

وكان جلّ هؤلاء الضحايا من الشباب الذين يعانون اذّاك من البطالة وخصوصا النازحين منهم القاطنين بالأحياء « القصديرية » كالملاسين وراس الطابية حيث كان الوضع متفجّرا من جرّاء رداءة الحالة الاجتماعية ، وكذلك من تلاميذ المعهد الزيتوني الوافدين من داخل البلاد والتي كانت آفاق الشغل محدودة بالنسبة إلى حاملي شهاداتهم . ولا جرم اذن أن تقوم سلطات الحماية اثر هذه الأحداث بطرد العديد من النازحين إلى بلدانهم .

وعلى الرّغم من أنّ مظاهرة 9 أفريل 1938 كانت تلقائية ومن أنّ الحزب الدستوري الجديد عجز عن مراقبتها فانه قد تعرّض إلى قمع لم يسبق له مثيل في البلاد التونسية منذ انتصاب الحماية . اذ أعلنت السلطات الفرنسية حالا حالة الحصار وعمدت إلى حلّ الحزب وتعطيل الصحف الوطنية . كما تمّ اعتقال ومحاكمة العديد من الوطنيين بجميع انحاء البلاد (ما بين الالفين والثلاثة الاف على حدّ قول الدستوريين) من بينهم أعضاء الديوان السياسي والمجلس الملي الذين أحيلوا على المحكمة العسكرية بدعوى

التآمر على أمن الدولة . وبذلك وقع التراجع في السياسة التحرّرية التي سلكتها في بداية الأمر الجبهة الشعبية بتونس . وصادف هذا سقوط حكومة ليون بلوم الثانية في الثامن من شهر أفريل 1938 .

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه الإجراءات التعسفية كانت بمثابة الضربة القاسية للحركة الوطنية خصوصا وان النزاع الذي نشب في بداية 1938 بين الحزب الدستورى الجديد وجامعة عموم العملة التونسية كان قد قضى على التجربة الثانية للحركة النقابية الأهلية .

الفصل السادس

الحركة النقابية التونسية بين الحربين
وعلاقتها بالحركة الوطنية

I – جذور الحركة النقابية التونسية :

يجب التأكيد قبل كل شيء أن الحركة النقابيّة تمثّل بعدا من أبعاد الحركة الوطنية التونسية . وهي تندرج أولا وبالذات في نطاق النموّ الذي عرفته هذه الحركة غداة الحرب العالمية الأولى .

1) نموّ الحركة النقابية غداة الحرب العالمية الأولى :

لقد اتسعت الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب جغرافيا واجتماعيا . فشملت حينئذ زيادة على ثلّة من الأعيان والموظفين والمثقفين قسما من صغار الفلاّحين وكذلك من الطبقة الشغيلة . وهذا التطور من شأنه أن يزيد فى وعي العمال التونسيين بالتناقضات الإجتماعية النّاجمة عن نظام الحماية .

وتجدر هنا الإشارة أن هنالك علاقة جدلية بين الوعي الوطني والوعي الإجتماعي . فقد استغلّ الوطنيون التناقضات التونسية الفرنسية لبعث الوعي الوطني الذي ساعد بدوره على بلورة الوعي الاجتماعي خصوصا وأن الحركة الوطنية ترمي إلى القضاء على الامتيازات التي تتمتع بها الجالية الأوروبية بالبلاد التونسية وذلك مع طمس التناقضات الداخلية أي تحت شعار « الوحدة القومية » . ولا جرم اذن ان يكون الطابع الوطني طاغياً على الحركة النقابية التونسية التي هي قبل كل شيء وليدة التناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجالية الأوروبية .

2) التناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجالية الأوروبية :

كانت الطبقة الشغيلة التونسية كما ذكرنا سلفا عرضة إلى الاستغلال من طرف الرأسماليين الأجانب وكذلك إلى منافسة اليد العاملة الأوروبية التي هي — علاوة على كونها أكثر دراية بالتقنيات العصرية — تحظى برعاية السلطات الفرنسية التي تفضلها على التونسيين . فكانت لذلك نسبة هؤلاء ضئيلة في المشاغل العمومية وكذلك في قطاع النقل الذي ينتدب غالب أعوانه من بين الفرنسيين والإيطاليين . فكان العامل التونسي إذن عرضة إلى تناقضين : الأوّل والرئيسي مع الرأسماليين الأجانب والثاني الذي هو ثانوي لكنه هام مع العمال الأوروبيين المقيمين في تونس الذين يغلقون أمامه آفاق الشغل أو على الأقل آفاق الترقية . وتتفاقم هذه التناقضات من جرّاء سياسة التمييز التي تسلكها سلطات الحماية والشركات الإستعمارية على مستوى الأجور حيث كان مرتب العامل التونسي أدنى من مرتب نظيره من الأوروبيين .

كما زاد في حدّة منافسة اليد العاملة الأجنبية الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة اللذان استفحلا بالبلاد التونسية سنة 1924 أي عند تأسيس أول نقابة وطنية بتونس وهي « جامعة عموم العملة التونسية » .

3) تدهور الحالة الإقتصادية والإجتماعية سنة 1924 واحتداد التناقضات بين العمّال التونسيين واليد العاملة الأجنبية :

لقد تأثّرت الفلاحة التونسية كثيرا من الجفاف الذي عرفته البلاد سنة 1924 . فكان لذلك مردود هذا القطاع ضئيلا في الشمال ومنعدما في الجنوب . اذ مرّ حسب الاحصائيات الرّسمية محصول القمح بين 1923 و 1924 من 000 . 700 . 2 قنطار إلى 429 . 091 . 1 قنطار . أما محصول الشعير فقد مرّ في نفس الفترة من 000 . 500 . 2 قنطار إلى 000 . 550 قنطار . والمعلوم أن الحبوب تهمّ بصفة مباشرة أو غير مباشرة مجموع السكان التونسيين .

كما تأثرت تربية الماشية من هذا الجفاف . فمرّ عدد الغنم بين 1919 و 1924 من 579 . 661 . 2 رأس إلى 840 . 378 . 1 رأس ومرّ عدد المعز في نفس الفترة من 621 . 660 . 1 رأس إلى 970 . 797 رأس :

وانعكست هذه الحالة على الصناعات المحلية التي ضاقت سوقها الداخلية اثر تدهور الطاقة الشرائية للمزارعين ومربي الماشية . كما تأثّر هذا القطاع الإقتصادي من المنافسة الأجنبية التي تفاقمت سنة 1924 وكذلك من الانخفاض في صادراته . فبالنسبة لصناعة الشاشية — التي تمثّل اذاك أهمّ قطاع صناعي بتونس — كانت المنافسة الاجنبية قد عادت في 1923 و 1924 إلى ما كانت عليه قبيل الحرب العالمية الأولى . وانخفضت في نفس الوقت صادرات الشاشية التونسية خصوصا نحو مصر التي كانت تستورد مقدارا كبيرا من هذه البضاعة .

وهذه الأزمة الإقتصادية من شأنها أن تنعكس على العمّال التونسيين الذين هم في هذه الظرفية عرضة إلى الانخفاض في الأجور والبطالة وكذلك إلى المجاعة . وزاد في رداءة وضعهم غلاء المعيشة الذي استفحل بالبلاد التونسية سنة 1924 .

4) غلاء المعيشة :

لقد تفاقم غلاء المعيشة مع احتداد التضخم المالي سنة 1924 . فانخفضت قيمة العملة أكثر فأكثر وارتفعت بذلك أسعار المواد الضرورية بصفة مهولة . فبين شهر جويلية 1923 وشهر أكتوبر 1924 ارتفع ثمن الكيلوغرام خبز من 10ر1 فرنك إلى 50ر1 فرنك والكيلوغرام سميد من 25ر1 إلى 10ر2 فرنك والكيلوغرام سكّر من 85ر2 إلى 10ر3 فرنك والكيلوغرام لحم من 3 إلى 50ر6 فرنك ولتر زيت الزيتون من 35ر4 إلى 6 فرنك . وبصفة عامة فإن ارتفاع كلفة المعيشة بالنسبة لعائلة « عامل الرّصيف » قد بلغ خلال هذه الفترة 29 ٪ .



محمد علي الحامي

وقد تأثر معظم السكان التونسيين من غلاء المعيشة في هذه الظروف القاسية . وتأثرت أكثر فأكثر الطبقات الكادحة التي تعاني من الانخفاض في الأجور والبطالة والتي شعرت حينئذ أكثر من ذي قبل بسياسة التمييز ومنافسة اليد العاملة الأجنبية وبحاجة إلى إطار نقابي وطني يدافع على مصالحها خصوصا وأنّ « اتحاد النقابات الفرنسية » لا يخلو هو الآخر من العنصرية ومن محاباة العمال الأوروبيين المقيمين بالبلاد التونسية .

5) قصور « اتحاد النقابات الفرنسية » نحو العمال التونسيين :

كان العمّال الأوروبيون يمثلون القاعدة العريضة لهذه النقابة التابعة « للكنفدرالية العامة للشغل » (C.G.T.) . ولذلك كانت تركّز جل نشاطها على الدفاع على مصالحهم . كما كانت تبرّر سياسة التمييز في الأجور بدعوى أن حاجيات العمال الاوروبيين تفوق حاجيات زملائهم التونسيين . ثم أنه ليس لهؤلاء الحق في الاضطلاع بمسؤوليات على مستوى القيادة في هذه النقابات .

لكلّ ذلك كانت تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية تعتبر ، كما نص على ذلك أحمد توفيق المدني في الجزء الأول من كتابه « حياة كفاح » ، « ابتلاعا لهم ، وهضما لحقهم واخفاتا لصوتهم » . وكانت اذن الحاجة أكيدة في تأسيس « جامعة عمال تونسية » « يستقل بها العمال التونسيون بشؤون أنفسهم .. حتى ينالوا من حيث تساوى الأجور ومن حيث الحقوق العامة ما هم محرومون منه إلى الآن وما لم تحققه لهم جامعة عموم العمال الفرنسية » .

وقد تأكدت هذه الحاجة إلى إطار نقابي وطني إثر الاضرابات التي اندلعت في مدينتي تونس وبنزرت في صائفة 1924 .

II – إضرابات العمال التونسيين بتونس وبنزرت وتأسيس « جامعة عموم العملة التونسيّة » :

لقد طالب عمّال الرصيف بمدينة تونس في صيفية 1924 ، لمجابهة رداءة الوضع الاجتماعي وغلاء المعيشة ، « بجعل الاجر اليومي 24 فرنك

للجميع بلا فرق كما ذلك لعملة رصيف مرسيليا ، وزيادة خمسين في المائة في أيام الأعياد ، وزيادة ثمانية وثلاثين في المائة في خدمة الليل ودفع 50ر4 فرنك للساعة الواحدة الزائدة على قانون (8 ساعات) في اليوم » .

إلاّ أنّ شركات الشحن قد رفضت في 13 أوت 1924 هذه المطالب باستثناء الزيادة في الأعياد الإسلامية . فقرّر في اليوم نفسه عمال الرصيف مقاطعة العمل واعلان الاضراب . وحتى لا تؤول حركتهم إلى الفشل – مثلما وقع ذلك في الإعتصابات السابقة حيث لم يجدوا من يساعدهم – انضمّت إليهم ثلّة من المثقفين أسّست في 15 أوت 1924 لجنة دعاية لمراقبة سير الإضراب وتوجيه العمال المضربين وحثّ الرأي العام على مساندتهم . وكان على رأس هذه اللجنة محمد علي الحامي * الذي قدم من ألمانيا في

(*) **محمد على الحامي** : (؟ 1890 – ؟ 1928) ولد حوالى 1890 ببلدة الحامة الكائنة قرب مدينة قابس . وعند وفاة امه حمله أبوه الى تونس حيث استقر عند عمته . تعلم العربية فى الكتاب ثم عمل «حمالا» بالسوق المركزية بالعاصمة ثم خادما فسائقا عند قنصل النمساء بتونس ، وتلقن حينئذ أصول اللغة الالمانية . وفى سنة 1911 قاد شاحنة المؤونة التى بعثت بها حركة الشباب التونسى الى الجيوش التركية التى تخوض آنذاك حربا ضد ايطاليا بطرابلس . وفى مدينة طرابلس عمل سائقا عند الضابط التركى أنور باشا الذى حمله معه الى اسطنبول أين تعلم اللغة التركية . وعند انتهاء الحرب العالمية الاولى رافق أنور باشا الى المانيا واستقر ببرلين حيث عمل فى مصنع للسيارات والطائرات . ويغلب الظن انه تعرف حينئذ على الاوساط العمالية والاشتراكية الالمانية . كما تابع دروسا فى احدى الجامعات الحرة ببرلين طول ثلاثة أعوام (1921 – 1924) . وفى أوائل مارس 1924 عاد محمد علي نهائيا الى تونس حيث عمل فى بداية الامر على تأسيس تعاضدية تجارية لتمكين العمال من اقتناء المواد الاساسية باسعار معقولة .

واثر الاضرابات التى جدت بتونس وبنزرت فى صائفة 1924 قام بتأسيس نقابة تونسية وطنية مستقلة عن النقابات الاوروبية . فألقت عليه سلطات الحماية القبض وحكم عليه فى شهر نوفمبر 1925 بالنفي عن التراب الفرنسى وتوابعه لمدة عشرة أعوام وتوجه اثر ذلك الى ايطاليا ،

شهر مارس من هذه السنة بعدما أقام فيها أكثر من ثلاث سنوات والذي كان اذاك بصدد تأسيس تعاضدية تجارية لتمكين العمال الذين يتألمون من غلاء المعاش واحتكار أسواق التجارة له ، من اقتناء المواد الأساسية بأسعار معقولة . ثم انتخب عمّال الرصيف طبقا لتوجيهات لجنة الدعاية عضوين من بينهم لقيادة حركة الاعتصاب التي تواصلت حتّى 11 سبتمبر 1924 .

وبعد يومين من إعلان هذا الاعتصاب أضرب عمّال رصيف بنزرت مطالبين كذلك بالترفيع في أجورهم . ثم تبعهم في 22 أوت عملة معمل الآجر « بمنزل جميل » ثم عملة مرسى بنزرت يوم 4 سبتمبر والعملة الزارعيين « بجبل خروبة » يوم 6 سبتمبر وأخيرا عملة عربات النقل « بسيدي أحمد » .

وانتخبت كل طائفة من هؤلاء المعتصبين لجنة من بينها لتسيير الإضراب و « الدخول في مفاوضة الآجرين متى أمكن لحلّ المشكل بصورة مرضية » .

وقد اهتمت لجنة الدعاية بهذه الإضرابات كذلك وانتقل البعض من أعضائها من تونس إلى بنزرت لتوجيه العمال المضربين وتأكيد المساندة لهم .

غير أن الوضع بمدينة بنزرت قد تعكّر فجأة في 11 سبتمبر 1924 في الوقت الذي انفرجت فيه الأزمة بتونس ، اذ تمّ في هذا اليوم ايقاف محمد الخميري وهو من أبرز أعضاء لجان الإضراب بجهة بنزرت . فثارت حينئذ ثائرة سكان هذه المدينة وأمر مدير الأمن باطلاق النار على المتظاهرين فجرح الكثير منهم ومات اثنان من جرّاء جروحهم .

ثم الى تركيا غيران أطرد من هذين البلدين . فحاول حينئذ الالتحاق بعبد الكريم الخطابى بالمغرب الاقصى للمشاركة فى ثورته ، فوقع ايقافه بطنجة وابعاده حيث عمل سائقا عند احد الباشاوات . واثر خلاف نشب بينه وبين «عرفه» ذهب الى المملكة العربية السعودية أين توفي حوالي 1928 فى الطريق الرابط بين جدة ومكة اثر حادث سيارة أجرة كان يسوقها .

والجدير بالذكر أنّ سلطات الحماية ترمي من وراء هذا القمع إلى ارهاب العمال التونسيين الذين انفصلوا اثر الإضرابات عن اتحاد النقابات الفرنسية ليؤسّسوا نقابات مستقلّة . اذ تأسست نقابات وطنية بتونس العاصمة في صفوف عمّال الرصيف والسكك الحديدية وسوق الحبوب والنسيج والشاشية والتراموای الخ ... كما تأسّست نقابات تونسية بجهة بنزرت في الرصيف ومعمل الآجر بمنزل جميل وعربات النقل بسيدى احمد وغيرها من القطاعات الأخرى ، وتأسس على رأس هذه النقابات اتحاد في بنزرت كان الكاتب الأول فيه محمد الخميرى .

وكان للجنة الدعاية النقابية التي على رأسها محمد على ، كما نص على ذلك الطاهر الحداد في كتابه « العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية » ، « حقّ المراقبة والإرشاد في أعمال النقابات بصفة عمومية حرصا على هذا المشروع إلى النجاح بالتعاون والإشتراك في العمل » . وكان محمد على قد بذل نشاطا كبيرا لبثّ الروح النقابية في أوساط العملة التونسيين وذلك بمساعدة أعضاء لجنة الدعاية التي بدأت تشتهر باسم « جامعة عموم العملة التونسية » .

وانتهز محمد على وجماعته فرصة قدوم ليون جوهو (Léon Jouhaux) الكاتب العام للكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) إلى تونس لدعوته لحضور اجتماع عام — التأم ببورصة الشغل يوم 1 نوفمبر 1924 — والإعلان عن تأسيس جامعة الشغل التونسية . ثم اجتمع بعد ذلك الأعضاء المؤسسون لهذه النقابة في محلّ أحد العمال في 3 ديسمبر 1924 وعيّنوا لجنة تنفيذية وقتية أسندوا كتابتها العامة لمحمد علي .

III — الصعوبات التي تعرّضت إليها «جامعة عموم العملة التونسية » :

وقد عرفت هذه النقابة الفتية منذ ظهورها عراقيل جمّة تتمثّل في معارضة اتحاد النقابات الفرنسية لها ومناورات سلطات الحماية وتخلي الحزب الدستوري — الذي ساهم في بعثها — على مساندتها .

1) معارضة اتحاد النقابات الفرنسية :

لم يقبل اتحاد النقابات الفرنسية الذي كان له النظر على كامل العمل النقابي بالبلاد التونسية أن تتكوّن قوة منفصلة عنه لأن ذلك حسب زعمه من شأنه أن « يقسم قوة العملة إلى شطرين أمام قوة المال المتحدة » .

وفي حقيقة الأمر فإنّ اتحاد النقابات كان يخشى انحياز جامعة عموم العملة التونسية إلى الحزب الشيوعي — الذي هو من أنصارها — وبالتالي إلى الأممية الثالثة المعادية لحلفائه الاشتراكيين . وعلاوة على ذلك فإن هذه النقابة التونسية تنادي بالمساواة في الأجور وتندّد بالإمتيازات التي يتمتع بها العمال الأوروبيون المقيمون بتونس والتي تقرّها النقابات الفرنسية . ومهما يكن من أمر موقف فإنّ اتحاد النقابات من شأنه أن يدعم سياسة القمع والمناورات التي توختها سلطات الحماية تجاه النقابة التونسية الفتية .

2) مناورات السلطات الفرنسية :

كانت السلطات الفرنسية قد تفطنت منذ البداية إلى الخطر الذى تمثّله الجامعة النقابية التونسية على نظام الحماية وذلك لاعتماد هذه المنظّمة على القوى الشعبية وتجاوبها معها وقدرتها على تعبئتها . وكان المقيم العام يعتقد أن مسألة الحزب الحر الدستورى أصبحت ثانوية وان جامعة عموم العملة التونسية هي منذ تأسيسها مصدر الخطر على المصالح الفرنسية بتونس . وكان لذلك يتصيّد الفرص للقضاء على هذه الحركة . فانتهز فرصة الإضرابات التي جدّت بحمام الأنف في أواخر شهر جانفي 1925 لإلقاء القبض على محمد علي وبعض من جماعته بتهمة التآمر ضدّ أمن الدولة الداخلي . وفي شهر نوفمبر 1925 حكم عليهم بالنفي عن التراب الفرنسي وتوابعه لمدة عشرة أعوام لبعضهم وخمسة أعوام للبعض الآخر * . وقد عملت قبل

(*) حكم على محمد على ومختار العيارى بالنفى لمدة عشرة سنوات وعلى محمود الكبادى وعلي القروى ومحمد الغنوشى وفينيدورى لمدة خمسة سنوات .

ذلك سلطات الحماية على عزل الحركة النقابية التونسية على الحزب الدستوري الذي تخلّى في نهاية الأمر على مساندتها .

3) تخلّي الحزب الحرّ الدّستوري عن جامعة عموم العملة التونسية :

لقد ساهم الحزب الحر الدستوري في بداية الأمر في بعث هذه المنظمة العمّالية حتى تكون « درعا ووقاء للحركة الملية التونسية تؤيّد مطالبها وتضخّم عددها وتزيدها قوة ونشاطا وشمولا » . فشارك أحمد توفيق المدني والطاهر الحداد ومحمد الخميري الدستوريون في تأسيسها وواكبوا نشاطها . إلا أن الطابع « الراديكالي » الذي اتخذه عمالها قد أثار الخوف في صفوف القادة الدستوريين خصوصا وأن المقيم العام لا يتورّع في اتهام حزب الدستور بالتواطؤ مع الجامعة النقابية ، وان الصحف الفرنسية تظهر تونس في مظهر هيجان سياسي خطير تتحفّز به للثورة ضد فرنسا وما شيّدته في نحو نصف قرن بالبلاد التونسية ، وذلك بقصد مقاومة الاصلاح المؤمل نجازه لفائدة التونسين من طرف حكومة كتلة اليسار التي تسلّمت مقاليد الحكم بباريس في شهر جوان 1924 . فتخلّى حينئذ الحزب الحر الدستوري على النقابة التونسيّة « المتطرّفة » ليدخل في كتلة مع « المعتدلين » تظمّ الجامعة الاشتراكية والحزب الإصلاحي والأعضاء التونسيين في المجلس الكبير وذلك لإحباط الحملة المدبرة من طرف سلطات الحماية وغلاة الإستعمار وحمل الحكومة الفرنسية على انجاز اصلاحات بتونس . وكان لا بدّ لبلوغ هذا الهدف من الإبتعاد عن الحزب الشيوعي والمنظمة النقابية التونسية . فاغتنم الكاتب العام لاتحاد النقابات الفرنسية الفرصة ليطلب من كتلة المعتدلين أن تحث العمال التونسيين على الانضواء تحت الاتحادية الفرنسية بالتالي على الانسلاخ من جامعة عموم العملة التونسية . فقبل ممثلو الحزب والدستوري — على مضض — هذا الاقتراح وأمضوا في 21 فيفري 1925 تصريحا في هذا المعنى مع بقية أعضاء الكتلة بينما كان محمد علي وجماعته في السجن .

الاّ أنه علاوة على ضغوط اليسار الفرنسي بتونس فإنّ موقف الحزب الدستوري يعود إلى التباين بين قيادته البورجوازية وقيادة الحركة

النقابية التونسية الشعبية . فبينما كان جلّ أعضاء اللجنة التنفيذية من أنصار الاعتدال يلوّحون بقوّة الشعب دون استعمالها كان محمد علي وجماعته من روّاد العنف والإعتماد فعلا على القوى الشعبية . ثم أن قيادة الحزب كانت تخشى أن يفلت منها زمام الأمر والمبادرة لفائدة الحركة النقابية التي هي بمثابة الجناح « الراديكالي » للحركة الوطنية . ومهما يكن من أمر فقد استغلت سلطات الحماية عزلة الحركة النقابية التونسية للقضاء عليها وذلك بنفي جلّ قادتها في أواخر 1925 من التراب الفرنسي وتوابعه لمدّة عشرة أعوام لبعضهم وخمسة أعوام للبعض الآخر .

وغابت اثر ذلك الحركة النقابية التونسية عن الوجود لمدّة سنوات خصوصا وأن البلاد مرّت بين 1926 و 1930 بفترة « ازدهار » تحسّنت فيها نسبيا الحالة الاقتصادية والاجتماعية وخمدت بذلك التناقضات التونسية الفرنسية الناجمة عن النظام الاستعماري .

الاّ أن تأزّم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الثلاثينات من جرّاء الأزمة الإقتصادية الكبرى التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ثم امتدّت إلى غالب بلدان العالم قد زاد في حدّة هذه التناقضات ودفع بالشغالين التونسيين إلى احياء جامعة عموم العملة التونسية .

IV — تأسيس جامعة عموم العملة التونسية الثانية :

ويكمن اذن العامل الأساسي لبعث هذه النقابة في تردّي وضع الطبقات الكادحة التونسية خلال الأزمتين الإقتصاديتين التي مرّت بهما البلاد في الثلاثينات . وكانت هذه الطبقات قد تأثّرت من هذا الوضع أكثر من غيرها إلى درجة أصبح العديد منها مهدّدا بالمجاعة وذلك لانتشار البطالة وتقلّص موارد الشغالين .

فقد انتشرت البطالة خصوصا في القطاعات التقليدية كالفلاحة والصناعات المحلية مثل النسيج والشاشية والنحاس وكذلك في المناجم

والموانى نظرا لتدهور الصادرات . وبصفة عامة فقد قدّر عدد البطالين بمدينة تونس في شهر أكتوبر 1935 بـ 30.000 نسمة نصفهم من ارباب الصناعات . هذا زيادة على الأجراء الذين يعملون في القطاع الغير المنظم مثل البناء الذي يتقلّص عند الأزمات الإقتصادية .

كل هذا من شأنه أن يزيد في حدّة التناقضات بين هؤلاء البطالين والعمّال الأجانب الذين يبدون عند الأزمات بمثابة المغتصبين لموارد عيش الأهالي .

ثمّ أن الوضع الاقتصادى والإجتماعي الذي ما زال تحت وطأة الأزمة العالمية الكبرى قد تردّى ، كما بيّنا سلفا ، سنة 1936 . ومثل هذا الركود الإقتصادى لا يوفّر بطبيعة الحال خلق مواطن شغل جديدة بل يزيد في حدّة البطالة التي تتفاقم في المدن وخصوصا بمدينة تونس مع نزوح صغار الفلاحين إلى العاصمة للبحث عمّا يسدّون به رمقهم .

ولا جرم اذن أن يشعر في مثل هذا الوضع العملة التونسيون وخصوصا العاملون منهم في القطاعات التقليدية والقطاع الغير المنظم بحاجة إلى نقابة وطنية تسهر على مصالحهم .

فما أن صدر أمر 12 نوفمبر 1932 الذى يُقرّ لأول مرة الحريات النقابية بالبلاد التونسية حتى تأسست نقابات عمّالية بالموانى والبناء والصناعات المحلية والنجارة ألخ ... إلاّ ان السياسة التعسفية التي سلكها بتونس المقيم العام مارسال بيروطون (Marcel Peyrouton) لم تشجّع هذه النقابات الفتية على مواصلة عملها .

ولم تتوفر الظروف السياسية لنموّ الحركة النقابية التونسية ، كما ذكرنا آنفا ، الاّ عند تعويض بيروطون في شهر مارس 1936 بمقيم عام جديد أرمان قيون (Armand Guillon) انتهج ، خلافا لسلفه ، سياسة تحرّرية بالبلاد التونسية . وتدعّم هذا الاتجاه مع انتصار « الجبهة الشعبية » بفرنسا في الانتخابات التشريعية وصعودها إلى الحكم في شهر جوان 1936 . فكانت

اذن الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في صيفية 1936 سانحة لإحياء جامعة عموم العملة التونسية . ولذلك عمد جماعة محمد على الذين عادوا كلّهم من منفاهم — باستثناء رئيسهم الذى توفي بالمملكة العربية السعودية سنة 1928 ؟ في حادث سيارة أجرة كان يسوقها لكسب رزقه — لتأسيس منظمة عمالية على منوال النقابة الأولى التي أسّسوها سنة 1924 .

وانتهز علي القروى فرصة الإجتماع العام الذى نظّمه « التجمع الشعبي — أي كتلة المنظّمات اليسارية الفرنسية بتونس المساندة « للجبهة الشعبية » بفرنسا — يوم 14 جوان 1936 للإعلان عن احياء جامعة عموم العملة التونسية .

وفي 21 جويلية 1936 أسّس علي القروى بمعية محمد الغنوشي والطاهر بن سالم — اللذان ساهما كذلك في تأسيس الجامعة النقابية التونسية الأولى — هيئة وقتية عملت على جلب العملة التونسيين خصوصا في القطاعات التقليدية وغير المنظمة كالفلاحة والصناعات المحلية والبناء والموانى حيث يكون الشغل غالبا غير قار ، وكذلك في المناجم .

وفي السابع من مارس 1937 تأسست هيئة وقتية ثانية لوضع قانون أساسي للنقابة التونسية وتحضير المؤتمر التأسيسي ضمّت إلى جانب جماعة محمد علي الحامي عناصر أخرى من بينها بلقاسم القناوي عضو الحزب الدستوري الجديد الذى أسندت إليه الكتابة العامّة .

وكانت الجامعة التونسية الفتية قد شاركت في المعارك التي شنّها العملة التونسيون ضدّ الأعراف والشركات الرأسمالية حتّى يطبّقوا القوانين الإجتماعية التي سنّتها حكومة الجبهة الشعبية والمعمول بها في تونس ، كالزيادة في الأجور والعقود المشتركة وتحديد العمل الأسبوعي بأربعين ساعة والعطل السنوية وممارسة الحق النقابي داخل المؤسسات . والجدير بالذكر أن هذه القوانين قد وقع تطبيقها في بعض القطاعات كالسكك الحديدية و « الترامواى » وشركة الغاز والمياه والبنوك وشركات التأمين حيث تهيمن اليد العاملة

الأوروبية ، غير أنها لم تؤخذ بعين الاعتبار في القطاعات التونسية كالصناعات المحلية والمناجم .

ومن أجل ذلك قام عمّال مناجم الفسفات في المتلوي والمضيلة بإضراب أدى إلى تدخّل قوات الأمن لقمع الشغالين يومي 4 و 5 مارس 1937 . فقتل حوالي العشرين وجُرح الكثير من العملة التونسيين .

إلاّ أن علي القروي ومحمد بن سالم رفضا بمعيّة عناصر اخرى من جماعة محمد علي مساندة اضراب « حمّالة » الحبوب التونسيين العاملين بميناء تونس الناجم عن نزاعهم مع نظرائهم من الجزائريين والذي أدّى إلى تدخل الأمن يوم 18 جوان 1937 وقتل اربعة عملة وجرح آخرين .

ولذلك وقع بمناسبة اجتماع المؤتمر التأسيسي لجامعة عموم العملة التونسية يوم 27 جوان 1937 رفض القروي وبن سالم وانتخاب مكتبا جديدا يرأسه بلقاسم القناوي ويعدّ 14 عضوا من بينهم اثنان فقط (محمد الغنوشي ومحمد الصيد) كانا قد برزا في التجربة النقابية الوطنية الأولى .

غير أن هذه الجامعة النقابية الفتية التي تضم عند التآم مؤتمرها الأول 45 نقابة أساسية سوف لن تدوم طويلا وذلك لمعارضة اتحاد النقابات التابع إلى الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) لوجودها وكذلك لدخولها في نزاع مع الحزب الحر الدستوري الجديد .

V — جامعة عموم العملة التونسية الثانية واتحاد النقابات :

لقد كان اتحاد النقابات الذي يراقب الشغالين في القطاعات العصرية والمنظمة بما فيهم التونسيين والذي يضمّ في شهر جوان 1937 187 نقابة أساسية وحوالي 40.000 عضو ، ضد تأسيس نقابة تونسية مستقلة لأن ذلك في نظره من شأنه أن يشتّت قوة الطبقة الشغيلة وبالتالي أن يعود بالفائدة للأعراف و « المتفوّقين » بصفة عامة . كما كان يناهض كلّ حركة

نقابية مليّة تطغى فيها حتميا الفوارق العرقية على الفوارق الطبقية وتتنافى اذن مع المجتمع التونسي العادل التي تنصهر فيه جميع الأجناس والذي يصبو إليه اليسار الفرنسي بتونس . ثم ان اتحاد النقابات يدّعي أن جامعة عموم العملة التونسية لا تهتمّ بمصالح الشغالين بل تفضّل تعاطي السياسة لفائدة الحزب الحر الدستوري الجديد الذي يمثّل في اعتقاده البورجوازية الأهلية . والجدير بالذكر أنّ كل هذه الإتهامات كانت قد وردت خلال التجربة النقابية الأولى التي قام بها محمد علي الحامي . وفي حقيقة الأمر فقد كان اتحاد النقابات يخشى ان يفقد احتكار العمل النقابي بتونس خصوصا وأنّ ذلك من شأنه أن يحدّ في التناقضات بين الشغالين وان يطرح في نهاية الأمر شرعية وجود العملة الأوروبيين بالبلاد التونسية .

ولم تكن هذه المواقف تخص اتحاد النقابات فحسب بل كذلك بقية التجمعات اليسارية الفرنسية بتونس . ذلك لأنه منذ توحيد النقابات بفرنسا سنة 1936 أصبحت الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) التي ينتمي إليها اتحاد النقابات ، تضم كل الشغالين الفرنسيين بما فيهم الشيوعيون . فالشيوعيون الذين ساندوا سنة 1924 نقابة محمد علي تخلوا عن الجامعة النقابية التونسية الثانية لأن الحزب الشيوعي الفرنسي غيّر « تكتيكه » الذي أصبح منذ تأسيس « الجبهة الشعبية » يرتكز على الدفاع على الحريات الديموقراطية المهددة من طرف القوى الفاشية خصوصا منذ ان تولّى النازيون الحكم بألمانيا في بداية 1933 . وكان لذلك ، مثله مثل الأطراف اليسارية الفرنسية الأخرى المنضوية في « الجبهة الشعبية » ، يعمل على كسب أكثر ما يمكن من الأنصار للحريات الديموقراطية في جميع الفئات الاجتماعية . مما جعله يحابي البورجوازية الفرنسية ولا يناوىء مصالحها في المستعمرات حتى تتمّ ثقتها في « الجبهة الشعبية » ولا تنحاز الى القوى الفاشية . ومهما يكن من أمر فإن مناوءة اتحاد النقابات لجامعة عموم العملة التونسية تمثّل في مثل هذه الظروف عقبة كبيرة أمام نموّ هذه النقابة الفتية خصوصا وأنّ جلّ الشغالين التونسيين العاملين في القطاعات العصرية والمنظمة والمتمتعين بالقوانين الإجتماعية التي سنّتها حكومة ليون بلوم سنة 1936 كانوا لا يرون داعيا لمغادرة النقابات الفرنسية التي تدافع انذاك على مصالحهم بكل نجاعة . غير ان الضربة

التي ستقضي على جامعة عموم العملة التونسية الثانية قد انبثقت من النزاع الذي جدّ بينها وبين الحزب الحرّ الدستوري الجديد في أواخر 1937 .

VI – جامعة عموم العملة التونسية الثانية والحزب الحرّ الدستوري الجديد :

كان الحزب الحر الدستوري الجديد قد ترك إلى جماعة محمد علي مبادرة إحياء جامعة عموم العملة التونسية ولم يكن في بداية الأمر يبدي مساندته لهذه النقابة الفتية بل كان شقّه المعتدل الذي يتزعّمه عندئذ محمود الماطري ضدّ تأسيسها . وكل ذلك محاباة للنقابات والأحزاب اليسارية الفرنسية وبالتالي للجبهة الشعبية التي تولّت انذاك الحكم بفرنسا والتي كانت حينئذ سياستها التحررية عند « حسن ظن » الوطنيين التونسيين ، وكذلك لأرباب الصناعات المحلية الذين كانوا خصوصا في قطاع « الشاشية » يناهضون تطبيق القوانين الاجتماعية للجبهة الشعبية بالبلاد التونسية .

غير أن هذا الموقف ما لبث أن تغيّر في أواخر 1936 وذلك عندما بدأت قيادة الحزب الدستوري الجديد تشكّ في عزم حكومة ليون بلوم على تلبية المطالب الوطنية التونسية . فعمدت عندئذ إلى مراقبة الجامعة النقابية لكي تجعل منها وسيلة تضغط بها على السلطات الفرنسية لتحقيق أهدافها .

وقد تجلّى هذا الاتجاه في شهر مارس 1937 عند تأليف الهيئة الوقتية الثانية لجامعة عموم العملة التونسية حيث أسندت كتابتها العامة إلى بلقاسم القناوي الذي أبعد قبل ذلك إلى برج لبيف (Borj Lebœuf) مع جماعة الحزب الدستوري الجديد ، وتبنّى الحزب الدستوري الجديد منذ ذلك الحين قضية هذه النقابة الفتية والدفاع عنها من تهجمات الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) والأطراف اليسارية الفرنسية بتونس . فدخل في جدال مع اتحاد النقابات الفرنسية الذي كان يتهم الجامعة النقابية التونسية بتعاطي السياسة لفائدة الحزب الدستوري الجديد .

ثمّ زاد هذا الالتحام بين جامعة عموم العملة التونسية والحزب الحرّ الدستوري الجديد اثر سقوط حكومة ليون بلوم (الإشتراكي) في 21 جوان 1937 وتقلّص ثقة الوطنيين التونسيين في حكومة الراديكالي شوطن (Chautemps) التي خلفتها . فعمل حينئذ الحزب الحر الدستوري الجديد ، استعدادا لمجابهة هذه الحكومة ، إلى وضع يده على الجامعة النقابية التونسية . وقد تمّ له ذلك بمناسبة المؤتمر التأسيسي لهذه النقابة الذي التأم ، كما ذكرنا آنفا ، في 27 جوان 1937 حيث وقع انتخاب مكتب جديد تحت رئاسة بلقاسم القناوي يعد 14 عضوا جلّهم دستوريون ومن بينهم اثنان فقط من جماعة محمّد علي (محمد الغنوشي ومحمد الصيد) عرفا بتعاطفهما مع الدستوريين .

كما وضع الحزب الحر الدستوري الجديد يده على النقابات الأساسية التي شارك في تأسيسها داخل البلاد . فكانت هذه النقابات المحلية التابعة للجامعة النقابية التونسية تخضع له كليا في بعض الجهات كجهة قفصة حيث المناجم وباجة وخصوصا بنزرت حيث كان حسن النوري الكاتب العام للاتحاد المحلي رئيسا لشعبة بنزرت الدستورية .

غير أنه بالرغم من كل ذلك فقد نشبت خلافات بين قيادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد والقيادة النقابية وذلك لأنّ اغلبية المكتب التنفيذي للنقابة بما فيها كاتبها العام ، علاوة على عزمها على الحفاظ على استقلالية منظمتها ، لم تتبنّ مفهوم الديوان السياسي للعمل النقابي في البلدان المستعمَرة .

فلم تقبل اذن تدخّل الحزب الدستوري المفرط في شؤون الجامعة النقابية ولم توافق على اضراب متلين بمنطقة بنزرت الذي اندلع في 31 جويلية 1937 . وذهب بها الأمر إلى قطع العلاقات مع الاتحاد المحلي ببنزرت الذي يتلقّى أوامره من الديوان السياسي .

كما لم تؤازر القيادة النقابية الديوان السياسي أثناء نزاعه في صائفة 1937 مع الحزب الدستوري القديم بل تبرّأت من أعمال العنف التي قامت بها عناصر من الحزب الدستوري الجديد خصوصا بماطر وباجة لمنع الشيخ عبد العزيز الثعالبي من عقد اجتماعات داخل البلاد لفائدة حزبه .

وبلغ الأمر إلى القطيعة بين الديوان السياسي والقيادة النقابية وذلك عندما رفضت جامعة عموم العملة التونسية المشاركة في اضراب 20 نوفمبر 1937 الذى أقرّه المؤتمر الثاني للحزب الحرّ الدستوري الجديد للتنديد بالتعسف المسلّط آنذاك على الوطنيين بالمغرب الأقصى والجزائر من قبل السلطات الفرنسية .

وتعود كل هذه الخلافات بين الديوان السياسي والمكتب التنفيذي للنقابة إلى اسباب عديدة من بينها النزعة الإستقلالية السائدة في جامعة عموم العملة التونسية والتي يرجع عهدها إلى التجربة النقابية الأولى (1924) من جهة ، ونزعة الحزب الدستوري الجديد إلى مراقبة جميع المنظمات التونسية لكي تكون أداة يضغط بها على السلطات الاستعمارية لتحقيق المطالب الوطنية من جهة أخرى . كما تختلف القيادتان الدستورية والنقابية حول مفهوم العمل النقابي .

فكان الديوان السياسي يعتقد أن التناقضات الوحيدة التي يجب اعتبارها في المجتمعات المستعمَرة هي التناقضات الناجمة عن النظام الإستعماري وانّه من واجب جميع الفئات الإجتماعية التونسية ان تتحد لتحقّق وحدة قومية ضدّ هذا النظام ، ولا وجوب اذن في مثل هذا الوضع من تأسيس نقابات مستقلّة على الحزب الدستوري الذي يعمل على تكتّل كل القوى الشعبية لمقاومة الاستعمار. والجدير بالذّكر أنّ الديوان السياسي المنبثق من البورجوازية الصغيرة كان اذاك يرمي إلى التوفيق بين الشغالين والبورجوازية وبالتالي إلى طمس التناقضات الداخلية للمجتمع التونسي لتحقيق الوحدة القومية تحت قيادته. ففي هذا المضمار لا يمكن أن يكون العمل النقابي مهما كانت صفته — عمّاليا كان أو خاص بأرباب المهن — إلاّ سياسيا يرمي قبل كلّ شيء إلى تحقيق الأهداف الوطنية التي تهم كل الفئات الاجتماعية التونسية .

غير أن القيادة النقابية لا تشاطر هذه النظرة للعمل النقابي ، فهو يتمثّل في اعتقادها في الدفاع على المصالح المادية للشغالين التي تتنافى مع مصالح الرأسماليين الأجانب المقيمين بتونس وكذلك مع مصالح الأعراف التونسيين

الذين امتنعوا ، خلافا للشركات الاستعمارية ، عن تطبيق القوانين الإجتماعية التي أقرّتها حكومة الجبهة الشعبية منذ شهر جوان 1936 . وهذا من شأنه أن يمس بمصالح العمال التونسيين وخصوصا المنضوين منهم في جامعة عموم العملة التونسية والعاملين خاصة في القطاع التقليدى الذي يخضع إلى الأعراف المحليين . فالتناقضات الداخلية في المجتمع التونسي من شأنها أن تبرز حينئذ — بسبب سياسة ليون بلوم الإجتماعية — أكثر من ذي قبل . وليس إذن من اليسير في مثل هذا الوضع إقناع العمال التونسيين بضرورة الوحدة القومية .

كما أن هنالك تباين بين موقفي الحزب والنقابة من عمل « الجبهة الشعبية » الفرنسية . فبينما كان تقييم الديوان السياسي ينطلق من النتائج السياسية لهذا العمل التي يعتبرها سلبية بالنسبة إلى تونس كانت القيادة النقابية تعتبر قبل كل شيء — رغم معارضة التجمعات اليسارية الفرنسية بتونس إلى تأسيسها — النتائج الإجتماعية التي هي ايجابية بالنسبة للشغالين التونسيين . الأمر الذي أدى بالحزب الحرّ الدستوري الجديد إلى سحب ثقته في بداية نوفمبر 1937 من حكومة شوطان وبجامعة عموم العملة التونسية إلى العمل خاصة على تذليل العقبات أمام القوانين الإجتماعية المتأتية من الأعراف التونسيين أكثر منها من الرأسماليين الأجانب . ثمّ أن النقابة التونسية الفتية عمدت إلى تجنّب التطرّف حتى لا تقع فيما وقعت سنة 1925 حيث تمّ القضاء عليها من طرف السلطات الاستعمارية . لذلك ابتعدت أكثر من ذي قبل عن الحزب الدستوري الجديد اثر تغلّب اتجاهه الراديكالي خلال مؤتمره الثاني (30 أكتوبر — 2 نوفمبر 1937) خصوصا وأن المقيم العام أرمان قيون كان — رغم سياسته التحررية — قد حذّر من الخلط بين العمل النقابي والعمل السياسي .

فرفضت اذن — كما ذكرنا آنفا — القيادة النقابية المشاركة في الإضراب السياسي الذي دعا إليه الحزب الدستوري ليوم 20 نوفمبر 1937 تضامنا مع الوطنيين في الجزائر والمغرب الأقصى . كما تبرّأت من الأحداث التي جدّت ببنزرت في 6 جانفي 1938 عندما ابعدت سلطات الحماية حسن

النوري إلى الجزائر — بدعوى انها وطنه الأصلي — والتي قتل اثناءها ستة أشخاص كلّهم من العملة وجُرح عشرون .

وأمام هذا التصرّف الذي يتنافى مع « الوحدة القومية » عمد الديوان السياسي إلى السطو على جامعة عموم العملة التونسية وانتهز لذلك المؤتمر الذي عقدته هذه المنظمة في 29 جانفي 1938 لتكريس استقلاليتها .

فبينما كان المؤتمرون مجتمعين تحت رئاسة بلقاسم القناوي اذ اقتحم قاعة المؤتمر ثلاثون شخصا — ينتمون في آن واحد إلى النقابة والشعبة الدستورية ببنزرت — يتقدّمهم الهادي نويره وصالح بن يوسف والمنجي سليم . فرفع عندئذ بلقاسم القناوي الجلسة وغادر مع جماعته قاعة المؤتمر وقدّموا فورا شكوى إلى الشرطة ضدّ تدخّل الحزب الحرّ الدستوري الجديد في شؤون منظمتهم .

غير أن جماعة الحزب الدستوري مكثت في قاعة المؤتمر وانتخبت مكتبا جديدا للجامعة النقابية اسندت كتابته العامة إلى الهادي نويرة .

واعتبر بلقاسم القناوي هذا المكتب غير شرعي وأن كل القرارات التي اتخذها المؤتمر « المزعوم » باطلة . فانقسمت حينئذ جامعة عموم العملة التونسية إلى شقين : شق الهادي نويرة الدستوري الذي يعتمد أساسا على الاتحاد المحلي ببنزرت وشق بلقاسم القناوي النقابي الذي يراقب جلّ النقابات الاساسية . إلاّ أن سلطات الحماية قامت في 3 فيفري 1938 بحلّ نقابات منطقة بنزرت ثم منعت في الرابع والعشرين من نفس الشهر الهادي نويرة من عقد اجتماعات عامة .

ومهما يكن من أمر فقد قضى هذا النزاع بين الحزب الحر الدستوري الجديد والنقابة على جامعة عموم العملة التونسية . اذ آثر — أمام هذا الوضع المزري — العديد من النقابات الأساسية الانضمام إلى اتحاد النقابات الفرنسية . وانتهت هذه التجربة النقابية التونسية الثانية في صيفية 1938 حيث انصهرت — اثر مفاوضات دارت بين بلقاسم القناوي والقادة النقابيين الفرنسيين بتونس — الجامعة النقابية التونسية في صلب اتحاد النقابات التابع إلى الكنفدرالية العامة للشغل .

الخاتمة

لقد ركّزنا تحليلنا للحركة الوطنية التونسية على العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي تمثّل في اعتقادنا الباعث الأساسي لمثل هذه التيارات السياسية . ذلك انه لا يمكن الفصل بين الأحداث التاريخية والواقع الاجتماعي خصوصا في المجتمعات المستعمَرة حيث تطغى التناقضات الإقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهيمنة الأجنبية فتكون واعزا للحركات الوطنية . وهذه التناقضات مرتبطة هي الأخرى بالوضع الإقتصادي والإجتماعي تركد عندما يتحسّن وتحتدّ عندما يتردّى . والحركة الوطنية بتونس تتفاعل مع هذه الأوضاع : فهي تنشط مع تأزّم الحالة الإقتصادية والإجتماعية وتفتر مع تحسينها . وذلك ما جدّ بين 1907 و 1934 حيث احتدت الحركة الوطنية قبيل وغداة الحرب العالمية الأولى وكذلك في الثلاثينات أي في فترات تأزّم فيها الوضع الاقتصادي والإجتماعي بينما فترت خلال الحرب ثم بين 1926 و 1930 وذلك في ظروف تحسنت فيها نسبيا حالة الأهالي . وهذا لعمري من البديهيات لأنّ الشغل الشاغل للجماهير التي هي بمثابة الجيوش للحركات الوطنية يكمن بطبيعة الحال في المسائل الحياتية أي في العمل والرزق وسد الرمق بصفة عامة . ولذلك فكلما تحسّن الوضع وتوفّرت أسباب الرزق إلا وانشغل الناس بأعمالهم وتعذّر حينئذ على الأحزاب الوطنية تعبئتهم ضدّ الاستعمار . أما عند الأزمات فإن الجماهير تفقد موارد رزقها ويتفاقم لذلك غضبها وحنقها وتشعر أكثر من ذي قبل بالهيمنة والمنافسة الأجنبية فتنساق وراء الحركات الوطنية التي تستغل هذه الظروف لتحمل النظام الإستعماري مسؤولية الوضع مبرزة اذاك سيطرته على ثروات البلاد وتفقيره لجل سكانها .

وقد يكون في مثل هذه الحالة الوعي الاجتماعي للجماهير الشعبية سابقا لوعيهم الوطني . فما دامت التناقضات مع المستعمر تطغى على التناقضات الداخلية للمجتمع فإن العمل على تحسين الوضع الاجتماعي وتوفير الرزق يحتّم مكافحة الاستعمار لتحرير البلاد واسترجاع ثرواتها المغتصبة من طرف الأجانب .

ولا جرم اذن ان يكون جل المشاركين في المظاهرات ضدّ الهيمنة الأجنبية وكذلك غالب ضحايا القمع الإستعماري ينتمون إلى الفئات الفقيرة التي تتأثّر عند الأزمات الاقتصادية في حياتها اليومية خلافا للطبقات الميسورة التي لا تتأثّر غالبا الا في مرابيحها . فمنوبي الجرجار والشادلي القطاري اللذان اعدما في أواخر أكتوبر 1912 اثر حادثة الزلاج وكل المحكومين عليهم في هذه القضية هم من الفقراء . وكذلك الشأن بالنسبة لضحايا أحداث 9 أفريل 1938 الذى كان غالبهم من الشبان العاطلين عن العمل والقاطنين خصوصا بالأحياء الشعبية كباب سويقة والحلفاوين والأحياء القصديرية كالملاسين وراس الطابية حيث كان الوضع متفجّرا من جرّاء رداءة الحالة الإجتماعية . بينما لم تكن هنالك ضحايا تذكر في صفوف الطبقات الغنية التي ذهب الكثير من أفرادها إلى التعامل مع النظام الإستعماري . فالشّعور الوطني كان بالنسبة للفئات الكادحة مشحونا بالوعي الاجتماعي الذى يحتدّ عند الأزمات ويدفع بها إلى مجابهة الجهاز الإستعماري فتنصاع حينئذ إلى التيار الوطني غير مبالية بالخطر خصوصا وانه ليس لها — خلافا الأغنياء — مصالح هامة تخاف المجازفة بها .

وقد لا يشاطر كلّ المؤرخين هذه النظرة بل يركّز بعضهم في دراسة الحركات الوطنية على العوامل السياسية والدّينية . فيرى مثلا أن فتور الحركة الوطنية التونسية بين 1926 و 1930 يعود أساسا إلى الأوامر الجائرة التي اتخذتها السلطات الإستعمارية في أواخر جانفي 1926 والتي تحدّ من كلّ الحريات الديموقراطية وبالتالي من نشاط الحزب الحر الدستوري . بيد أن هذه الأوامر التي بقيت نافذة المفعول لم تصد الحركة الوطنية التونسية عندما تأزّمت الحالة الإقتصادية والاجتماعية في الثلاثينات عن النشاط وحتى الاحتداد وذلك رغم تدعيمها في شهر ماي 1933 بأوامر اخرى أكثر منها تعسّفا .

كما يعتبر بعض المؤرخين أن اعتراض الأهالي في الثلاثينات إلى دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الإسلامية راجع قبل كل شيء إلى غيرتهم على دينهم . إلاّ أنه — منذ أن فُتح في أواخر القرن التاسع عشر باب التجنيس

إلى بعض التونسيين — هنالك من مات من المتجنسين ودفن مع المسلمين دون أن يثير ذلك مشاعر الأهالي الدينية . فليس إذن من قبيل الصدف أن تطرح هذه القضية في الثلاثينات أي في ظروف متأزمة اقتصاديا واجتماعيا تتسم بغضب الجماهير وحنقها على النظام الإستعماري الذي تعتبره مصدر كل همومها .

وهذا لا يعني أنّنا ننفي أهمية العوامل السياسية أو الدينية في السيرورة التاريخية . كلّ ما في الأمر هو أننا نعتقد أنّ العوامل الأساسية التي تحرّك الحركات الوطنية هي قبل كل شيء اقتصادية واجتماعية بينما العوامل الأخرى كالسياسية والدينية والحضارية وغيرها هي عوامل ثانوية لا تلعب سوى دور تكملة في تاريخ هذه الحركات التحريرية . بعبارة أوضح فإنّ الأسباب الإقتصادية والإجتماعية تمثّل العوامل العميقة للأحداث التاريخية بينما لا تمثّل الأسباب الأخرى سوى العوامل المباشرة ، والأسباب المباشرة هي بمثابة الشرارة أو المفرقع الذى يثير الانفجار عندما يكون الوضع متفجّرا من جرّاء تأزم الحالة الإقتصادية والإجتماعية ، فبدونها لا يقع إذن الانفجار وبالتالي الأزمات السياسية والثورات التحريرية . وهذا لعمرى خير دليل على أهمية دورها في الصيرورة التاريخية . ولعل انجع مفرقع يكمن في العوامل ذات الصبغة الدينية نظرا لما للاسلام من تأثير على الجماهير الشعبية بالبلاد التونسية حيث يمثّل العقيدة السائدة . كل هذا لا يعني أيضا أن هنالك ربط ميكانيكي بين الأحداث التاريخية والواقع الإقتصادى والإجتماعي ، لأنه اذا كان الأمر كذلك فإن الأحزاب السياسية وقادتها لا دخل لهم في المسار التاريخي مع أن لهم دور لا يستهان به في تاريخ الشعوب . فاذا كانت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية توفّر عندما تكون متردّية الظروف الموضوعية للأزمات السياسية فإن الأحزاب وقادتها تخلق الظروف الذاتية التي بدونها لا تحدث الأزمات والثورات التحريرية ولو كان الوضع قابلا لذلك . وهذا الدّور يكمن اذن — علاوة على بعث الوعي الوطني في صفوف الجماهير — في قدرة رجال السياسة على تحليل واستغلال الظروف وتحديد وسائل العمل الملائمة لها وكذلك على اختيار واستعمال المفرقع المناسب لتفجير الوضع عندما يكون متفجّرا . وهذا لعمري دور

عظيم لأن هنالك اوضاع قابلة للانفجار لا تنفجر لعدم وجود الحزب أو القائد العبقري القادر على تفجيرها . فالأزمات السياسية أو الثورات التحريرية هي في نهاية المطاف نتيجة التفاعل بين العوامل العميقة والأسباب المباشرة والأحزاب وقيادتها وكذلك الجماهير الشعبية التي غالبا ما يطمس دورها مع أنها بمثابة « الجنود المشاة » للتاريخ ، والقيادة دون جماهير هي عبارة عن أركان حرب بدون جيوش ، وبالتالي غير قادر على مواجهة العدوّ وكسب المعارك .

غير أن الحقيقة التاريخية أعمق وأشمل من هذا التصوّر المبسّط ، وإلاّ فكيف نستطيع إدراك التفاوت الزمني للوعي الوطني بين تونس من جهة والجزائر والمغرب الأقصى من جهة أخرى أو بين المغرب العربي وافريقيا السّوداء .

فهذا التفاوت يعود إلى كون بروز الوعي الوطني يشترط — علاوة على كلّ العوامل المتشابكة التي تعرّضنا إليها — أرضية تكون بمثابة المعجّل لظهور الشعور القومي . وهذه الأرضية تنبني على وحدة التراب واللغة والحضارة والعقيدة التي تجمع بين الأهالي . فكلّما توفّرت هذه الشروط ببلد ما إلا وعجّلت بروز الوعي الوطني بين سكّانه .

فوحدة التراب تميّز كل بلد له حدوده على البلدان الأخرى وتخلق بذلك غيرة في صفوف الأهالي على مسقط رأسهم المشترك تدفعهم إلى مقاومة الغزو الأجنبي للذّود عنه . وهذا الشعور الوطني الغريزي الناجم عن التعلّق الطبيعي بمسقط الرأس ، وان اختلف على الشعور الوطني بالمفهوم العصري ، فهو يمثّل العامل الأساسي الذي دفع بالقبائل التونسية مثلا سنة 1881 إلى تجاوز اختلافاتها والاتحاد للتصدي للاحتلال الفرنسي والدفاع على بلاد مشتركة كانت — رغم الطابع القبلي الذي يطغى آنذاك على المجتمع التونسي — واعية بالانتماء إليها . فوحدة التراب هي اذن ركيزة من ركائز الوعي الوطني .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى وحدة اللغة التي هي أداة تجاوب بين السكان تعمل على التحامهم وتماسكهم وتعجّل بذلك بروز الوعي الوطني في صفوفهم .

وقد يكون توفّرها بتونس سببا من الأسباب التي جعلت الشعور القومي يبرز بهذا البلد قبل ظهوره بالجزائر والمغرب الأقصى حيث ينقسم الأهالي إلى عرب وبربر لكلّ لغته الخاصة .

كما توفّر وحدة الحضارة والعقيدة المناخ الملائم لتلاحم السكان وبروز الوعي الوطني بينهم .

ثمّ أنّ الهيمنة الأجنبية تخلق كذلك — زيادة على كلّ التناقضات التي ذكرناها آنفا — ظروفا مناسبة لظهور الشعور القومي وذلك لما تنجزه من بنية تحتية تفرضها المصالح الاستعمارية ، فبناء السكك الحديدية والطرقات مثلا يخلق بالبلاد المستعمرة وحدة اقتصادية كانت تعوزها من قبل . فيصبح بذلك تبادل البضائع متداولا بين الأهالي وانتاج جهات البلاد متكاملا ، ويتولد عن كلّ هذا تضامن بين السكان منبني على ترابط المصالح يكون ركنا من أركان الوعي الوطني .

كما تساعد وسائل النقل الأهالي على السفر والاختلاط والتعارف وتزيد بذلك في التحامهم وبالتالي في وعيهم بمصير مشترك وبالخطر الذي يحدّق بهم وبمصالحهم من جرّاء الهيمنة الاستعمارية . وهذه الظاهرة تتطور مع نموّ المدن حيث ينزح الكثير من المزارعين من جراء استعمار الأراضي وحيث يتبلور الوعي الوطني بالاحتكاك مع الأفكار والتيارات السياسية المتداولة هنالك .

وهكذا فان الحركات الوطنية بالغة التعقيد تتطلب دراستها نظرة شاملة للمجتمع بجميع أبعاده .

ملحق الوثائق

مطالب الحركة الوطنية التونسية بين الحربين

مطالب حركة « الشباب التونسى » قبيل الحرب العالمية الاولى

برنامجنـــا :

فهذه الجريدة التى نديرها ونحررها ستتكفل لقرائهــا بالتعريف بأفكارنا وحسن نوايانا نحو الوطن وساكنيه ولذلك كتبت على نفسها ان لا تفتح بين أعمدتها مجالا للابحاث الغير المفيــدة وأن لا تشغــل بالشخصيات وأن تقاوم بأصدق لهجة كل مظلمــة واعتداء يحيطــان بمواطنينا بدون ان تسعى فى اخفاء معايبهم . وستبذل أقصى ما يمكن من الجهد فى درس المشاريع التى تهم الاهالى بأدق طريقة وكــذا كل ما يعود بالنفع على جميع الاهلين لهذه الديار لا ننكر أن هناك اصلاحات وتحسينات مهمة وقع اجراءها بالادارات التونسية ولكن تونس التى تحميها فرنسا يجب عليها أن تسعى لاحراز اصلاحات وتحسينات أعز وأرقــى .

وبدون أن نستصغر أهمية ما قد حصل فاننا سننتقد بحرية تامة جميع الادرات التى نعتقد تقاصرها او قصورها فى العمل ونلتمس منها الاصلاح ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

وسنضع فى مقدمة مطالبنا مسألة **التعليم العام** التى يتوقف عليها حياة أو موت التونسيين اذ يؤلمنا كثيرا أن نرى تسعة أعشار مواطنينا لا يزالون تائهين فى فدافد الجهــل بعد مضى نحـو ثلــث قرن على الاحتلال الفرنسى وان اصلاح التعليم بكيفية تلائم حالة الشعب قــد اصبح محتما . وعلى فرنسا الديموقراطية أن تراعى شعائرها وأميالها الحرة فى جعل **التعليم الابتدائى مجانا وجبريا فى جميع انحاء المملكة**.

كما اننا سنشتغل بعرض مسألة تسهيل أسباب مزاولــة **العلــوم الثانوية** على الحكومة الحامية ومطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم وتأكد تحصيلهم على مزاولة **العلوم العالية** لتتم لنا بهذه

الطريقة تربية رجال اكفاء يمكنهم أن يدركوا الحظ الاوفر فى ادارة شؤون بلادهم . على أن ذلك لا يتأتى لهم الا متى فتحت فى وجوههم أبواب الادارات وسمح لهم **بالحق فى الاستخدام** ولذلك يتحتم علينا أن نطلب بأشد لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الاهالى من الدخول فى الامتحانات التى تهيئهم للمناصب الدولية والتى لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة والحجابة اذ لا مسوغ لهذا الحرمان الذى أصيب به مواطنونا .

أما ما يتعلق بالحالة الاقتصادية فاننا سنحث الحكومة على الاهتمام **بنشر التعليم الصناعى والزراعى بين طبقات العملة الاهليين** لان بلادا مثل بلادنا فتحت من جديد للحركة الاقتصادية يجب أن **تكون لاهاليها الرتبة الاولى** فى ايجاد المصنوعات وغيرها .

ويتأكد البدأ فى تهيئة اليد العاملة لمباشرة الاشتغال بالمصنوعات العصرية وغيرها عامة كانت أو خاصة .

واذا وفقت الحكومة لذلك فانه يتسنى لها **انتشال بعض الصنائع اليدوية من الاندثار** وذلك بنشر تعليم خاص لمتعاطيها وتنشيطهم بنشطات رسمية .

وليس ذلك ليثنينا عن التفكير فى أحوال **الفلاحين من أهل البادية وهم أفقر الطبقات الاهلية واشدها عوزا واحتياجا** للمساعدات وأجدر بالرحمة والاسعاف . وسنشرع فى ذلك بطلب **حذف المجبى** وتنظيم وسائل الاسعافات العامة **باحداث مستشفيات** وتعيين أطباء معاونين من شبان الاهالى **وتأسيس صناديق احتياطية** مع عدم اغفال نشر التعليم بينهم وتعميم العدل فيهم **والتماس التساهل فى معاملة الادارات لهم** .

ونلتمس من الحكومة ان **تسمح لصغار الفلاحين الوطنيين ابتياع الاراضى الدولية** على نسبة تعينها الادارة التى لها النظر فى ذلك وأن تنشأ لهم مراكز فلاحية بازاء المراكز الاستعمارية التى للأوروبيين .

أما مسألة العدلية التونسية فان اهميتها فى نظرنا لا تقل عن المطالب التى مر بنا ذكرها لان العدل يعتبر فى كل هيئة اجتماعية من

أهم وأعز الامور فيلزم للقيام بذلك ان تؤسس هيئة عادلة متوفرة الشروط . لأن العدلية التونسية رغما عن الاصلاحات الجمة التى أجريت فيها ولا يجد مكابر الى انكارها سبيلا فانها لم تزل على حالة غير مرضية ما دام المتقاضون لا يجدون أمامهم الكفالات اللازمة للحصول على الحقوق .

ولذلك أخذنا على أنفسنا القيام بطلب اصلاحها وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدونة يرجع اليها الناس فى **معرفة الحدود والحقوق والواجبات مع التفرقة بين السلطتين الادارية والحكمية** .

هذه أهم الابحاث التى رسمناها فى فهرست صحيفتنا باختصار وانا مع ذلك لموقنون بأننا اذا تولينا الدفاع عن حقوق مواطنينا فانما نخدم بذلك **سياسة التشريك** التى قررتها حكومة الجمهورية لهذه البلاد ...

(على باش حانبة Le Tunisien (التونسى) 7 فيفرى 1907)

(نقلته الى العربية جريدة التونسى 8 نوفمبر 1909) .

مطالب « الشباب التونسي » غداة الحرب العالمية الاولى

مطالبنا :

اذا كانت الوصاية المفروضة على بلادنا ترمى حقيقة الى هدف وحيد ونزيه للغاية ألا وهو الارتفاع بنا الى « مستوى الشعوب القدرة على أن تحكم نفسها بنفسها » كما يطيب للحكومة والبرمان بفرنسا الاعلان عنه وكما تصرح بذلك معاهدات الحماية ، فان على فرنسا أن تقوم بواجبها الحتمى وذلك بأن تعدل تعديلا جوهريا وبدون تأخير النظام المسلط علينا والذى لم يتواصل الى اليوم الا على حساب كرامتنا وبواسطة القهر والارهاب والظلم وهى وسائل عادية محتومة بالنسبة للنظم المقامة على التعسف والاستبداد .

ان الشعب التونسى الشاعر بحقوقه وقد تفتحت عيناه على ضوء الحرب التى اشتعلت أخيرا فأصابت بنيرانها العالم المتمدن ، يطالب بتغيير جذرى لنظام فوت عليه خلال مدة طويلة من الزمن جميع مقاديره .

وهو يطلب من الشعب الفرنسى أن يرد له ثمرة الانتصارات التى أحرز عليها بعناء ضد الحكم المطلق وهى تتمثل فى حرياته وتنظيمه الدستورى المقام على المسؤولية والتفريق بين السلط .

وانه لمن الغريب أن تعتقد فرنسا اعتقادا جديا أنها تزيد فى شهرة تاريخها عندما تهب للدفاع المستميت عن الشعوب الضعيفة التى تضطهدها دول أخرى بينما لا تزال أمم تتألم تحت وطأة سيطرتها .

وان أحسن برهان على صدق استعداداتها الانسانية نحونا هو ارجاع حرياتنا العمومية المفقودة وذلك بالحرص على أن تطبق تطبيقا أحكم نصا

وروحا المعاهدات التى تربط بيننا والتى هى ـ على ما نعلم ـ ليست قصاصات ورق لا قيمة لها .

ولتذكيرها بواجباتها لسنا فى حاجة ـ ويا للأسف ـ الى أن نعيد الى ذهنها أن 45.000 من أبنائنا قد لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح أثناء الحرب من بين 65.000 مقاتل . ولقد ضحوا بحياتهم لحماية وجودها فى الساعات الحالكة من الهزيمة. ولكننا نريد أن نذكرها فحسب بأنه بينما تقوم بتقديم الوعود الرسمية والاعلان عن رغبتها فى تحرير الشعوب الرازحة تحت كلكلها ـ وهى رغبة غير مجدية ولا طائل تحتها ـ ترى ايطاليا الشاعرة بالتطور الحاصل فى الافكار وفى مفهوم الاخلاق الدولية ، تمر الى مرحلة الانجاز فتمنح طرابلس الى جانب الحكم الذاتى نظاما تسوده العدالة والحرية .

الا أننا نأبى الاعتقاد بأن الشعب الفرنسى يحيد الى هذا الحد عن مقاديره ويتنكر بمثل هذه القسوة لماضيه المملوء بالثورات التى خاضها فى سبيل افتكاك الحرية المقدسة للفرد والمجموعات . وبناء على ذلك فاننا نعرض عليه مطالبنا ونحن نعتقد واثق الاعتقاد أن تحقيقها فى العاجل سيكون الجواب والعلاج لآلامنا التى لا تطاق .

على أنه لا يخامر تفكيرنا أى حقد على الاجنبى . فسنضع على رأس قائمة مطالبنا ما يلى :

1 ـ سيعتبر تونسيا وسيتمتع بحقوق وواجبات المواطن التونسى اذا رغب فى ذلك ، كل شخص يولد بالبلاد التونسية أو يقيم بها بدون انقطاع وبمحض ارادته مدة عشر سنوات .

2 ـ واننا نطالب بما يلى :

ـ الحرية الفردية المضمونة بنجاعة والتى لا ينبغى أن تتعرض لاى استثناء ما عدا الحالات الشرعية التى يعهد النظر فيها الى محاكم الحق العام .

ـ حرية الشغل .

ـ حرية التجمع .

ـ حريـة القـول .

ـ حريـة الصحافـة .

ـ حق تقديم العرائض .

ـ عدم الاعتداء على حرمة المسكن والمكاسب الذى ينبغى أن يؤول الـى الغاء الطريقة الحكومية المقيتة والمتمثلة فى مصادرة الاملاك .

ـ المساواة بين الجميع أمام القانون وأمام الوظائف العمومية . وينجـر عن ذلك الغاء الامتيازات والحصانات الجبائية : فينبغى أن يساهم كل أحد فى الضرائب بدون تمييز بين الجنسيات وذلك بحسب امكانياته ومداخيلـه .

ـ حق التونسى مهما كانت ديانته ومهما كان الجنس الذى ينتمى اليه ، فى المشاركة فـى جميع مناظرات الوظائف العمومية ، ولا يحدد حقوق كـل أحد الا المقدرة والكفاءة .

ـ حق الحكومة التونسية فـى استخدام رعايا أجانب ، علـى أن تعطـى الاولويـة للفرنسييـن وذلـك لفائدة المصالح العمومية . وهؤلاء الاجانـب القائمون بمهمة مسؤولون أمام المحـاكم التـونسية بالنسبـة للاعمـال التى يقومون بها فى نطاق وظائفهم .

3 ـ **تنظيم السلط العمومية :** السلطـة التنفيذيـة وراثية فـى العائلـة المالكة حاليا لفائدة أفرادها وذلك حسب السن ووفقا للقواعد المعمول بهـا بالمملكة .

ويكون الامير الجالس علـى العرش والمتمتع بجميع صلاحيـات السلطـة التنفيذية ـ كاصدار القوانين والتعيين فى الوظائف المدنية والعسكرية وحق العفو ـ مسؤولا عن الاعمال التى يقوم بها أثناء ممارسته لوظائفه أمام المجلس الاكبر . وتمتد هذه المسؤولية الى الوزراء الذين يجب أن ينسحبوا اذاصوت المجلس الاكبر على سحب الثقة منهم .

ويتولـى السلطـة التشريعيـة مجلس أكبر يتركب مـن 60 عضـوا مـن المواطنين التونسيين منهم عشرة يعينهم رئيس الدولة والخمسـون الباقون ينتخبهم الشعب لمدة أربع سنوات بأوسع طريقة ممكنة من طرق الاقتراع .

وينتخب مكتب المجلس لمدة سنة قابلة للتجديد ، ويكون المجلس الاكبر قـــارا .

وتنبثق عن ذلك المجلس لجنة ينتخبهـا المجلس من بين اعضائه وهـى مكلفة بالخدمـات العادية مثل ابداء الرأى لرئيس الدولة او الوزراء عندمـا يطلبون منها ذلك حول الامور التى لا تستـوجب مـوافقة المجلـس الاكبـر واعداد المسائل التى ينبغى عرضها علـى المجلس للمناقشة وتحديد تاريخ الجلسات الى غير ذلك .

ويتمتع أعضاء المجلس خلال مدتهم النيابية بالحصانة البرلمانية .

وتتمتع السلطة التنفيذية بحق سن القوانين وذلك بالاشتراك مع المجلس الاكبر . ويتولى رئيس الدولـة التصديق علـى القوانين التى تصبـح نافذة المفعول بعد صدورها بالرائد الرسمى للمملكة على أن يتم ذلك فـى الشهر الذى يلى التصديق .

ويصـوت المجلس الاكبر على القروض العموميـة وبرامج الاشغـال ذات المنفعة العامـــة .

كما يصوت كـل سنة علـى الميزانية وعلى الضرائب وذلك فى الحدود التى تسمح بها الالتزامات الدولية .

4 ـ ان المناطق الادارية الحالية (الاعمال) والمدن والقرى التى يجب أن تنظم فى قالب بلديات ، والعروش ، ينبغـى أن تتمتع بالذاتية المدنية وأن تشتمل على مجالس متداولة ومنتخبة يرأسهـا العامل (القايد) فـى منطقته وشيوخ مدينة منتخبون فى بقية الدوائر الاخرى .

5 ـ اقامة سلطة قضائية مستقلة . وينبغـى أن تكون العدليـة المفتوحة فى جميع الدرجات نابعة عن السيادة التونسية :

ـ اعـادة تنظيم المحاكم التونسية ولا سيما المحكمة الشرعية ومحكمـة حق العام العقارية وذلك على اساس ادارة سليمة للعدلية .

ويمكن بصفة استثنائية للمحكمة الشرعية ومحكمة الاحبار والمحاكم الفرنسية أن تنظر فى الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية والميراثية التى تهم المسلمين واليهود والاوروبيين .

– الغاء المحاكم الاستثنائية .

– اعداد واصدار مجموعة من المجلات القانونية وذلك بصفة استعجالية

6 – **حرية التعليم :**

– التعليم الابتدائى اجبارى بالنسبة للذكور وباللغة العربية . ويكون تعليم اللغات الاجنبية اجباريا بالمعاهد الدولية الثانوية والعالية . وتكون للغة الفرنسية الافضلية على اللغات الاخرى .

– انشاء مدارس للتعليم الثانوى والعالى والفنى وذلك بصفة تدريجية وبحسب الحاجة .

– انشاء مدرسة لاعداد المعلمين التونسيين لتعزيز اطارات التعليم العربى .

– تخصيص اعتمادات هامة للمؤسسات التى تعنى بتربية الشعب تربية ثقافية واخلاقية ومهنية وتخصيص منح مدرسية كل سنة لعدد من الشبان التونسيين قصد ارسالهم الى الكليات الاوروبية .

7 – مسح الاراضى والمحافظة على نظام الدفتر العقارى حسب تصنيف تورانس (Torrens)

– الاعتراف بحق امتلاك العروش للاراضى التى تقيم فيها .

– تحويل المجلس العقارى المختلط الى محكمة تتألف من قضاة حقيقيين مستقلين وتصدر دائما احكاما أولية ينبغى أن تحال الى المحكمة الشرعية التى هى وحدها المختصة فى شؤون الملكية .

– مشاركة التونسيين مثل الاجانب فى عمليات بيع الاراضى الدولية .

– منع الحكومة من التدخل فى شؤون المنظمات الاقتصادية الناشئة عن المبادرة الخاصة الا عن طريق المراقبة الحامية والتشجيعات التى هى داخلة فى المشمولات الطبيعية والعادية لكل حكومة مقامة على قواعد سليمة .

على أن النشاط الادارى ينبغى أن يتمثل بالخصوص فى التوسيع من نطاق الرى الزراعى والدعاية وتبسيط الاساليب المفيدة :

– تنظيم القرض الشعبى : الزراعى والتجارى والصناعى .

– نشر نظام الضمان التعاونى .

8 – تعميم الاشغال ذات المنفعة العامة بالبلاد فى كل مكان تدعو فيه الضرورة لذلك . على ان لا تخضع تلك الاشغال الا لاعتبارات اقتصادية فقط لا للمصالح ، خاصة لفئة معينة من السكان .

9 – اصدار قوانين اجتماعية لحماية الطفل والمرأة والطاعنين فى السن .. والتوسيع من نطاق الاسعاف والبر والاحسان ، حق المواطن فى المساعدة .

كتاب « تونس الشهيدة »
تعريب حمادى الساحلى – تونس 1984
ص : 298/291 .

مطالب الحزب الحر الدستورى التونسى من 1920 الى 1933

أولا : مجلس تفاوضى مشترك بين التونسيين والفرنسيين، يملك حق وضع منهاج أعماله .

ثانيـا : حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس باستثنـاء المقيم العـام الفرنسى والجنرال قائد جيش الاحتلال والاميرال قائد البحرية .

ثالثـا : الفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية .

رابعـا : قبول التونسيين فى جميع الوظائف العامـة اذا استوت الكفاءات .

خامسا : التساوى المطلق فى المرتبات بين التونسيين والفرنسيين

سادسـا : انتخاب حر للمجالس البلدية .

سابعـا : حرية الصحافة والاجتماع والمؤسسات .

ثامنـا : التعليم الاجبـارى العام .

تاسعـا : مشاركـة التونسيين فـى ابتيـاع الارض المخصصـة للمستعمرين .

أحمد توفيق المدنى ـ **حياة كفاح**
الجـزء الاول الجزائر 1976
ص 186 ـ 187

مطالـب الحزب الدستورى منـذ 1933

تصريـح الحزب الدستـورى

ان الحزب الحر الدستورى المجتمع فى مؤتمر قومى يومى 12 و 13 ماى 1933 ،

بعد اطلاعه على النشاط السياسى للحزب خلال الثلاثة عشر سنة الاخيرة أى منذ تأسيسه .

حيث أن سياسة التعاون مع السلطات الفرنسية قد افلست تماما فى هذا البلد ،

وحيث أن الوضع السياسى والاقتصادى فى العالـم ، فى الساعة الراهنة ، وكذلك التطور الذى آلت اليه العلاقات بين الدول المستعمرة والشعوب المستعمرة يطرحان مسألة الاستعمار فى سياق جديد ،

وحيث أن بعض البلدان المستعمرة أقدمت على دفع مستعمراتها نحو التحرير ،

وحيث أن التبعية الاقتصادية المفرطة للمستعمرات بالنسبة للبلدان المستعمرة قد أدت الى افلاس الشعوب المستعمرة .

وحيث أن رسالة الحـزب الدستورى التونسى ـ فى مثـل هـذه الظروف واستجابة لارادة الامة ـ تتمثل فى دفع الشعـب التونسى نحو تحرير أصبح محتما .

يعلن أن الغاية التى سطرها لعمله السياسى تتمثـل فى تحريـر الشعب التونسى والحصول على دستور يصون الشخصية التونسية وسيادة الشعب وذلك بواسطة :

ـ برلمان تونسى ينتخب بالاقتراع العام ، يملك حـق وضع منهاج أعماله وتكون له كامل السلطة التشريعية .

ـ حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان .

ـ الفصل بين السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ـ عدالة تونسية يخضع لها جميع السكان المستقرين بالبلاد .
ـ الحريات العمومية لكل التونسيين دون تمييز .
ـ التعليم الاجبـاري العام .
ـ حماية الحياة الاقتصادية للبلاد .
ـ وبصفة عامة توفير كل الوسائل التى من شأنها أن تنشل البلاد من الانهيار المادى والمعنوى الذى تتخبط فيه وضمان مكانتها بين الامم المتحضرة التى تحدد مصيرها بنفسها .

l'Action Tunisienne (العمل التونسى) 20 مـاى 1933

بـرنـامـج الحـزب الحـر الـدسـتـورى الجـديـد

المجلس الملى للحزب الحر الدستورى الجديد يعيـن الحـد الادنى من المطالب

ان المجلس الملى للحزب الحـر الدسـتـورى التونسى المجتمـع فى جلسة خارقة للعادة بتونس فى 10 جوان 1936 .

بعد اطلاعه على النشاط السياسى للحزب خلال السنوات الاخيرة وبعد النظر فى الظروف السياسية التى عرقلت ومازالت تعرقل هذا النشاط فى مظاهره الخارجية ورغبة منه فى عودة الحزب قريبـا الى نشاطه فى نطاق نظام قانونى عادل وانسانى يأخذ بعيـن الاعتبـار المطالب الشرعية للشعب التونسى وذلك بمنحه الحريـات العموميـة التى له الحق فهيا .

واصرارا منه على السعى بكل الوسائل السليمة الى ايجـاد هـذا النظام القانونى الذى سيسمح للبلاد ان تسمع صوتها فيمـا يتعلق بمطالبها الاساسية .

وثقة منه فى الجبهة الشعبية بفرنسا حتى تساهم فى اقامة نظام جديد قوامه الحرية والعـدل فى المستعمـرات والبلـدان الخاضعـة للحماية وحتى يعين بذلك على الرفع مـن المستـوى المـادى والادبى للشعوب المستعمرة وحتى يتدرج شيئا فشيئا الى تحررها .

ويقينا منه ان القرارات المتخذة من طرف المؤتمر الاشتراكي الاخير وكذلك النداء الذى وجهه الى الشعوب المستعمرة انما هى دلائل تبشر بعهد جديد وتسمح بالاعتقاد ان نظاما اساسه التعاون المثمر والاخوة بين الاجناس العاملة معا على تحسين مصيرها سيحل على الارجح محل الهيمنة والاستثمار من جانب واحد كما كان شأن الاستعمار الى حد الآن .

يرى انه تجدر اذن المساهمة فى تغيير العقليات والاساليب قصد اقرار السلم والاصلاح الاجتماعى .

يشكر المؤتمر الاشتراكى بفرنسا من اجل القرارات التى اتخذها فى صالح الشعوب المستعمرة وهو اذ يتأثر لندائه يبلغه تحيته الاخوية ويؤكد له مساعدته الكاملة والنزيهة وتضامن الشعب التونسى .

ويلاحظ :

1) ـ ان تصريح الحزب الدستورى بتاريخ 12 ماى 1933 (العمل التونسى 20 ماى 1933) يبقى ميثاق الحزب فلا تبديل ولا تغيير حيث انه يعبر بصفة واضحة ومختصرة على اساس مذهبه .

2) ـ ان تولى الجبهة الشعبية فى فرنسا والظروف السياسية التى سبقته تحتم على مسيرى الحزب اذ يقدموا كراسا يضبط الحد الادنى من المطالب مستوحاة من مذهبه ذلك وهى تمثل فى نظر الرأى العام اوكد ما ينبغى ان يمنح للشعب التونسى فى هذه الفترة الدقيقة جدا حتى يتم انقاذه من ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل فى سجلات تاريخ تونس وحتى يقع ادراجه فى طريق التقدم والسلم .
على المستوى السياسى :

ان المجلس الملى الدستورى يعتبر :

ـ ان تونس مازالت بعد مضى اكثر من خمسين سنة على انتصاب الحماية محرومة من اهم الضمانات التشريعية مما فتح المجال للتعسف المطلق .

ـ ان القوانين والنظم تسن ثم تلغى بدون ان تكون مسبوقة باية استشارة شعبية على اى شكل كان مما يضع البلاد باكملها فى حالة فقدان تام للامن ويخل باقتصادها اخلالا عظيما جدا .

ـ ان النهوض الاقتصادى لا يمكن والحالة تلك ان يتحقق بدون تغيير جذرى فى طريقة اعداد النصوص التشريعية يكون ملائما للمنهاج الديمقراطى للامم العصرية .

ـ انه يجدر ان تمنح البلاد تشريعا اساسيا يمكن الشعب التونسى من السير نحو مستقبل افضل وذلك باحترام حرياتها الاساسية وكرامتها .

لذا فهو يطلب

1) ـ منح الشعب التونسى ضمانات تشريعية ترمى الى المحافظة على حقوقه فى الميدان الاقتصادى (الميزانية) (**والميدان التشريعى**)

2) ـ العفو عن كل المعتقلين السياسيين

3) ـ الغاء القوانين والاوامر الاستثنائية

4) ـ منح التونسيين الحريات العمومية (حرية الاجتماع والاشتراك حرية الصحافة وحرية الرأى) .

5) ـ تهذيب الحياة العمومية بحيث تصبح مهمة النائب تتنافى مع التحصيل على الاوسمة والمناصب الشرفية والمنح والوظائف العمومية وغيرها ·

وعلى مستوى الجنسية التونسية

ان المجلس القومى يعتبر ان

ـ الجنسية التونسية وان كان قد اعترف بها قانونيا فهى فى الواقع مقيدة بعديد من العراقيل التى اختلقت بغية الحد من توسع نطاقها ·

ـ الوسائل للتحصيل على هذه الجنسية اصبحت هكذا منحصرة فى نطاق التحصيل الطبيعى كما حددتها الاوامر الجارى بها العمل ولذا لا يقع التحصيل عليها على اساس الارادة والاختيار ·

ـ الوضع الناجم عن هذا يخول للشخص التخلئ عن الجنسية التونسية فى كل وقت ومتى يريد لكن لا يمكن للشخص التحصيل عليها او استرجاعها مهما كانت الصفة ·

ـ اغلاق باب الوصول الى الجنسية التونسية وترك باب الخروج منها مفتوحا على مصراعيه يظهر بصفة جلية ودامغة رغبة المستعمر فى التوصل شيئا فشيئا الى الغاء هذه الجنسية فكانها تضايقه نوعا ما فلا يريد ان يتعايش معها ·

ـ العلاقات الطيبة بين الاجناس المتعايشة فوق نفس الارض والعاملة معا على تحقيق الازدهار الشامل ليس لها من حظ فى الدوام الا اذا كانت مركزة على اسس قانونية مماثلة وبالخصوص على تشريع موحد ينطبق على مختلف الجنسيات المتعايشة جنبا الى جنب فى هذه البلاد·

ولهذا يطلب :

اقرار تشريع اساسى فيما يتعلق بالجنسية التونسية يمكن من التحصيل عليها بالوسائل المالوفة كما هو الحال فى البلدان الاخرى ·

وعلى المستوى الادارى

ـ يعتبر المجلس الملى انه ينبغى ـ حسب المبادىء التى تأسست عليها الحماية ـ ان تتعايش السلطتان الفرنسية والتونسية بدون ان تتعدى الواحدة على ميدان نفوذ الاخرى ·

ـ وان مصالح « الادارة التونسية » التى وقع انشاؤها مؤخرا تمثل انتهاكا فاضحا لهذه المبادىء المذكورة بسبب وضع جميع وظائف التنفيذ والمراقبة (من عمال ومراقبين مدنيين ومسؤولين عن الامن العام) تحت نفوذ موظف فرنسى واحد .

ـ وان ابقاء هذه الادارة من شأنه ان يكشف نية المستعمر المبيتة فى تحويل الحماية وتوجيهها وجهة ادماجية ·

ولهذا يطلب المجلس الملى حذف هذه المصالح بلا قيد ولا شرط·

وهو يلاحظ ان نفوذ العمال الذين يجمعون فى ايديهم جميع السلط الادارية والقضائية والمالية يتسبب فى سخط الرعية المتزايد·

ـ وان فى عمالة جربة وحدها حيث وقعت تجربة الفصل بين السلط وتمثلت فى احداث خطة حاكم ناحية لوحظ انخفاض كبير جدا فى عدد المظالم وكان هذا اهم سبب فى تخفيف الغضب الشعبى فى هذه الجهات ·

— وان جمع النفوذ فى يد واحدة يفتح المجال للتعسف المطلق وهو زيادة على ذلك يعد تشجيعا للرشوة والاخلال بالواجبات .

— ويعتبر المجلس الملى ان الادارة فى تونس بصفة عامة تكون فى الساعة الراهنة مؤسسة معقدة للغاية وتتسبب فى تعديات كثيرة.

— وان نصيب التونسيين فى مجال التصرف فى الشؤون العمومية يكاد يكون منعدما .

لذا يطلب المجلس الملى

1) — اعادة تنظيم الادارة التونسية على مقتضى مبادىء الحماية وذلك بوضع هذه الادارة فى اطار تونسى صميم .

2) — فتح الوظائف العمومية كلها فى وجه التونسيين

3) — التنقيص من سلطة العمال باسناد نفوذهم القضائى لحكام النواحى ونفوذهم المالى بقباض مختصين

4) — منح مرتب قار للمكلفين باستخلاص الاداءات باية صفة كانت والغاء طريقة المكافات المتمثلة فى منحهم قسطا جزئيا من المداخيل المقبوضة .

5) — قمع الاخلال والرشوة بدون رحمة ولا شفقة .

6) — بعث بلديات منتخبة بطريقة الاقتراع العام .

7) — الغاء المناطق العسكرية فى الجنوب .

8) — تحوير القانون الاساسى للمراقبين المدنيين وينبغى ان تنحصر وظائفهم فى المراقبة لا غير وان يقوموا بها بصفة غير مباشرة حسب مبدأ الحماية .

وعلى المستوى القضائى

— يعتبر المجلس القومى ان اقرار عدالة مزدوجة بالبلاد التونسية يرجع فى الاصل الى غاية المحافظة على السلطة المزدوجة الفرنسية والتونسية والتى تقرها ضمنيا معاهدات الحماية .

— وان فكرة عدالتين متميزتين بوضوح وتابعين لسلطتين تقود منطقيا الى تحديد مجال معين بدقة لكل واحدة منهما .

— وان المعيار الدقيق الكفيل بالفصل بين هاتين العدالتين كما ينبغى ان يتمثل منذ البداية فى جنسية المدافع .

— وهذه القاعدة لم تطبق الا بصفة جزئية ولم يكف ذلك بل شوهد بمرور السنين انتزاع مستمر فى حيز العدالة التونسية رغم ما ابدى رجال القضاء التونسيون من ادلة على كفاءتهم ونزاهتهم .

— وان قضايا عديدة وقع سحبها من دائرة نظر هذه العدالة مما يشكل **نيلا خطيرا من معاهدات الحماية وعدم احترام لمبدأ السيادة المزدوجة بتونس** .

لذا يطلب المجلس الملى :

1) — توسيع نطاق المهام المناطة بعهدة الحكام التونسيين وتوسيع ميدان اهلية نظرهم وذلك بتطبيق مقياس مضبوط يثبت بوضوح اختصاصات السلطة القضائية .

2) ـ الاكثار من عدد الحكام التونسيين وتوسيع دائرة اختصاصهم .

3) ـ سن قانون اساسى يضمن الاستقلال الكامل للحكام اثناء قيامهم بمهامهم .

4) ـ تعميم الاصلاح المتعلق بحكام النواحى فى كامل البلاد التونسية .

5) ـ وضع قانون تونسى للتجارة .

6) ـ وضع قانون للاجراءات يخص محاكم الاحوال الشخصية.

7) ـ وضع قانون لتنظيم القضايا التابعة لهذه المحاكم .

وعلى مستوى التعليم

ـ يعتبر المجلس القومى ان الرأى العام التونسى لم ينفك منذ عدة سنوات يطالب بادخال ونشر التعليم الاجبارى فى تونس وذلك بغية ضمان تطور الشعب .

ـ وزيادة على هذا المطلب الاساسى يلاحظ ان جميع السكان على اختلاف طبقاتهم يجدون حاجة الى التعلم لا شك فيها .

ـ وانه الى حد الان ـ لم تقع الاستجابة الى هذه الحاجة الا بفتح مدارس ابتدائية عددها غير كاف مما ادى الى مشهد مؤلم يتجدد فى مطلع كل سنة دراسية بسبب رفض عدد كبير من الاطفال الذين لم يظفروا بمقاعد لهم فى المدارس .

ـ وانه لمن الحيف طرد التلاميذ من المدرسة الابتدائية عند ما يبلغون سن الخامسة عشرة دون أن يتموا دراستهم مع العلم انهم لم يقبلوا فى سن الخامسة او السادسة وذلك تطبيقا لتراتيب جديدة معمول بها الان .

وحيث ان اللغة العربية ـ وهى لغة البلاد القومية ـ مازالت تدرس بطريقة غير كافية كما لو كانت لغة ثانوية وهى تعد فى الامتحانات مادة اختيارية ثم انها قليلة الوزن والاهمية فى الادارات التونسية رغم كونها لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية .

ـ وان الوضع يمثل اهانة دائمة للشعور القومى للتونسيين كما انه اعتداء خطير على المبادىء القانونية للحماية .

ولهذا يطلب المجلس القومى :

1) ـ تمكين التونسيين من التعلم الاجبارى .

2) ـ التعليم الاجبارى للغة العربية فى جميع المستويات وتوسيع نطاق هذا التعليم .

3) ـ اعتبار اللغة العربية هى اللغة الرسمية قانونيا وفعليا وتعميم استعمالها فى جميع الادارات التونسية .

4) ـ حرية التعليم فى تونس .

وعلى المستوى الاقتصادى

ـ يعتبر المجلس الملى ان اقتصاد البلاد التونسية يعانى من الازمة العالمية ومن ازمة ترجع اسبابها الى اوضاع محلية بصفة اخص.

وان هذه الالام المرتكمة تجعل البلاد فى خطر متزايد وتوجب على الحكومة استعمال علاجات خاصة زيادة عن العلاقات العامة المتداولة.

ـ وتجدر خاصة الملاحظة ان التونسى قد ازداد فقره من جراء نظام قمرقى لا يساعده على النشاط لا فى مستوى التصميم ولا فى مستوى التطبيق بل بالعكس يكون عائقا لنهوضه الاقتصادى .

ـ ثم ان النظام الجبائى الجائر وطرق الاستخلاص التعسفية تزيد فىافتقار جمهور التونسيين بصفة متواصلة وتفضى الى تنقل الثروات لفائدة بعض الاقطاب (من ارباب الشركات او المشاريع الصناعية) .

ـ وينجم عن هذا الوضع نقص كبير فى الطاقة الاستهلاكية للسكان مما يؤثر فى الانتاج ويزيد فى البطالة فتختل الحالة الاقتصادية تماما وتقود البلاد الى الافلاس ولهذا يطالب المجلس الملى :

1) ـ بوضع حد للبؤس الفظيع الذى يتخبط فيه الريفيون فى الجنوب والجنوب الغربى من القطر وذلك

أ ـ باتخاذ اجراءات صارمة لضمان تموين السكان من جراء انعدام الصابة بصورة تكاد تكون كلية

ب ـ بتطوير المشروع القاضى بالتنقيب عن المياه والانتفاع بها

ج ـ السهر على تربية الماشية وحمايتها اذ هى مورد اساسى للرزق وعنصر من عناصر الاستقرار بالنسبة لسكان الجنوب .

2) ـ بتطبيق التشريع الاجتماعى وقانون الشغل الجارى به العمل فى فرنسا على البلاد التونسية .

3) ـ بالتخفيض من وطأة الضرائب لصالح عامة الشعب وذلك بالغاء الاداءات غير القارة على مواد الاستهلاك

4) ـ بتاميم الصناعات الكبرى (الكهرباء ـ الغاز ـ المناجم ـ حافلات النقل الخ...) لصالح الدولة التونسية .

5) ـ بمقاومة الازمة الاقتصادية بانشاء صندوق للبطالة وتنفيذ مشروع الاشغال الكبرى بغية القضاء على البطالة

6) ـ المساواة فى المرتبات والاجور بين الفرنسين والتونسيين (اذا استوى العمل استوى الاجر) .

7) ـ مشاركة التونسيين فى الانتفاع باراضى التعمير التابعة لادارة الفلاحة التى لا ينالها الآن الا الفرنسيون .

8) ـ بتحسين مستوى الفلاحة التونسية بتوفير القروض لصغار الفلاحين ومتوسطيهم .

9) ـ السماح للفلاح والتاجر والملاك بتأجيل دفع ديونهم ووضع حد للعقل التى يتعرضون اليها بغية انقاذهم من الافلاس المحتوم .

10) ـ احترام القانون الاساسى للملكية التونسية (الاحباس الخاصة والاراضى الاشتراكية) .

تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق 3 ـ الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا I ـ الحوار 1936 ـ 1938 . دار العمل تونس 1979 ص 31 الى 41 .

الحالة الاقتصادية والاجتماعية بتونس في الثلاثينات

المجاعة فى البلاد التونسية

كنا شهرنا ، فى الابان ، بتهاون الحكومة والهيئات المنتخبة ازاء المشكلة الاقتصادية الناشئة عن ازمة عالمية من الخطورة بمكان قد انتابت بلادا فقيرة توالت عليها اعوام الجدب وانهكت طاقاتها الجوهرية سياسة توطين فاشلة .

وشهرنا بالموقف الغريب الذى وقفته الحكومة اذ رات ان تجعل حلولا مختلفة لقضية واحدة جوانبها واحدة سواء فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية او المصالح التونسية المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا . اما الاولون فقد اغدقت عليهم القروض الاستثنائية والمنح المنوعة المختلفة ، بحيث ان العملية كانت عملية انقاذ منظم واسعاف حازم عهد بها الى ادارة خاصة قد عززت بقروض وافرة مستمدة من ميزانية الدولة ، واما الآخرون الذين انهكتهم الازمة مثل الاولين او اكثر فقد اختير لهم سلوك خطة التصدق عليهم بصدقات عهد بتوزيعها الى مبادرة السلط المركزية حسب ما تشتهيه الادارة المركزية .

بل قد تجاوز الامر هذا الحد . فعندما اقترح الدكتور التلاتلى ، وقد حرك التأثر الحق من امساك لجنة المالية عن تقرير اى نصيب

لسكان الوسط من ميزانية تبلغ قرابة 600 مليون ـ ابرام قرض متواضع ، لفائدة هؤلاء المنكوبين ، قدره ثمانية ملايين ، عمدت الحكومة الى استعمال كل الوسائل لاحباط تلك المحاولة . فقدمت كافة انواع «التطمينات» وتقدمت باجمل الوعود حتى لا يرسم دانق بالميزانية ٠ وفعلا كان نصيب اقتراح الدكتور التلاتلي الالغاء ٠ واكتفى القسم الاهلي (من المجلس الكبير) بعد تطهيره . وتخليصه من مضايقات ذلك الرجل المحرج ، بمجرد تصريح من الحكومة تؤكد فيه بانها مهتمة بمواجهة الصعوبات الناشئة عن الحالة الاقتصادية الراهنة وإنها عازمة على اتخاذ التدابير العاجلة لتسديد الحاجيات الثابتة » .. فاستغرب الدكتور التلاتلي من امساك القوم عن اتخاذ اى قرار لاعانة سكان الوسط الذين تضرروا من الازمة الضرر البالغ وصغار الفلاحين الذين يموتون جوعا ٠٠٠٠٠

وقد ظهر لنا من المفيد ان نرجع الى أحداث بلغت من الخطورة ما بلغت حتى يتصور قراؤنا على ضوء ما انجر عنها من العواقب المتوالية وما نزل فى كل مكان من النكبات على طبقة صغار الفلاحين فتكت بهم المجاعة ، تفاهة التدابير التى قررها قسمنا الاهلي من المجلس الكبير لمقاومة تلك الآفة الرهيبة ٠٠٠٠

سبق من الصحافة العربية ، قبل اجتماع المجلس الكبير ، ان لفتت الانظار الى خطورة الحالة واقترحت اتخاذ التدابير السريعة التى من شانها تلافى الوضع .

«فالنهضة» على الخصوص نشرت سلسلة من مكاتبات مراسليها الجهويين والحت الحاحا متزايدا يوما فيوما واصفة نكبة صغار الفلاحين الاهليين الذين اضطروا الى بيع البقية الضئيلة التى ابقاها لهم المرابون من مكاسبهم لاقتناء قوت ابنائهم اليومى .

ومن كافة انحاء الايالة ـ من تاكلسة ومن قليبية ومن قفصة ومن قلعة سنان ومن المكنين ومن ابه قصور ومن تاجروين وغيرها ـ ما انفكت الرسائل تتوارد متضرعة للحكومة ان تتدخل بسرعة لمقاومة آفة تنتشر فى اعماق الاغلبية الساحقة من الاهالى الذين تنال منهم الازمة بصورة خاصة نظرا للفقر المزمن الذى اصبحوا عليه بعد الاستغلال الاستعمارى المسلط عليهم منذ نصف قرن .

فترى كل مراسل من المراسلين ، يحذر السلط العامة بلهجة بريئة صادقة تاخذ بمجامع القلوب ، مغبة سياسة الامتيازات الشنيعة فى هذه الظروف شناعة خاصة والتى سوف يترتب عنها حتما شتنان بين الذين يسهرون بجهودهم فى مختلف الميادين على حياة المجتمع، ولكنها صيحة فى واد .

فان التضامن الوثيق الذى يجمع فى البلد الواحد بين كافة الذين يعيشون جنبا لجنب قد ضحى به دون تردد خدمة لمتاهات روحانية ضالة هى روحانية التفوق فقد اخذت الدهشة الناظرين كل ماخذ عندما شاهدوا الحكومة المسؤولة عن مصير هذا البلد ترصد الملايين من ميزانية الدولة لمساعدة الاستعمار الرسمى بينما نصيب الفلاحين المهددين بالمجاعة الوعود المبهمة من الادارة .

هناك قوم تخصص لهم مداخيل ثابتة مستمدة من الميزانية الاعتيادية والآخرون يحالون على الموارد الطارئة وغير المضبوطة المستخرجة من خزينة الدولة . هناك قوم تخصص لهم الجوائز الاستثنائية والقروض الاستثنائية ومختلف التسبقات ، وآخرون نصيبهم الوعود المحفوفة بالاشهار وحضائر الاغاثة .

ان الامر خليقا بالتشهير لان تبعاته ثقيلة فى الحاضر وموعظته عظيمة بالنسبة للمستقبل . ولا بد من التفكير فيه لادراك حقائق السياسة العامة والتنبه للاسباب العميقة التى ترتب عنها انحطاطنا بالرغم مما نبذله من الجهود للانسجام مع الظروف والوسط لبلوغ مستوى الحياة العصرية ومواجهة مقتضيات المزاحمة المتزايدة ضراوة يوما فيوما فى نطاق تلك الحياة .

ومع هذا فقد كان من القسم الاهلى للمجلس الكبير المكون غالبه من اولئك الفلاحين ان صادق على تلك الميزانية واكتفى بالوعود ، وفى ذلك عبرة لمن يعتبر ....

ووجد اناس يدعون المهارة الفائقة ، قد تسببوا فى اثارة تلك الوعود وتخلصوا بما افاضوا به من الحجج الواهية من الحلول الجذرية التى اقترحت عليهم .

نعم كل ذلك شاهدناه فى هذا العام بينما الازمة بلغت اشدها والمجاعة اخذت تفتك بالمنكوبين .

فهل معنى ذلك ان اعضاء مجلسنا الكبير يجهلون ما اصبحت عليه الحالة ؟ هذا ما لا يستطيع احد ادعاءه جديا . فقد كان من تمام (علمهم) بالحالة ان شهروا بانفسهم بمظرها المفزع من اعلى منصة المجلس ، ولكن فى الحقيقة لم يقع ذلك الا اثر انكشاف الحال عند تقديم اقتراح الدكتور التلاتلى .

اما ممثلو الارياف فقد ايدوا الدكتور التلاتلى منذ البداية تأييدا حارا وعن اقتناع صادق .

و «لاحظ السيد الطاهر بن عمار انه من المصلحة حسب رايه ان تجتمع لجنة المالية **حالا** ، اذ بلغه ان الادارة لم توجه الى مراقبة سوق الاربعاء الا ستين قنطارا من الشعير . وكذلك الامر بالنسبة الى عمل ماجر **وقد اصبحت الحالة فى اقصى التازم** » .

« ولاحظ السيد عبد العزيز الباجى ان المسالة تستدعى غاية السرعة . **والمجلس باسره كان ينتظر تقديم الاقتراح . فالمجاعة عمت الكاف حيث مات جوعا 13 شخصا** . وقد ظن فى اول الامر ان بالجهة وباء . اما التقارير التى وجهها العمال والمراقبون المدنيون فقد حفظت بالادارة العامة للمالية ».

« كما نبه السيد ابن رمضان **الى وفيات انجرت عن الجوع فى عمل المهدية** » رغم انه من اخصب اعمال البلاد التونسية ».

غير أنه ما أن تدخل اولئك الذين يعلنـون تأييـدهم لسيـاسة «الانجازات المستعجلة» حتى التف اجماع القسم الاهلى حول حل سلبى وهو ان يضع القوم ثقتهم فى الحكومة ويعتمدون عليها فى ايجاد الحل المناسب وتقدير تاكد الاحتياجات ومقدار الاعانات على ان تستمد من فواضل الخزينة بدون ان تمس ميزانية الدولة . ثم انصرفت الهمم الى اشياء اخرى وتفرق الجمع كل لوجهته مرتاح الضمير بما قام به من واجب .

ولم تبطىء الايام فى ابراز العواقب . فبعـد ذلـك باسابيـع قليلة مات حى كامل بقبلاط جوعا كما اعلم بوفيات فى اماكن مختلفة من الجهات التى اشتدت فيها الحالة خاصة فى الوسط والجنوب . واصبح الهزال الناشىء عن الحرمان عاما . واليوم يخشى انتشار الاوبئة والاجرام والاضطرابات .

وفى تالة والفراشيش اصبح الآلاف من اهل البادية يتبلغون باكل الكلا ويقتاتون «التلاغودة» وهى نبتة وحشية جبلية يستخرج منها دقيق عسير الهضم .

وقد فر عدد كبير من آهالى المثاليث من الكارثة ونزحوا الى الشمال حيث نصبوا خيامهم بمرناق على مسافة 14 كلم من العاصمة يستمدون اسباب المعاش من النهب والسرقات والفواضـل التى يقذف بها اليهم من المزارع المجاورة .

وفى تونس العاصمة نفسها تحت باب سيدى عبد الله نزلت اسر كاملة ، رجالا ونساء واولادا ، باركة كالاغنام مختلطة اختلاط

الحابل بالنابل تلتمس القوت من التسول فى ماواها المرتجل وعلى مقربة منها توجد لوحة اشهارية مضيئة كتب عليها، ثلاجات فريجدات ضرورية للحياة».

انه لتناقض ياخذ بالفكر ويؤلم القلب للفرق بين جماهير اهلية تعوزها الضروريات وجالية اجنبية ثرية قوية مـزدهرة لا تستطيع الاستغناء عن الكماليات .

هذا بينما الجماهير الاهلية ، بالرغم من فقرها المدقع لم تتمالك عن تلبية نداء الفقراء والمعوزين خصوصا منـذ سنـة مضت اذهبت لمساعدة منكوبى الجنوب الفرنسى الذين حلت بهم كارثة اقل ضراوة بكثير من كارثة المجاعة .

ولننظر الآن كيف رات الادارة ان تجابه الاحداث وتقاوم آفة فتاكة كتلك .

حسب الارشادات التى استقيناها من ادارة المالية وزع فى كامل البلاد التونسية منذ بداية الشتاء اى منذ ما يزيد على 6 اشهر . 36.000 قنطار من القطانية (اى الذرة الصفراء) مجانا اى دون 60000 قنطار فى الشهر . وفى نفس المدة وزعت على وجه السلف 22.000 قنطار استجابة لطلبات السلط المحلية . واخيـرا بعشـرت قرابـة 200.000 فرنك بدون روية وحسب التوصيات وضروب المحسوبية المختلفة .

وقد اعترفت الادارة صراحة انها اتخذت فى توزيع الاعانات قاعدة منح 250 غرام للفرد .

وجدير بنا ان نتساءل عن المدة التى اعتمدت لمنح هذه الاعانات لان التوزيعات لم تجدد على ما نعلم ، والكميات الضعيفة من القطانية الموزعة لا بد ان تكون قد نفدت .

ففى بوعرادة مثلا اتصلت كل عائلة بخمسين كيلو من القطانية ولكن مضت على ذلك مدة . وفى تاجروين وزع 14 كيلو بالنسبة للعائلة الواحدة وفى الفحص ـ وهذا من المؤلم ـ عينت عملية التوزيع اولا ليوم الثلاثاء 14 افريل ثم عدل عنها واخرت بمقتضى برقية رسمية نظرا لزيارة رئيس الجمهورية . وقد اضطر الجيــاع المساكين وابناؤهم الى انتظار رحيل الرئيس للاتصال ... باربعة عشر كيلو من القطانية للفرد .

ذلك ما استفيد من الارقام الرسمية والارشادات المستمدة على العين

ولا نظن اننا نقف موقف التشاؤم او سوء النية حين نؤكد ان الدواء دون ما يقتضيه الداء بلا شك ولا ريب ، فان بضعة قناطير من القطانية لا يمكن بواسطتها التغلب على آفة اكتسحت حوالى نصف مليون من البشر وهى تؤذن بالدوام مدة طويلة . والغالب على الظن ان من دورهم انارة الحكومة لم يمدوها بما يلزم من الارشادات وهى لم تكن تتصور خطورة الحالة على حقيقتها بل كانت تعتقد انها ازمة عابرة لا كارثة اجتماعية .

كنا اول من لفت الراى العام التونسى الى قضية المجاعة .

بل اننا بسطنا تلك المسالة الخطرة على الراى العام الفرنسى نفسه ، سواء عند تدخلنا لدى المؤتمر الاخير الذى عقدته جمعية حقوق الانسان وقد كان يضم نواب اكثر من 2.500 شعبة مـوزعة على البلاد الفرنسية او فيما دار بيننا وبين البرلمانيين الذين امكننا التلاقى بهم فى باريس من الحديث فى الموضوع او فيما تم مـن الاتصالات مع الصحفيين الذين لهم على الفكر العام من كبير التاثير ما هو معلوم .

ذلك لاننا استغربنا وتالمنا من موقف الحكومة اذ كان منها تجاه قضية واحدة وازمة عامة نزلت على كافة المتساكنين العاملين بهذه البلاد دون تمييز ان اسرعت الى اغاثة الجالية الفرنسية ، رغم ان هذه الجالية لا تمثل بحال مجموع البلاد بينما لم ترصد ولو دانقا واحدا لمقاومة الكارثة التى حلت بالاهالى .

وقد سبق منا منذ شهر ان قلنا فى نفس هذا المكان من الصحيفة:

«قد اخذت الدهشة منا كل ماخذ عندما شاهدنا الحكومة المسؤولة عن مصير هذا البلد ترصد الملايين فى ميزانية الدولة لاعانة الاستعمار الرسمى بينما نصيب الفلاحين المهددين بالمجاعة الاكتفاء بوعود مبهمة من الادارة .

«فهؤلاء قوم تخصص لهم مداخيل ثابتة مستمدة من الميزانية العادية والآخرون يحالون على الموارد الطارئة وغير المضبوطة المستخرجة من خزينة الدولة ».

فكيف لا يضطر الانسان الى الظن بان هذه الازمة انما يراد منها ان تشتد على الاهالى حتى تبلغ حد الآفة الفتاكة وتساعد الحكومة على ما رسمته من الاهداف ظنا منها ومن دعاة التفوق ان التوطين الفرنسى لا ينجح الا على انقاض العنصر التونسى .

فالازمة اذ تلقى بالفلاح فى بؤرة المجاعة تقتضى عليه بالعجز عن مقاومة الموجة العارمة التى تهدده من طرف جالية فرنسية تعلن يوميا على رؤوس الملا عن عزمها على الحلول محل الاهلى باقصائه اولا عن ارضه ثم الاستحواذ نهائيا على البلاد وادماجها تدريجيا فى صلب البلاد الفرنسية .

وقد كنا اول من شهر بالعواقب الوخيمة التى تؤدى اليها مثل هذه السياسة التى من شانها ان تخرم التوازن الضرورى بين مختلف طبقات السكان وتزعزع بذلك الوضعية الاجتماعية فى البلاد اذ تسعى الى اغاثة اقلية محظوظة بصورة تلجىء نصف صغار الفلاحين الى استنفاد رؤوس اموالهم وتصفية ما بايديهم من آلات الانتاج.

ويطيب لنا اليوم ان نطالع فى جريدة (الدبيش تونيزيان) الشبيهة بالرسمية صيحة فزع صارخة فى وجه الاخطار المحدقة

بالدولة من جراء المجاعة المنتشرة الآن بين الاهالى الذين اشتد بهم الحال كل الشدة واعوزتهم الاعانة الصادقة الناجعة من لدن الحكومة اليكم ما قالته هذه الصحيفة :

« بلغت حالة الاهالى من حضر وبدو بوسط المملكة وجنوبها فى هذه السنة حدا يبعث على الفزع الكبير .

فقد توالت سنتان مجدبتان من حيث المحصول الفلاحى وهلك نصف المواشى او ثلثاها وبقيت صابتان من التمر بدون ايراد مالى اذ لم يدفع الوسطاء اثمانها الى المنتجين وكان من كل ذلك ان انتشر بؤس مخيف يتجاوز كل ما اصاب الارياف منذ عشرات السنين ».

(...)

ان الحقيقة الثابتة هى ان اولئك السكان مهددون بالموت جوعا وهو تهديد فعلى بالمجاعة يؤذن بالإبال سواء بالنسبة للكهول او الاطفال .

«وقد زادت الطين بلة مساوىء الربا»

(...)

«فماذا عسى ان تنتظر الدولة من اولئك السكان الذين بلغ بهم الحال ذلك المبلغ من البلية اذ هناك مشكلة جبائية سوف لا تخلو من انعكاسات خطيرة على توازن ميزانيتنا».

«ولكن قبل مطالبتهم باداء الضرائب لا بد من تحقيق اسباب العيش لاولئك المساكين ».

« لقد استفحل الداء فى عدة مراقبات مدنية ولن تزداد الحالة طيلة الاشهر العديدة الموالية الا خطورة لان الجوع وما ينتج عنه

من العواقب لا ينتظر رحمة المكاتب وتحرك السواكن الادارية ».

واذن فجريدة (الدبيش تونيزيان) لم تتفطن الى وجود مجاعة حقيقية بالبلاد التونسية الا بعد مضى عشرة اشهر .

بيد انى لا اتمالك عن التنويه بما كتبته .

فانه لا سبيل الى التعبير باشد مما عبرت به عن الغم الذى يحيط بكل قلب لم تعمه غشاوة المصالح وبقى مدركا للتضامن الاكيد الذى يجمع فى البلد الواحد بين كافة المتساكنين المساهمين بعملهم ومواردهم فى تحقيق ازدهاره .

ومن السخرية القاسية ان تخرج علينا اليوم «البتى ماتان» بالتفاصيل الضافية عن الثرثرة التى كان بطلها السيد قودياني بباريس للفوز بما يطالب به من تحقيق الرغائب الشرعية لارباب مغارس الكروم الذين لحقتهم مظلمة (يعلمها اليوم الخاص والعام) .

لكن من سيتولى تلبية مطالب الفلاح التونسى الذى يموت جوعا وهى لا تقل شرعية وقد اضحى هو ايضا ضحية يعلم حالها الخاص والعام ويتالم منها الجميع وتنذر بالويل لمستقبل البلاد التونسية ؟

يقينا سوف لن يتولى ذلك السيد قودياني الذى استنفدت اهتمامه المصالح العتيدة الراجعة الى ناخبيه من مزارعى الكروم .

قيل ان الحكم تكهن وحيطة . فقد كان على الحكومة ان تدرك دورها كحكم بين مختلف المصالح الخاصة التى تسعى فى الاستئثار باهتمامها بينما هى لا تتفق بحال مع المصلحة العامة الموكولة الى رعايتها . ان عليها ان تلقى نظرة شاملة على الداء الذى ينهك بالبلاد وتعمل على ان يتقشع الجو المسموم الذى قد يدفع بتونس الى عهد انتفاضات وقلاقل لا ينجر عنها الا تضعضع مركز فرنسا .

ولتكن على يقين ان الحيف فى ايامنا هذه اشق ما يشق تحمله على الانسان وانه لم ينجح قط فى اقامة اى مجتمع يستطيع الحياة وانه خرب جميع الانظمة التى اتخذته اساسا للحكم ، وان الوقت لا يساعد بحال على ادخال ذلك المبدا فى مجال العادات المالوفة بل يزيدها شناعة يوما فيوما ويثير عليها الضمائر بشدة تزداد على مر الايام . وعليها ان تتذكر ان كل المراحل التى قطعتها البشرية فى سبيل التقدم كانت تتميز بالكفاح ضد مختلف الوان الحيف والامتيازات وان التقدم نفسه انما كان دوما عبارة عن القضاء على ذلك الحيف وتلك الامتيازات.

وعندما تقتنع الحكومة بهذه الحقائق التى انبنت عليها قوة المدنية الغربية واشعاعها وتسلك سياسة مساواة واخوة اقرب الى المنطق السليم قوامها احترام الذات البشرية ومصلحة البلاد الحقيقية اذاك يتوطد الامن العام بصورة اوثق مما يؤمل من الاضطهادات التى يطالب القوم بتسليطها على كل من اختار قول الحق مهما كان مرا .

الحبيب بورقيبة

صوت التونسى (La Voix du Tunisien) 2 و 9 ماى و13 جوان 1931 . (صدرت هذه الفصول بالفرنسية ووقع تعريبها ضمن سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية . وثائق 1 — الحبيب بورقيبة — مقالات صحفية 1929 — 1934 . دار العمل ، تونس 1979)

الساحل فى حالة احتضار

اتجه اصحاب الزياتين ، بعد الفلاحين والنساجين الى سفارة فرنسا ، يتذمرون من التدهور ويتضرعون ، حتى تمـدهم السلط العمومية باعانة جدية للتغلب على الازمة .

وكما سبق للفلاحين والنساجين كـان مـن نصيب اصحـاب الزياتين ان ارجعهم بخفى حنين ولكن بلطف متناه مقيم عام لا يملك حكمة الخطاب ، وهمه الاكبر ان لا يشتمل الوفد الا على اقل ما يمكن من الاشخاص .

قال اهل الساحل فى عريضتهم المؤثرة : «**وجهنا انظارنا الى دار فرنسا وحدثتنا انفسنا انه من المستحيل ان لا تصدر عنكم بعض التضحيات لاخراجنا من المازق آملين ان تتخذوا فى اسرع وقت القرارا تالجريئة التى تقتضيها خطورة الحالة**».

واملنا نحن ان يكون اهل الساحل قد ايقنوا اليوم ان القرارات الجريئة ليست من نصيب السد مانصرون .

انه يتوهم انه حل بمهارة فائقة هذه المشكلة البالغة اقصى الخطورة .

وكانه لا يشعر ان كامل الساحل اصبح مقضيا عليه ، بالافلاس الكامل فى اجل قريب من جراء تخليه عن القيام بعمل مجد وامعانه فى سلوك سياسة المماطلة ، على ان ابناء الساحل لا تعوزهم رباطة الجاش ولا التضحية ، فهم اهل كد وثقات دابهم ان لا يعتمدوا الا على انفسهم ، لكن فتكت بهم اليوم ازمة عالمية تتجاوز ما اوتوا من قوة .

فقد تحملوا طوال اعوام عديدة ضآلة المحاصيـل بـدون اى تململ او ضيق صدر وامكنهم بفضل صبرهم على وطـاة البؤس والحرمان ان يثبتوا امام كل الكوارث الطبيعية .

واليوم وقد اسعفهم الحظ بمحصول على غاية من الوفرة كانوا يؤملون بفضله تسديد ديونهم اصبحوا مهددين بالافلاس من جراء المضاربات الفظيعة التى قضت على اسعار الزيوت بالانحطاط .

وعبثا حاول الوفد لفت نظر الحكومة الى الصبغة المصطنعة التى اكتستها الاسعار بالبلاد التونسية

فسعر الزيت اليوم فى الخارج حسب ما جاء فى العريضة ستمائة فرنك للقنطار بينما هو فى تونس لا يعدو مائتى فرنك مع انتفاء الرغبة فى اقتنائه .

وهناك ، من جهة اخرى ما يثبت بوضوح دور المضاربين فى الانخفاض غير العادى الذى لحق الاسعار ، وهو ان المحاصيل فى العالم دون متوسطها العادى وخصوصا فى إيطاليا .

وبالنظر الى هذه الاسباب فانه من المنتظر بصورة قطعية ان ترتفع الاسعار فى المستقبل القريب جدا .

فالمسالة تنحصر اذن فى تمكين الفلاح من الصمود ريثما ترتفع الاسعار بحكم قاعدة العرض والطلب فى نطاقها الطبيعى .

ولكن ما يجرى الآن هو نقيض ذلك على خط مستقيم .

فالمنتج تضغط عليه الضرورات الاكيدة ويهدده المرابون المتواطئون مع المضاربين بتنفيذ الاحكام وتضيق عليه السلط المكلفة باستخلاص الضرائب الخناق كانما هى متواطئة مع المرابين ، بحيث يتعذر عليه الانتظار فيضطر الى بيع محاصيله الفلاحية كلفه ذلك ما كلفه ويعرضها كلها فى السوق حيث كاد الطلب ان يكون منعدما . وبذلك يشارك فى انهيار الاسعار التى هى تافهة بعد ، ويرجع الغنم الكبير من ذلك الى المضاربين .

واذا اتفق ان تردد المنتج او تظاهر بالمقاومة فان عون التنفيذ يتولى العملية التى تنتهى باطراد الى تجريد الفلاح المسكين من ارضه بدون كبير نفع للدائن .

وما جاء اهل الساحل يطلبون اعانة الحكومة الا للثبات فى وجه الكارثة وانتظار الفرج.

وكان من الواجب ان تتجسم الاعانة فى خمسة تدابير جذرية ، من الوسائل المتعارفة فى جميع الدول التى تمسك بزمام أمورها حكومات قومية مهتمة بمصالح رعاياها .

فأول الوسائل ان التدابير المقترحة ستعين على تنشيط الطلب فى السوق ورفع مستوى الاسعار ، وذلك بان تشترى الحكومة جزءا من محصول السنة الحاضرة وتحذف الاداء الموظف على التصدير وقدره عشرون فرنكا على القنطار .

والثانى يرمى الى التخفيف ، تخفيفا محسوسا ، من التكاليف الجبائية المقررة سنة 1926 التى اشتدت وطاتها على الزيتون وبذلك يقع الضغط على تكاليف الانتاج وتصبح الاسعار اجزل فائدة للفلاحين .

واخيرا مجموعة ثالثة من التدابير من شانها ان تسمح لاولئك الفلاحين باحباط مناورات المضاربين بدون اضطرار الى بيع محاصيلهم حتى تستقر الاسعار فى المستوى الطبيعى المتناسب مع واقع السوق العالمية ، وذلك بايداع المحاصيل فى المخازن الدولية ضمانا للديون وبتعميم القروض الموثقة برهن على المدى الطويل او المتوسط .

الحبيب بورقيبة

العمل التونسى (L'Action Tunisienne) 7 ديسمبر 1932

(تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق I ـ الحبيب بورقيبة ـ مقالات صحفية • 1929 ـ 1934) •

الساحل يستغيث

بعد مضى 55 سنة على الحماية تكتظ جهات كاملة من البلاد التونسية بالتكايا وهى عبارة عن محتشدات واسعة تقضى فيها الاف من الخلائق البشرية من رجال ونساء واطفال ما تبقى من حياتهم فى حالة من البؤس والتعاسة بقسط زهيد من الذرة والزيت .

وان كل الذين مازالت فى نفوسهم بقية من العاطفة الانسانية وكل من لم تعمهم الانانية والاحكام المسبقة قد هالهم منظر هذه الجموع من سكان الوسط والجنوب المحكوم عليهم بموت بطيء محتوم ولا ادرى هل ان اصحاب الامتيازات الذين ينزوون فى ابراجهم العاجية ويتجاسرون رغم ذلك على ذكر « حقوقهم المكتسبة » هل انهم يدركون الى أى حد يسيئون الى بلادهم •

لا ادرى هل يدركون انهم يتحملون وحدهم مسؤولية القطيعة العظمى التى تقترب والتى لم تتأخر مع الاسف طويلا اذا دامت الحالة على ما هى عليه فالحالة تزداد خطورة يوما بعد يوم •

واليوم اصبحت الكارثة التى تبيد منطقة جلاص تهدد باكتساح منطقة الساحل .

وفى المدة الاخيرة تدفق فى مدينة سوسة جمع من البائسين قد برح بهم الجوع فذهبوا زمرة واحدة يطرقون باب المراقبة المدنية ليصرخوا صرخة التعاسة وليطلبوا قليلا من الخبز .

ولما قرعهم الصبايحية بعصيهم رجعوا متقهقرين فى حالة من الفوضى نحو ابواب المدينة وهاهم حاليا رابضون تحت سور مدينة سوسة مكونين خطرا حقيقيا يهدد المدينة التى عجت اليوم بالمتسولين.

وفى يوم 4 جانفى الفارط تقدمت امام ابواب المراقبة المدنية زرافات من الخلائق الحفاة العراة من بين اولائك الذين وقع طردهم من حظائر البلدية وبالفعل فقد اتصلت السلط المحلية باوامر صارمة جدا تقتضى بالتخفيض من عدد المستحقين للاغاثة وعدد المسجلين بحظائر الصدقة والذريعة التى تذرعت بها السلط هى أن القادرين على العمل يستطيعون فى المستقبل ان يشتغلوا بحراثة الارض او خدمة الزياتين خاصة أن هذا القرار قد وافق صدوره نزول الامطار •

وصحيح ان اغلب هؤلاء البائسين هم من ابناء الساحل الاصليين الذين كانوا عملة فلاحيين وكانوا دائما يعيشون من خدمة الزيتون•

لكن فى هذه السنة استغنى ملاكو الزياتين عن خدماتهم بسبب أفتقارهم الى المال المتداول • وهكذا نرى فى الساحل مساحات شاسعة من الزياتين مهملة لا تحظى بأية عناية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الاغلبية الساحقة او تكاد من العملة الفلاحيين قد ضيق الجوع عليهم الخناق لانهم لم يجدوا اى شغل فاصبحوا عالة على الميزانية تنفق عليهم نفقات غير منتجة •

وازاء هذه الحالة التى تنذر بالكارثة نلتفت الى الحكومة ونقول لها ما يلى :

لا يمكن لهذا الوضع ان يدوم وان السيل سيطفح بعد بضعة اسابيع واذا ما فكرتم فى توزيع الذرة على جميع العاطلين فى الساحل فان الميزانية كلها ستنفد ولا يمكنكم وضع حد للمجاعة او على الاقل المجاعة المستوطنة فلماذا لا يقع تغيير النجدات التى تدفعونها عينا وتوزعونها فى شكل صدقات تذهب بالاموال سبهللا لماذا لا يقع تعويضها بمصاريف منتجة يمكن بعد ذلك استرجاعها .

لماذا لا تمنح لاصحاب الزياتين المزروعة فى مساحات هامة قروض موسمية تمكن من القضاء على البطالة وتضمن فى الوقت نفسه للبلاد صابة محققة وغزيرة بالنسبة للسنة المقبلة .

وقد كانت فيما مضى مؤسسات تمنح اصحاب الزياتين فى كل سنة قروضا موسمية كانت فى الواقع متواضعة ولكنها مجدية الى حد كبير .

وكانت هذه الصناديق تمول جزئيا بفضل ضريبة اضافية يدفعها ان يرجع القروض الموسمية .

ولم يكن يسمح للفلاحين بالشروع فى جنى الزيتون دون ان يكونوا قبل ذلك قد قضوا ما بذمتهم وصفوا حساباتهم مع الصندوق.

ولهذا كانت المخاطر محدودة حدا ادنى

ومنذ ان استولى الصندوق العقارى على الصناديق الاحتياطية والمؤسسات المماثلة وابتلعها وقع الغاء القروض الموسمية واذا كان السيد قيون لايريد ان يمتلىء الساحل « بالتكايا » هو بدوره فعليه ان يرجع القروض الموسمية .

اننا نقترح عليه هذا الحل وله ان يدرسه بمعية مصالحة وان يعدله ان لزم الامر وان يقلبه من جميع وجوهه وينظر الى ابعاده وتأثيراته على الميزانية .

فبالخمسين مليون التى منحتها فرنسا بعنوان الاشغال الكبرى وباموال الخزينة التى يستعملها المراقبون المدنيون لحظائر المراقبات المدنية وللنجدات التى تدفع عينا يستطيع ان يتصرف تصرفا كافيا لايقاف سقوط البلاد فى الهاوية والشروع فى تقويم الوضع .

فاذا كانت صابة الزياتين فى السنة المقبلة حسنة ولن تكون حسنة الا اذا وقع تعهد الزياتين بالخدمة والعناية فالساحل يكون عند ذلك قد نجا .

لكن من واجب السيد قيون «Guillon» ان يقضى على مقاومة اصحاب الدواوين الذين فضلوا دائما حلول الكسل التى لا تكلفهم اى عناء والحلول الوقتية وشتى وسائل التخلص .

فما عليه الا ان يأخذ موقفا جازما صارما ازاء هذه النزعة البغيضة اذا كان لا يريد ان يكون مغرق الحماية ومقيم الافلاس والكارثة و « التكايا » .

الحبيب بورقيبة

العمل التونسى (L'Action Tunisienne) 14 جانفى 1937
(تاريخ الحركة الوطنية التونسية ـ وثائق 3 ـ الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936 ـ 1938 ـ الحوار 2 ـ دار العمل ـ تونس 1979) .

انشقاق الحركة الوطنية التونسية والصراع بين الحزب الدستورى «الجديد» والحزب الدستورى «القديم»

قــرارات
لمؤتمر قصر هلال

بعد ان استعرض المؤتمر الدستورى المجتمع الآن (بقصر هلال) بصفة قانونية وبطلب من اغلبية الشعب ، اعمال اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى .

وبعد ان نظر فى اسباب الخلاف الذى وقع بين اعضائها .

وبناء على ان هذه الاسباب تتعلق بالبرنامج السياسى للحزب ومبادئه الاساسية وطرق العمل فيه .

وبناء على انه اتضح جليا ان المستبدين بالامر من اللجنة التنفيذية قد ابدلوا برنامج الحزب الاساسى الذى قــرره المؤتمر المجتمع بالحاضرة فى العام الفارط ببرنامج غيره لا يوافق الفكرة الدستورية والروح الجديدة التى دبت فى الشعب .

وحيث تايد ذلك بما جاء بجريدة «الارادة» التى لم تنشر لحد الآن برنامج المؤتمر الفارط بل تعمدت نشر غيره فى عددها الاول بدون استشارة الشعب .

وبناء على ان بقية اعضاء اللجنة التنفيذية قد ساروا بالحزب في طريق الضعف والاستسلام حسب عادتهم في الماضي ولم تطلع الشعب على ذلك .

وحيث ثبت ذلك من تبرئهم في الماضي حتى من الفكرة الوطنية ، حسب صريح عريضة قدمها وفدهم في سبتمبر عام 1924 واخفيت عن الشعب وقد جاء فيها قولهم «اننا لسنا بوطنيين» .

وحيث تايد ذلك في الحاضر اذ تبرؤوا وبرؤوا الحزب من رجال الحركة الناشطين ومن لهجة الجرائد الوطنية الناطقة باللسان الفرنسي فخانوا بذلك نفسية الشعب وزوروا على الشعب التي لم تدخل هؤلاء الرجال في هذه اللجنة الا للتضامن معهم في عملهم الحق ولهجتهم الصادقة ، وحاولوا استغفال الشعب فقرروا اخفاء تلك الخيانة عن الامة وابقاءها سرا مقبورا .

وبناء على انهم بصنيعهم هذا تعمدوا مغالطة الشعب التونسي والحكومة في آن واحد فاضاعوا بذلك جهود اربعة عشر عاما بذلت الامة فيها كل غال ونفيس .

وبناء على ان هؤلاء القوم طالما دعوا الى المفاهمة وطولبوا من طرف الشعب بعقد هذا المؤتمر فامتنعوا امتناعا كليا فرارا من المفاهمة وتملصا من الحجة والبرهان .

وبناء على انهم والوا الطعن في الرجال العاملين ، ملصقين بهم شتى التهم والاباطيل للتنقيص من كرامتهم ، مع عجزهم عن اثبات ما يفترون وتحقيق ما يدعون فثبت بذلك واتضح عدم صلاحيتهم للاستمرار في ادارة شؤون الحزب .

فلذلك كله :

قرر المؤتمر بعد المداولة حل اللجنة التنفيذية القديمة ورفت اعضائها من الحزب .

(تاريخ الحركة الوطنية التونسية . وثائق 2 الدستور الجديد ازاء المحنة الاولى . دار العمل . تونس 1979 . ص. 35 الى 37) .

المنشور
الموجه الى الشعب الدستورية غداة المؤتمر

تونس في 13 مارس 1934.

الى السيد محمد قاسم بطوزة.

وبعد اعلمكم بان المؤتمر فوق العادة للحزب ، المجتمع بقصر هلال يوم 17 ذى القعدة 1352 (2 مارس 1934) قد قرر ، في جملة ما قرر ، حل اللجنة التنفيذية القديمة مع رفت اعضائها من الحزب وتعويضها بديوان سياسي يتركب من السادة :

محمود الماطرى : رئيس

الحبيب بورقيبة : كاتب عام

الطاهر صفر : كاتب عام مساعد

محمد بورقيبة : امين مال

البحرى قيقة : امين المال المساعد .

وانتخب المؤتمر مجلسا قوميا مكلفا بمراقبة اعمال الديوان السياسى يتركب من عشرين عضوا ، خمسة عشر منهم يمثلون داخل الايالة (1) وخمسة يمثلون العاصمة وهم السادة :

محمد بوزويته ـ الحبيب بوقطفة ـ الطاهر الراشدى ـ الحاج البشير بن فضل ـ الشاذلى عطاء الله ـ محمد الجلاصى ـ محمد بعيزيق ـ الشاذلى قلالة ـ الهادى شاكر ـ محمد قلنزة ـ يوسف الرويسى ـ محمد الجربوعى ـ الحاج عبد المجيد بن ذياب ـ صالح شعبان العجيمى ـ محمد الجعايبى ـ الطاهر بوتورية ـ صالح العباسى ـ محمد بنور ـ جلول بو العوالى ـ وبلحسين بن جراد .

وقد صادق المؤتمر ايضا بصفة وقتية على النظام الداخلى ريثما تفتح مناقشته من طرف الشعب والمصادقة عليه بصفة نهائية من طرف المؤتمر المقبل .

وسيصلكم فى اقرب وقت الكراس الذى تقرر نشره عن مداولات المؤتمر مصحوبا بنسخة من النظام الداخلى .

فالرجاء حينئذ ان توجهوا فى المستقبل جميع مراسلاتكم الى الكاتب العام الجديد بالعنوان المذكور اعلاه (1) .

كما ارجوكم ان تعلمونى ببلوغ هذا اليكم والسلام .

الكاتب العام للحزب

الحبيب بورقيبة

(تاريخ الحركة الوطنية التونسية ـ وثائق 2 الدستور الجديد ازاء المحنة الاولى ـ دار العمل تونس 1979 : ص 38 ـ 39) .

الصراع بين الحزب الدستورى الجديد والحزب الدستورى القديم

... زارنى الحبيب بورقيبة ومعه اعوانه : الطاهر صفر ، البحرى قيقة ، صالح بن يوسف ، سليمان بن سليمان ، الصادق بوسفارة لاقناعى بوجهة نظرهم فى الوفاق فعرضوا على انهم يقبلون بايجاد لجنة عليا تكون وسطا بين الهيأتين بشرط أن تقصى اللجنة التنفيذية أربعة من اعضائها وهم : على بوحاجب ، محى الدين القليبى ، الشادلى الخلادى ، المنصف المستيرى . فقلت لقد كنت سمعت من أعضاء اللجنة التنفيذية مثل هذه الرغبة فى اقصاء اربعة منكم عن الديوان السياسى واقنعتها بوجوب العدول عن مثل هذا الطلب الذى لا يبعد الى ان يعيدنا الى ما نريد الخروج منه من شقاق وشغب ووقع الاتفاق على الاتحاد بين الهيأتين دون اقصاء أى أحد منهما فلماذا تريدون هدم ما بنيتموه بأيدكم من قبل ، فقالوا كنا يومئذ اقلية والآن وقد تكاثرنا وبلغ الداخلون فى حزبنا خمسين ألف نسمة يسعنا ان نستغنى عنهم كلهم فضلا عن البعض منهم فقلت وكيف تستطيعون ان تستغنوا عن 200.000 نسمة المنضوين تحت لوائهم وما انتم الا اقلية بجانبهم فقال الحبيب بورقيبة هذا رقم غير صحيح وليس لهم مائتى رجل ويمكنك ان تقف على ذلك بنفسك يوم تخرج لزيارة البلاد التونسية فتجد الناس جميعا واقفين تحت الويتنا ، فقلت اود ان أرى ذلك فاتفقنا على الابتداء بزيارة مركز وسط فى البلاد التونسية واتفقنا على ان تكون هذه الزيارة الى عمل السواسى وجعلنا موعد هذه الزيارة يوم السبت 4 سبتمبر 1937 بشرط ان يكون اتباع كل من الهيأتين منفصلين عن بعضهم كل فى ناحية حتى نتبين الاقلية من الاكثرية والتمس الحبيب بأن لا تقتصر هذه الزيارة على عمل السواسى بل نتبعها بزيارة انحاء اخرى من البلاد التونسية فوافقته على ذلك واقترحت تعيين يوم قبل الخروج يجتمع فيه اعضاء الهيأتين لتقرير المراكز التى نزورها فى هذه الرحلة فأبى الحبيب ان يوافق على هذا الاجتماع فقلت لا ارى لى منه بدا وهنا التفت الدكتور بن سليمان الى الحبيب وقال له لنجتمع

بهم ونسخر منهم فانتهرته وانكرت عليه ذلك وقلت اهذه آدابك تأتي
الى بيتي لتتخذ من اكابر القوم سخرية لـك فأخذ رفاقـه يعتذرون له
وانكروا ان ذلك كان منه عن سوء قصد ثم قام هو يستمحنى ويعتذر
عما فرط من لسانه من الهراء فاكتفيت بذلك . وقد آمتد هذا الاجتماع
فى تلك الليلة الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وقبل انصرافهم
ذكرت الحبيب بموعد السفر الذى اتفقنا عليه فقال سأكون لديك فى
الساعة الثانية بعد الزوال اليوم لنسافر مبكرين ونمر بسوسة وسألنى
أن أخبر السيد صالح فرحات بهذا الموعد ثم انصرف مـع اصدقائه .
وبدلا من أن يصدق وعده وينتظر الموعد خف الى السفر للجهات التى
سنقصدها وأخذ يثير فيها فكرة المعارضة للوفاق وأرسـل الديوان
السياسى منشورا الى شعبـه يستثيرها فيـه للتوقيع عـلى نصوص
احتجاجات كتبها لها وطلب منها التوقيع عليها وارسالها الى الصحف
وقد شاهد الناس ما تحمله وما تشمل عليه من صيغ متشابهة وامثلة
متحدة تدل على وحدة المصدر وسوء الادب . وتقدمـت سفرنـا هذه
العاصفة الهوجاء ضد الاتفاق . وجاء موعد السفر وانتظرنـا الحبيب
بورقيبة فلم يأت ولـم يعتذر وسافرنا الى حمام سوسـة ومساكـن
وسوسة وكركر والسواسى فكان يعترضنا فى كـل جهة قصدناهـا
بعصابة من فلتاء المنستير ينقلهم فى سيارات لتهتف ضدنا خارج كل
بلد قصدناه وتقـذف سيارتنـا بالحجارة لايهامنا بذلـك ان الامـة
التونسية فى كل مكان ناقمة على الدعوة الى الوفاق بينما الامة تحتشد
فى كل مكان نمر به تحيينا وتهتف لما ندعوها اليه .

وأخيرا زرت ماطر وفريفيل ومررت بطبرقة والجديدة وغيرها فلم
أجد الا أمة واحدة متضامنة تستمع لدعوة الحق وتستجيـب لداعى
الواجب ولا أقول هذه المرة ان وسائل الديوان السياسى فى مصادمة
دعوة الوفاق لم تتغير بل انها تطورت فى ماطـر الى جمـوع مسلحة
سيقت اليها من باجة وبنزرت وسوق الاربعاء وسـوق الخميس من
المجرمين الذين اسطفتهم عصابة الديوان السياسى لنشر عهد اجرام
دام فى هذه البلاد وفتح باب شر مستطير عـلى الامة وكانـت هـذه
العصابات المسلحة تحتل الطرق وتمنع المارة وتترقب السيارة التى
اركبها لانها مأمورة بالفتك بى والقضاء على وحدثت تلك الكارثة عشية
يوم السبت 25 سبتمبر 1937 . كنت أود أن اختم هذا البيـان بكلمة

حاسمة عن عصابة الديوان السياسى التى حرضت على قتلى ببلد ماطر
ولكن لما وقع ما وقع منها ضدى رأيت من الكرامـة أن أمسـك عنها
وأتركها للأمة التى اصبح واجبا عليها تلقاء كرامتها التى مسـت فى
شخصى ومنزلتى منها وجهادها المقدس الذى اضطلعت بحمـل لوائه
طيلة هذه السنين فهى صاحبة القول الفصل والحكم النزيه العادل على
الذين نكبوها فى سياستها وطعنوها فى سمعتها وضحـوا بمصلحتها
العليا فى سبيل شهواتهم الدنيئة وليس انجع فى مثل هذه المواقف
من حكم الشعوب نفسها على المارقين منها والعائقين لها وحسبنا الله
ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير .

صدر هذا المقال بجريدة **الارادة** لسان الحزب الدستورى
القديم فى 3 اكتوبر 1937 تحت عنوان : **بيان عـام للأمة
التونسية كلمة الزعيم الاوحد الحاسمة** .

كتبه فى 30 سبتمبر 1937 الشيخ عبد العزيز الثعالبى .

الحركة الوطنية التونسية
والجبهة الشعبية الفرنسية

خطاب السيد فيانو* M. Vienot بالاذاعة التونسية يرسم الخطوط الكبرى للسياسة الفرنسية بتونس

1 مارس 1937

* لقد اقتصرت الى حد الان وقد جئت لرحلة دراسية على ابراز كامل الاهتمام الذى توليه الحكومة الفرنسية لتونس وعنايتها بما يعترضها من مشاكل فى قيامها بمهمتها فى شمال افريقيا .

* ولكن الوقت قد حان وانا على وشك مغادرتكم لاحيطكم علما بجوهر ما حصل من انطباعات ولادلكم على نوايا السياسة الفرنسية .

* وهل انا فى حاجة الى التصريح بانى كنت على علم قبل قدومى بان تونس تمر بازمة وهى بالاضافة الى ذلك ازمة قديمة تمتد على وجه التقريب الى كامل ميادين الحياة العمومية .

* وسمحت لى اقامتى رغم قصرها بان افهم بعض المظاهر وان الم ببعض الاسباب بصورة اوضح ٠

* واقنعتنى بان الداء العضال وانه يسترعى منا كل اهتمامنا ولا سبيل الى معالجته الا اذا تصرفنا بسرعة وحزم

(*) بيار فيانو هو كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية المكلف بشؤون تونس والمغرب الاقصي فى حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا

* ينبغي اولا ان نتبين الامر بوضوح اي ان نبدد الاوهام التي يمكن ان تكون قد خلفتها في الاذهان **الخطا القديم لسياسة الادماج بما** تتضمنه من نتائج طبيعية امام الفشل الحتمي اي **التعسف والضغط.** وينبغي اثر ذلك ان نقرر وننجز الاصلاحات التي تضع الامور في نصابها وان نحققها معنى ذلك انه ينبغي ضمان وسائل الحياة العادية للشعب وان نخلق تضامنا فعليا ومتينا في كل الميادين بين فرنسا وتونس .

* وقد خلقت سياسة الانفراج التي تأكد نجاحها خلال هذه الجولة مناخا ملائما بما وفرته من هتاف لفرنسا ، فالمراد الان هو الانجاز .

* هل معنى ذلك اني سأعرض عليكم هذا المساء الاصلاحات الضرورية بالتفصيل ؟ انكم لا تنتظرون ذلك مني اذ يرجع النظر في اتخاذ ما تحتاج اليه تونس من اجراءات الى سمو الباي وللمقيم العام. فبهما ستتم النهضة الضرورية في نطاق تظافر العزائم الذي ينسجم ومبدأ الحماية نفسه ، وكذلك مع الوضع الذي خلقته مشاركة فرنسا في الحياة التونسية في جميع ميادين النشاط العمومي والخاص .

* ولكن ينبغي ان يكون موقف الحكومة الفرنسية معروفا. ان مواطن الخلل الخطيرة التي يجب ان نقوم اعوجاجها منجرة عن شيء من التردد وبشيء من الفتور في تسيير الشؤون الحكومية والادارية وهما نفسهما منجران الى حد بعيد عن قلة الوضوح في سياسة فرنسا مبادىء اساسية .

* واني اذ اقول (سياسة فرنسا) فاني أذكر بمبدأ بسيط وجوهري في آن واحد . ولكن البعض امكنهم احيانا نسيانه . ويتمثل هذا المبدأ في ان فرنسا الممثلة في حكومتها هي التي تمارس الحماية بواسطة المقيم العام وهي وحدها مستودع ما تقتضيه من سلط

وصلاحيات ولا يمكن اذن ان تسيطر الحقوق التي منحها مواطنوها في الايالة على الصالح العام القومي الفرنسي الذي له وحده ان يرسم خطط سير الحماية . وليس من الضروري أن تختلط بعض مصالح الفرنسيين بتونس بصالح فرنسا . وليس على فرنسا مسؤلية الدفاع عنهم الا في صورة عدم معارضتهم المصالح العامة لتونس .

* ولا يصح ان يلمس أي فرنسي بتونس مفهوما جديدا لهذه المبادىء التي لا يمكن لاحد ان يعارضها معارضة وجيهة من ذلك وجوب نبذ فكرة اعتبار الصالح العام التونسي والبلاد ميدانا لفرنسا بينما لتونس حياتها الخاصة في اطار التعاون الفرنسي التونسي وان واجب فرنسا ومصلحتها تفرضان ان نبذل كل ما في وسعنا لضمان ازدهار تونس، وان على الحكومة الفرنسية ان تحرص على بلوغ هذه الغاية .

* ولكن ان حدث خلاف ذلك وزعم البعض الخروج عن هذه النواميس فلن يكون ذلك بالنسبة لي سوى حجة اضافية تؤكد ان هذه المبادىء هي مبادىء السياسة الفرنسية وانها مبادىء سيقع احترامها .

* كما اريد ان اضبط الان الخطوط الكبرى لوجوه التطبيق المتأكدة أكثر من غيرها .

* فينبغي ان ننجز أولا على الصعيد السياسي الاصلاحات التي ينبغي ان تشرك اشراكا فعليا وبكل اخلاص فرنسا مع تونس في تسيير الشؤون العمومية. وينبغي ان يقع دعم هذه المشاركة وتوسيعها وقد وصلت تونس الى طور صارت معه حكومة سمو الباي تغنم غنما كبيرا من جراء قيام مؤسسات جديدة التي تسمح خاصة لذوي الكفاءات واعلاهم ثقافة بالمشاركة بصورة اكمل في ادارة شؤون بلادهم وتضمن للجميع مزيدا من الاستقرار التشريعي .

وعلى ان هذه المسألة قد عرضت على الهيئة العليا للبحر الابيض المتوسط التى ستجتمع فى الاسبوع المقبل بباريس ، وستوفر لتونس ما تقوم به من دراسات عناصر ثمينة لتحسين دواليب المجلس الكبير والغرف المهنية واصلاح المجالس المحلية وتوسيع صلاحيتها وتكوين لجنة استشارية وتشريعية ، وتنظيم مراقبة تنفيذ الميزانية .

* وتتطلب مشاركة الشعب التونسى بصورة مباشرة فى الحياة العامة أكثر من ذى قبل انتشارا أوسع للتعليم العمومى لكى تؤتى ثمارها .

* ولست اجهل ما اثارته هذه المسألة من اهتمام فى الرأى العام بشتى اصنافه ولا المناقشات المتحمسة التى سبق ان اثارتها . ولكن الوقت قد حان للبت فى الامر .

* ما من احد يستطيع ان يرتاب فى الروح التى اتناول بها هذه القضية . فالامر يتعلق فقط فى نظرى بجعل طبقات اوسع من الشعب التونسى تفيد فى اقرب اجل ممكن من مزايا التعليم . بيد ان موارد الميزانية لا تسمح والحال هذه الا بنمو بطىء جدا اذا وجب ان تخصص فقط للنهوض بالتعليم على الصورة التى هو عليها اليوم. فهل سنستسلم اذن ؟ وهل سنحرم شعبا يرتبط عنده البؤس غالبا بالجهل الى حد بعيد من المبادىء الاولية التى يسمح لهم تلقيها بتحسين ظروف حياتهم تحسينا ملموسا ؟ لا يمكن ان اقل هذا . ومهما كانت احترازات بعض الاوساط التونسية معقولة ومحترمة التى تذكر ما وقع القيام به فى فترات اخرى من حملات دنيئة فى هذه البلاد فان من واجب فرنسا ان تتغلب على هذه الاحترازات وان تبين ان نشر تعليم الى جانب تطور التعليم العالى واقل تكاليف يحقق لسكان الريف نتائج مرضية فى انتظار الوقت الذى يمكن فيه لتونس ان تضطلع باعباء تربية قومية كاملة .

* اعلن اذن اليوم ان اربعة ملايين ستخصص لانشاء مدارس ريفية من نوع جديد توفر تعليما اصوليا فى الملايين التسعة المخصصة لمنشآت مدرسية ضمن برنامج استعمال الملايين الخمسين المخصصة هذه السنة للاشغال الكبرى التى ستقدمها فرنسا لتونس .

* واعلن ايضا عن اصلاح ادارى .

* ان نظرة عجلى فى الظروف العامة التى يسير عليها التصرف فى الشؤون الادارية يكشف عن عيوب عميقة ينبغى استئصالها . وعلى الهيئة العليا للبحر الابيض المتوسط ان تهتم فى دورتها القادمة ببعض مظاهر المشكل المشترك بين مختلف بلدان افريقيا الشمالية. وقد وفر من ناحية اخرى تحقيق قام به موظف سام قدم من فرنسا عناصر تقدير اخرى تضاف الى المطلب المقدم للمقيم العام .

* ومع ذلك يمكن منذ اليوم ان يقع التصريح ببعض المبادىء

* ان التناسق مفقود بين الجهاز الادارى بتونس وبين موارد الايالة وهذا الاختلال فى التوازن يزداد خطرا من جراء احتياج بعض المصالح كالصحة والتعليم الى مزيد من التطور .

* وهيكل الادارة المركزية نفسه فى حاجة الى اصلاح ليضمن تنسيقا احسن وليتحسن انتاج المصالح وهى امور يمكن ان يضمنها كذلك تبسيط العمليات الادارية المنجر عن اللامركزية التى ينادى بها اليوم جميع الناس .

* وقد حان الوقت من ناحية اخرى لفتح مجال اوسع بين اعوان الادارات لجيل تونسى شاب يتمتع بتكوين متين بفضل الدراسة ويطلب باستحقاق الحصول على وظائف يرى نفسه قادرا على القيام بها .

* اننا نلبى مطالب لها مبرراتها ولا يمكن لاى عاقل ان يثور عليها وذلك بالحد من كثرة المصالح وبالحد بصفة جوهرية من عتاد اداري مفرط فى الثقل وبتوسيع الدور الذى ينبغى ان يوكل عادة للكفاءات التونسية .

* ولكن توجد ايضا نقطة اهم من ذلك ويتعذر الصمت عنها مهما تكن مؤلمة وذلك ان الشك يحوم اليوم حول نزاهة الادارة بتونس ، واريد ان اعتقد انه شك قد اثارته بعض الاخطاء الفردية ولكن لا بد من وضع حد لهذا . وستتخذ اجراءات وسينال القمع الشديد امكن ذلك كل اخلال يزيد فى اثمه وفى شناعته الخصاصة التى يعانى ويلاتها الكثيرون والمسغبة المخيمة على بلاد جميلة لا تعرف فرحة وفرة المحاصيل الفلاحية الا نادرا .

* وفى هذا الصدد نفسه سيكلف موظفان من فرنسا بمهمة دراسة العقود التى تربط حاليا الدولة التونسية بالشركات الملتزمة لمصالح عمومية . وسيقدمان تقريرا للمقيم العام حول ادارة هذه الشركات وحول الوسائل القانونية لمعالجة مواطن الخلل الواضحة فى الوضع الراهن وذلك اما بتعديلات للعقود ان قبل ذلك المعنيون بالامر او باى الوسائل الثانوية الاخرى .

* ومن بين المهام الاولى التى ينبغى لمثل هذه الادارة المتجددة كيف ذكر ان تقوم بها توسيع استعمار تونس بواسطة التونسيين انفسهم وحمل شعب مجرد فى الوقت الحاضر من وسائل العيش بشكل فظيع على الاستقرار بالارض . ان هذا المشكل اساسى وينبغى ان يضع هذا المشروع فى مقدمة المشاغل الحكومية لمدة سنوات طويلة وان يتمتع باولوية حقيقية فى توزيع موارد الميزانية . وسيرسم مخطط كامل ابتداء من الاشهر القادمة وستضبط مراحله بدقة وذلك فى الوقت نفسه الذى ستحدد فيه الطرق والوسائل المستقلة الكفيلة

بتنفيذه . وستتولى سلطة مركزية الاضطلاع بمسؤولية ما تقدم بيانه ويجب ان يتغلب ايمانها على الصدود الذى يجابه به الارتياب والرتابة والاهمال دائما انجازا من هذا النوع . ان فرنسا تريد من الارض التونسية التى شارك كثير من ابنائها فى اخصابها ان توفر للتونسيين انفسهم ولابناء معمريها فى الان نفسه المورد التى يمكن بفضل العمل المحكم والذكاء والشجاعة ان نستبدل بها من الجدب الذى يكذبه نجاح الاستعمار الرومانى الذى مضى عليه 1800 عاما وكذلك نجاح مجهودنا الخاص .

* ان برنامج الاصلاحات هذا واسع النطاق ويمتاز بجانب وافر من السخاء فلا يقال انه لا يستميل ذوى العزائم الصادقة . وقد قررته الحكومة الفرنسية فى استقلال كامل وبمطلق حريتها ومسؤوليتها كما فعل المقيم العام بالنسبة لما انجزه من اصلاحات بدون ان يمكن ان يدعى احد انه قد ابتزها او حتى طلبها منه او منى .

* واوجه نداء فى هذه اللحظة لمشاركة الجميع . ولا يمكن ان يفهم احد فى فرنسا ان تأتى سياسة قائمة على المزايدة لتفسد العمل الذى رسمته الان والذى نريد ان نتممه لفائدة تونس وباعانة تونس . انا نعرض على الجميع وعلى كل فرد مشاركة صادقة . واذا لزم ان يجيبونا بتصريحات من نوع التى صدرت اخيرا بباريس فاننا نكون مجبرين فى المستقبل على اعتبار الذين يفضلون الفوضى العقيمة على الانجازات المثمرة اعداء لكل تعاون فرنسى تونسى ونكون عازمين من ناحية اخرى على فرض الاحترام بكل الوسائل القانونية لما ضبطه القانون من حدود الاضطرابات المعادية وللدعايات الزائفة .

* ومن واجبى كعضو فى الحكومة الفرنسية ان اؤكد هنا ان ظلم بعض الشركات لن يفقد فرنسا شعورها بالاعتزاز عند ما قدمه بحماس لهذه البلاد افراد من خيرة ابنائها من عمل صعب وغير مسفر فى

الغالب عن غنم عاجل بانها انجزت بواسطتهم عملا تفخر به ولا تسمح ابدا بافساده وهو عمل سيحافظ عليه دائما استمرار الروابط الوثيقة التى تربطها بتونس فى نظام تعاون عضوى لا انفصام له .

* كما ان مشكلة النظام العام وامن الاشخاص لا تطرح بالاضافة الى ذلك مهما قال عنها المنظمون لحملة تضعف بصورة مؤسفة من سلطتنا وتوشك ان تخلق ما يشعرون به من خطر . وسبب ذلك بكل بساطة هو اننا لا نسمح بطرح هذه المشكلة وذلك مراعاة لصالح الجميع وصالح الاصلاحات التى نريد ان نقوم بها على احسن وجه .

* واريد ان اتوجه الان بالاخص الى فرنسيى تونس وان اوجه لهم نـــداء .

* قد عرضت عليكم الان السياسة الانسانية والحرة والجريئة التى نريد ان نطبقها . لقد قرر مقيمكم العام السيد ارمان قيون Armand Guillon الذى جلبت له شجاعته وقيمته الادبية السامية واستقلاله الرائع احترام كل النزهاء ان يحسن تطبيق هذه السياسة. وقد ضمنت له الاستمرار الدائم فى مهامه ثقة حكومة تعرفون استقرارها وهى حكومة تعرف ما اثاره لديكم دائما عدم استقرار الاقامة العامة من تذمرات وجيهة .

* ان له مثلى ومثلكم شعورا عميقا بسمعة فرنسا .

* وهذه السمعة المهددة الان بتـونس عليكم ان تعملوا معنا عـلى انقاذها .

* وينبغى لنـا ولكم لتحقيق هذا الغرض ان نـرجع الى الاصول الحقيقيةلهذا المجد الذى لا يمكن ان يكون سليما ومتواصلا الا اذا اسس على مفهوم العدالة والانسانية طبقا لاسمى التقاليد الفرنسية.

* ومهما تكن الاصلاحات المرغوب فيها متواضعة فهى افضل بكثير من التحرك الظاهرى الذى لا يجدى نفعا .

* ولن يمكن لفرنسا سواء هنا او فى سائر انحاء العالم ان تحافظ على مراكزها التى تستمد منها قوتها الا بقيمتها الادبية وبوفائها لما يكون شخصيتها .

* ولن تؤسس بلاد كبلادنا سلطة دائمة على اساس من الضغط حتى اذا ما اضطرت الى استعماله .

* ان المصلحة والواجب ايضا يحملاننا على تذكر ذلك والنوايا التى صارحتكم بها تستجيب لهما معا ، فافهموها واعينونا .

(تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق 3 ـ الدستور الجـديـد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936 ـ 1938 ـ الحوار ـ I ـ ص. 280 الى 288) .

لائحة السياسة العامة للمؤتمر الثاني

للحزب الدستوري الجديد

ان الحزب الحر الدستوري التونسي الذي عقد مؤتمره الوطني بتونس في 30 ـ 31 أكتوبر ـ 1 ـ 2 نوفمبر 1937 .

قرر ما يأتي :

نظرا الى خيبة السياسة البيروطونية التي كانت مزجا من الحيلة والقوة الغاشمة خيبة جعلت الحكومة الاولى للجبهة الشعبية تجنح في صراحة على لسان أحد اعضائها المسؤولين الى سلوك سياسة الوفاق والتفهم التي لو أتبعت بنزاهة لسارت بالشعب التونسي تدرجيا وبالطرق السلمية نحو التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لا يزال مطمح الحزب ومهمته المقدسة ؛

ونظرا الى ان تلك الحكومة قد اصطدمت في هذا الميدان وغيره ببعض عصابات اقتصادية ومالية منظمة حالت دون تنفيذ ارادة اغلبية الشعب الفرنساوي ، معتمدة في ذلك على تأييد بعض الاوساط الادارية والسياسية ، الامر الذي حقق خيبة الحكومة الحاضرة ؛

ونظرو الى ان حكومة بلوم قدمت عرابين محسوسة على نواياها الحرة نحو شعوب الشمال الافريقي ، خلافا لما قامت به الحكومة الحالية من اعمال دالة بصفة قطعية على استعدادها للرجوع الى سياسة الاستعمار القديمة ، سياسة القوة والاكراه التي أنكرتها الوزارة السابقة ؛ ونظرا الى ان اقصاء م. فينو عن الوزارة الخارجية يبدو للشعب التونسي كظاهرة من مظاهر التحول في سياسة الحكومة الفرنسية نحو الشمال الافريقي . ومن ذلك سلوكها في الجزائر والمغرب الاقصى سبيل الزجر والعنف بما ذكر الشعب التونسي في مظاهر عديدة بالطرائق البيروطونية ، بقصد القضاء على الشعب

الجزائرى وحزب العمل المغربى اللذين لا يرميان الا الى تحقيق ما يصبوا اليه اخواننا بالجزائر والمغرب الاقصى من حرية وعدالة وتحرير ؛

ونظرا الى ان الحكومة لم تلتجىء لحد الآن فى المملكة التونسية بصورة صريحة الى سياسة ضغط ربما ارتأتها خطيرة للغاية ، خصوصا بعد اخفاق الطاغية فى مسعاه . فما لا ريب فيه اننا نشاهد اليوم وقوفا فى سياسة الوفاق والتفهم شبيها بالهدنة التى تكتسى شيئا فشيئا صبغة التقهقر ، ونظرا الى هذا الموقف السلبى المحض لا يسمح لحد الآن للحزب ان يقتحم مسؤولية العمل الايجابى بقطع العلائق مع الحكومة ، فان الحزب بدون ياس من المستقبل ، يرى من حقه ان لا يحيط الحكومة الحاضرة بحسن الظن الذى حبا به من قبلها ، وان ينبه الشعب التونسى استعدادا لهجوم عنيف من جانب الرجعية المتفوقة .

ونظرا الى ان خيبة الحكومة الاولى للجبهة الشعبية وانتهاء سياسة م. فينو كان على كل حال تجربة مفعمة بالعظات والعبر يستفيد منها الحزب فى سعيه المقبل ؛

ونظرا الى ان هذه الخيبة اظهرت فى وضوح وجلاء ان النفوذ لم يبق فى الحكومة التونسية بيد الهيئات الرسمية التى اقتضاها نظام الحماية من حكومة سمو الباى المعظم يساعدها المقيم العام ، بل قد أصبح فى نفس الامر والواقع فى يد بيروقراطية مجهولة الاسم عديمة المسؤولية ابتلعت حقوق الدولة التونسية وامتيازات الدولة الفرنسية حتى قضت فى آن واحد على ارادة الشعب التونسى وسلطة سمو الباى المعظم ونفوذ الممثل الرسمى للدولة الفرنسية ،

ونظرا الى انه استفيد من هذه التجربة الحاسمة انه لا يظهر من الممكن التفكير بصورة جدية فى قطع ادنى مرحلة من مراحل التحرير ما دام النظام الحالى للدولة التونسية لم يعبر على معنى الرجوع لجوهر الحماية من الوجهة القانونية ــ وعلامة ذلك وجود دولابين أساسيين جنبا لجنب ــ ودولابين فقط ــ وهما : حكومة تونسية مخضة تحكم وممثل لفرنسا يراقب .

ونظرا الى ان التعاون اليومى بين هاتين الهيئتين وفى روح المعاهدات هو الذى يسهل وجوه انجاز الاصلاحات التى تضمنتها مطلبينا الاستعجالية المقدمة فى شهر جوان 1936 وفى البرنامج الذى أقره مؤتمر 1933 الذى يبقى دستورا للحزب لا يعتريه التغيير ؛

ونظرا الى ان درجة التطور التى اصبحت عليها الامة التونسية لا تسمح بأن تكون هاته الحكومة الا فى صورة حكومة ديمقراطية تستمد نفوذها من الشعب وتتمتع بثقته ،

فان الحزب يصرح بأن الغاية التى يعمل فى سبيلها هى اليوم كما كانت بالامس تحرير الشعب التونسى من الاستعباد السياسى والاستغلال الاقتصادى الذى ما انفك يكابد ويلاتهما .

وهو يؤكد بأن هذا التحرير الذى لا مناص منه يمكن ان يقع فى كنف الهدو والنظام والثقة المتبادلة بواسطة الشعب التونسى مع فرنسا الديموقراطية الحرة .

وهو يسجل ان السياسة التى كان من شأنها تسهيل ذلك التعاون الذى أقرته فى وقت ما الحكومة الفرنسية قد تحطمت امام :

1 ــ مصالح عصابات اقتصادية ومالية تسعى تحت ظل العلم الفرنسى وبواسطة امتيازات فادحة فى استغلال البلاد وبصورة مطردة ،

2 ــ عادات ألفها بعض فرنسيين يعتبرون ان المملكة التونسية ملك لهم ويرون فى التونسيين شعبا من المغلوبين مقضيا عليه بالتدهور الابدى .

3 ــ سنة سيئة سنتها لنفسها بيروقراطية قاصرة النظر لا ترى رأيا مصيبا الا رأيها . وقد احتكرت كل معاقل السلطة ولأجل استقاء امتيازاتها المجحفة لا تتأخر امام الافساد ولا امام التحريش .

يعين الديوان السياسى والحالة ما ذكر خطتين عاجلتين سعيا وراء مغالبة تلك المقاومات :

الاولى فى الميدان التونسى : تقوية نشر الدعاية مباشرة فى الاوساط التونسية بجميع الوسائل الملائمة مهما كانت التكاليف سعيا وراء تهذيب الشعب التونسى وتنظيمه تنظيما محكما فى جميع الميادين ،

والثانية فى الميدان الفرنسى : مواصلة المفاهمات الصريحة مع الفرنسيين لتبديد سحب سوء الظن وقطع دابر الاكاذيب وتقريب مسافة الخلف واحداث جو من التأييد والثقة حول الحزب الدستورى التونسى من شأنه ان يقوى ساعد الفرنسيين المتبصرين ويسهل مأمورية الذين يقولون بضرورة تحرير الشعب التونسى .

العمل التونسى — 4 ديسمبر 1937

(ورد فى : الحبيب بورقيبة . — بين تونس وفرنسا من ص 188 الى 191)

فى طريق القطيعة

أذهول أم وقاحة ؟

« ... البلاد عازمة على الكفاح ... »

أخذت الحوادث تتعاقب بسرعة .

فبعد « الاستراحة » الهجوم المعاكس .

هو هجوم معاكس على جملة الواجهات .

فهذا م. كولونا يتخبط متعللا ببعض تغييرات جزئية ادخلها م. قيون على « التحسينات » التى منحها البرلمان لموظفى البلاد الفرنسية منذ تقرير ما يماثلها لموظفى البلاد التونسية .

اقترح م. قيون ان يحذف ما جاء فى النص الفرنسى ، من سحب تلك « التحسينات » على الماضى (ما بين أول أكتوبر و 31 ديسمبر 1937) ، فثارت ثائرة م. كولونا وعمد الى التهديد . قال : « ان المؤتمنين من افراد الناس على الكرامة الفرنسية » أولئك الذين « لم تنم بين أضلعهم روح الاستعمار الفرنسى » سيدافعون على أنفسهم».

الى الامام !...

اما نحن فاننا نجيبه ، عن معرفة ويقين ، ان الشعب التونسى فى مثل ذلك الاستعداد .

واذ ذاك ستكون فرنسا مضطرة الى تحقيق التعادل بين موجب « الكرامة الفرنسية » وطاقة الامة فى الميدان المالى .

لذلك نتجاوز م. قيون — وهو مجرد عابر سبيل — ونوجه خطابنا الى فرنسا .

على ان هذا الرجل ، ان كان لنا ان نعيب عليه شيئا ، فهو انه لم يشعر بالخطر المحدق وانه يرضى ــ **وهو الذى يعلم** ــ ان يكون آلة لتسهيل سياسة **الذين لا يعلمون** أو **الذين لا يريدون أن يعلموا** .

فهو من جراء ذلك قد يضيع خطته .

ولكن فرنسا ستضيع من جراء ذلك مكانتها لا محالة .

وعلى كل فان التعسف السياسى ، التابع حتما للاستغلال الاقتصادى ، قد راجت سوقه من جديد .

فبينما توظف الحكومة ضرائب جديدة تعمد الى القيام بتتبعات عدلية جديدة .

اما اليوم فليست الجندرمة الفرنسية فى خطر كذى قبل ، ولكن حقوق فرنسا وامتيازاتها ، وهى تهمة أشد وقعا من سابقاتها . وان كانت لا تقل عنها ظلما وعدوانا .

وبالرغم من البيان الذى نشرناه من تلقاء أنفسنا فى عددنا الاخير ، وما جاء به من دلائل حسن النية ، أخذت دواليب الزجر العدلى تتحرك بمقتضى « الاوامر الفاجرة » و « أوامر الفجور المتناهى » التى كنا نخالها قد أغنى عليها الدهر . نعم . نفخت فيها حياة جديدة بعد سبات عميق وكأن الحكومة فى الحالة الراهنة تريد اثارة المعركة .

ذلك ما سيكون .

ولكن ليس المحقق ان يكون الظفر فيها لسياسة التفوق .

وقد أجاب الحزب على طريق مجلسه الوطنى عن تلك التحديات وعليه **يلزم المثابرة على الكفاح بكل ما لدينا من قوة لتنسيق عمل الجماهير فى سبيل التعجيل باقرار سياسة وفاق وتفهم لا يمكن تصورها الا بالقضاء على التفاضل والامتيازات المبنية على العنصر أو الجنسية .**

فالبلاد عازمة اذا على الكفاح .

وهى مستعدة أيضا الى كل ما يتطلبه ذلك الكفاح من التضحيات.

والغضب الامار بالسوء يدوى فى ربوعها .

ذلك ان الشعب التونسى لا يرضى ان يصبح مصيره ألعوبة تعبث بها المكاتب المجهولة ولجنة مبهمة للتنسيق ، يقوم بتمثيله فيها أمثال مونيكو وكارترى .

هناك كتلتان متنافرتان أشد التنافر . متقابلتان فى عداء ، متأهبتان الى التناحر ، والحال ان توفير القليل من التفهم وترك القليل من الانانية لا يبطئان ان يقربا ذات البين بينهما .

وبينما البلاد على تلك الحالة ترى فى منتزه البلفيدير م. قيون ، بعد انتهائه من وليمة فاخرة ، يشرب « على نخب التشارك المبارك السائد بين مختلف العناصر المتساكنة بالبلاد التونسية » .

حتى لتأخذك الدهشة وتتساءل :

هل هو ذهول ؟

أم هى وقاحة ؟

العمل التونسى ــ 25 ديسمبر 1937
(ورد فى : الحبيب بورقيبة ــ بين تونس وفرنسا ــ كفاح مرير طيلة ربع قرن فى سبيل التعاون الحر ــ تونس 1957 ــ من ص 197 الى 199)

القطيعة (1)

« ... ستكون المعركة شديدة مريرة ،
لا رحمة فيها ولا هوادة ... »

بين الشعب التونسى وبين الحماية ها قد حلت القطيعة من جديد .

ها قد شبت الحكومة المعركة من جديد . بهجوم عنيف قامت به فى الايام الاخيرة بعد غارات النفاق والخداع التى قامت بها فى الاشهر الاخيرة .

والحزب الدستورى مستعد هذه المرة للنزال ، بكل ما فى ذلك من أخطار .

الى النصر النهائى .

او الهزيمة الكاملة .

ولكنه على يقين من النصر ، لان مستلزماته كلها من جانبه .

ومن تلك المستلزمات الرأى الفرنسى .

من جميع الاوساط السياسية الفرنسية . سواء كانت من اليمين أو من اليسار . على روية من مطالبنا .

(1) هذا الفصل كتبه الحبيب بورقيبة فى 9 أفريل 1938. وعندما كان الزعيم يحرر فقراته الاخيرة كان الرصاص ينطلق زفيته فى باب البنات . واذ كانت صحيفة « العمل التونسى » محجرة . فانه لم يتج له ان ينشر ، وقد أضيف أن ملف البحث المفتوح فى 12 أفريل ضد الحبيب بورقيبة لدى المحكمة العسكرية بتونس.

وان سعايات التقليل والمناورات الفجئية لا ينخت لها أحد .

فالمسألة التونسية معروفة فى فرنسا أتم المعرفة .

ولم يبق أى التباس جدى فى أذهان المنصفين المخلصى النية فى الغاية التى ترمى اليها المعركة القائمة بين شعب متعطش للحرية والكرامة وشرذمة من اصحاب الاقطاعات المتشبثين بالامتيازات .

تعلم فرنسا ما نريد .

ومما يزيدها علما بما نريد ان ذلك كان مطابقا لما ارادته هى نفسها فى حين من الزمن .

فان برنامج م. فيانو كان اجمع الشعب التونسى على تحبيذه ، وقبله الحزب الدستورى الجديد كمرحلة لازمة فى طريق التحرير فى النطاق الفرنسلى وباعانة فرنسا .

ولكن لم يقع اجتياز تلك المرحلة .

بل عدل عن تجربة م. فيانو قبل محاولتها ، لما توارد عليها من حملات شنها دعاة النفوق ورجال الرجعية ، أى أصحاب الامتيازات الذين كانوا على مغانمهم خائفين .

ولما بارح م. فيانو الحكومة سقطت السياسة الفرنسية من جديد فى أوحال السبل الضالة وتغلبت عليها الاخطاء القديمة والطرائق البالية .

فسعى م. ڤيون جهده فى تهوين شدة ذلك الانقلاب .

ونشرت التأكيدات المتكررة والبلاغات الصحفية ، وطرقت جميع الوسائل لايهام التونسيين ان سياسة الكى دورساى لم تتغير فى شىء .

ولا يستبعد ان يكون م. ڤيون نفسه اذ ذاك يعتقد صحة الامر . ولكن سرعان ما جدت حوادث أصدق أنباء من الالفاظ والخطب

الرسمية فقشعت بقايا الامال ووقفت بالتونسى فى وجه الحقيقة المحزنة .

ففى حين كان الشعب التونسى يؤمل تشريكه فى ادارة شؤون بلاده أخذت فرنسا تقيم العقبات فى الطريق التى كانت تمكنه من مقاليد الامور .

وهكذا بعد الوقوف فى سبيل التقدم كان التقهقر الى حيث البداية .

فانه لم يمض شهر على سقوط حكومة الجبهة الشعبية الاولى حتى قضى بالفعل على الحريات الضئيلة الممنوحة .

وظهرت بوادر عبارة همس واخداع هيأها القوم لمقاومة الحزب الدستورى .

من ذلك ان حرية الاجتماع عطلت بمجرد بلاغ سفيرى . فأصبح الحزب عاجزا عن توسيع نطاقه والزيادة فى عدد منخرطيه واحداث تلك الحركة الشاسعة فى الرأى الشعبى ، التى من شأنها ان تؤديه حتما الى الاخذ بزمام الحكم .

هكذا قطعت سبل العمل فى دائرة القانون .

تلك مصادرة صريحة لم نكن لنستغربها .

فمذ سارت فرنسا تبنى سياستها . لا على صداقة شعب منضم ، ولكن على خنوع افواج من المغلوبين . كان من الضرورى ان تمنع الحزب الوحيد المرابط على تربية تلك الافواج وتنظيمها من توسيع نطاقه وتقوية جانبه .

ومذ رضخت فرنسا لاصحاب الامتيازات عندما اجهروا عليها الارهاب تعذر عليها الا تصادر عدوهم الالد ، الحزب الدستورى الجديد .

وقد كان من الحزب الدستورى ان رد على تلك الغارة بتأكيد صلاته بالشعب ومواصلة الدعاية الحسنة فى كل حدب وصوب .

وفى ظرف بضعة أشهر وبالرغم من الخطايا المالية وتقارير الشرطة والتعسفات المصوبة عليه ، قد تمكن من مواجهة المعركة التى تؤذن بالاندلاع. وذلك بتكوين كتلة من رجال العمل المنظمين التابعين عبادة شعب مدرك لحقوقه عازم على افتكاكها مهما كانت التكاليف .

وهو ثانى مستلزمات النصر لا يقل وزنا عن الاول .

فالحزب اذا دخل المعركة اليوم معززا بمدخرات هامة تفتح فى وجهه أمل الانتصار .

وستكون المعركة شديدة مريرة لا رحمة فيها ولا هوادة .

ذلك ان انانية اصحاب الامتيازات لا حد لها .

وكذلك احتقارهم للعربى .

ولكن طاقة الشعب التونسى بالتضحية لا حد لها ايضا . فد أخذ الجماهير اليوم نوع من النشوة القدسية وانطلقت أحاسيسها بما انزل عليها من التعسف الغاشم ، بيد ان ذلك التعسف لم يتجاوز بعد مرحلته الاولى الخفيفة الوقع .

وانى لا أكاد ، وأنا ملازم الفراش ، امسك زمام الحركة .

فكيف بها غدا ، عندما التحق برفاقى فى ظلمات السجن المضيق؟

وعندما يلقى بجميع الرؤساء ، وجميع القادة ، وجميع المسؤولين فى غياهب المعاقل ؟

ليس من عادتى ان أتخلف الى الوراء ، عندما يسقط رفاقى الواحد تلو الآخر تحت ضربات الاستعمار القاتل .

نعم هو السير فى طريق الخلاص يستمر بدون انقطاع . وكل رجل من رجال العمل موقن بانه داخل فى ملحمة رائعة ، دائب على

عمل مقدس من ناحيتين : على تحرير وطنه فى الميدان الاجتماعى والميدان السياسى معا .

نعم هذه المعركة اليائسة يخيم عليها التشاؤم القاتم . فهناك شعب باسره يتأهب للسقوط فى الهاوية وجر عدوه الالد الى التدهور فى الطامة الكبرى ، التى سوف ينبثق منها فجر خلاصه .

ولا يسرعن الاقطاعيون الالداء ، أولئك الذين قضت انانيتهم بفرض المعركة ، الى صوب طبول النصر ، فانه ليس من المحقق بحال ان ينجوا بمغانمهم اثرها .

وحتى لو فرضنا ان الحزب يلقى حتفه فى هذه المعركة القائمة بين قوتين متفاوتتين فان فرنسا لن يتاح لها ان تأمن فى هذه البلاد من الغوائل ، ما لم تراجع كامل سياستها التونسية .

وعلى كل فمما لا نزاع فيه ان رجال الحركة الدستورية لا يجول فى خاطر احد منهم انه يكافح فرنسا ، بالرغم من المضرة الفادحة التى تستهدف فرنسا من جراء هذا التناحر بين الاخ وأخيه .

بل كل واحد منهم موقن ، بعد التجربة التى حاولها م. فيانو ، بانه يكافح عصابة لصوص مختفين وراء الحماية ..

وبين تلك العصابة والشعب التونسى قد آن اليوم تحكيم القوة .

فالشعب سيقابل رصاص الرشاشات بقوة ايمانه الذى لا يتزعزع وصموده المستميت .

ولا سبيل فى الساعة الراهنة الى اى حل وسط لان الحل الوسط انما هو عبارة عن تنازل من الطرفين .

وقد سبق من الحزب الدستورى ان قدم من ضروب التنازل قصارى ما يتلاءم مع مثله الاعلى ومذهبه السياسى .

ولم يتنازل شق التفوق عن موقفه قيد أنملة ، بل كان متيقنا من ان له الكلمة الاخيرة بدون احتياج الى اى تنازل ، اعتمادا على القوة الفرنسية التى تلازم جانبه دوما واستمرارا .

ولا سبيل لاى تصالح ولا لاى تحكيم ، اذا ايقن احد الطرفين بالقضاء المبرم على خصمه .

ولا يفت فى ذلك اليقين الا تجربة الواقع .

فالمعركة اذا ضرورية .

ونحن نعتقد أنها ستبعث بعد حين كتلة التفوق وفرنسة نفسها على التفكير .

ونحن نعتقد ان كتلة التفوق ، عندما يتضاءل أملها فى الانتصار، سوف تلتجىء ، طال الزمان م قصر ، الى ترك نصيب النار .

ولكن من الانانيين والاغبياء من لا يتركون للنار نصيبا الا عندما ينتشر الحريق ، فيلتهم الكل ويعدمه ، ويكون الابان قد فات .

الا لا قدر الله ان يكون — عندما يقدم اهل التفوق على التنازل اللازم — قد فات الابان وقضى الامر !

***

الحبيب بورقيبة 9 أفريل 1938
(ورد فى كتاب — الحبيب بورقيبة — بين تونس وفرنسا — كفاح مرير طيلة ربع قرن فى سبيل التعاون الحر — تونس 1957 ص 206 الى 212)

الاحزاب الوطنية والحركة النقابية التونسية
بيـن الحــربيـن

تأسيس النقابات التونسية

قلنا سابقا : ان عملة الرصيف بتونس قد اعتصبوا خمسة اعتصابات قبل الاخير دون أن يجدوا من يساعدهم أو يمدهم باعانة ما من غيرهم . ولما انضم اليهم جانب من المفكرين التونسيين فى هذا الاعتصاب الاخير لتنظيم سيرهم دون أن يحتاجوا لمساعدة اتحاد النقابات الفرنسية المفقودة ، عظم هذا على ذلك الاتحاد ، وأراد التدخل لفائدة المعتصبين على معنى ضمهم اليه ، حتى لا تتكون قوة منفصلة عنه . وقد وقعت مناقشات عديدة بين السيد محمد على الذى ادرك الحالة فى تونس ، وبين م. دوريل كاتب اتحاد النقابات الفرنسية . وكان م. دوريل يتشاءم من كلمة « نقابة تونسية » ويقول : ان ذلك يقسم قوة العملة الى شطرين أمام قوة المال المتحدة ، ولا شىء يوجب هذا الانقسام ما دامت فوارق الاديان والاجناس معدومة فى المبادىء النقابية . ولا أفهم هنا شيئا سوى أن التعصب الدينى أو الملى هوالذى منعكم من الانضمام الينا . فكان يجيبه السيد محمد على بقوله :

« اننى لا أنظر الى فكرة العملة المنفصلين عنكم ، ولا الى الماضى المؤلم الذى كان لهم ، وانما أجيبك عن مسألة الانقسام الذى ثقل حمله عليه : انه لا يمنعكم شىء من الانخراط فى النقابة التونسية ما دامت تشكيلاتها ستنخرط فى العالمية طبق مبادىء العملة . وكما هو موجود عند عملة العالم أجمع . وعندئذ يمكن اتقاء الانقسام الذى تخشون شره . على أن النظام النقابى خاضع فى كل بلاد العالم لنظام الشعوب ، فكل أمة تشكل فى أرضها نظاما كاملا ، ثم ينضم للعالمية . ولماذا لا تعتبر تونس شعبا من الشعوب كما هى فى الواقع ما دامت لم تكن ترابا فرنسيا ، وعندها يمكن اجتماعنا شيئا واحدا ، ولا أرى ما يمنعكم من ذلك الا اذا كانت صفة « حماة » تأبى عليكم التنازل لنا ، واعتبارنا مثلكم فى الانسانية . أما التخصص فى النقابية وفى الصناعات الذى تقول يام . دوريل : انه مفقود فى الاهلى ، فانى بدون

أن أعارضكم هنا أرى أن أمثالكم حينما تنضمون الينا يوجد هذا التخصص الناقص . وهل نحن الا عملة كلنا شيء واحد ، ونرقى بمعاضدة بعضنا لبعض . ولا أرى معنى لكلمة : أنتم ، ونحن ، بين أناس عملة » .

فى الحقيقة ان المسألة ليست مسألة حقائق ، اذ لو كانت كذلك لتم أمرها بسهولة وفى أقرب وقت ، لكنها مسألة تغالب بين قوات ، فاذ كان عملة الرصيف أشلاء متفرقة مهملة لم يكن شيء ، ولما انتظموا وظهر أمرهم فى صورة قوة تنمو وترشد ، قامت أختها فى الانسانية تريد ابتلاعها بدعوى الاتحاد ، وخوف الانقسام ، على أن الماضى قد حقق لها البلع ولكنها لم تحسن الهضم . فخرج ما ابتلعته من بطنها قهرا عنها .

ان هؤلاء الناس لا يعترفون بالحقائق فيعلنون أن المسألة كما هو الواقع ، مسألة تنازع وتغالب بين قوات ، فكل يعمل على شاكلته ، ولا يدوم الا الاصلح ، بل يعمدون الى اتهام غيرهم عمدا بسوء النية فيما أسس وأنه يريد مسخ المبادىء النقابية لاغراض دينية وجنسية يسترها ، الا اذا جاءهم سميعا مطيعا ، وعندهم « لا يدوم الا الاقوى » وهم اذ ذاك قد مسكوا زمام الحكومة بأيديهم بانتخابات II ماى 1924 التى حققت رجحان أحزاب الشمال .. !

ان أعضاء الاتحادية لم يكونوا وحدهم المعارضين فى النقابات التونسية ، بل فيهم أفراد من التونسيين مثل السيد أحمد بن ميلاد الذى كان كاتبا لنقابة السراجين التى كانت منضمة الى الاتحادية ، ومثل السيد المختار العيارى فى أول الامر اذ كان داعية لمكتب الاتحادية . ولقد خطب كثيرا فى اجتماعات معتصبى الرصيف بتونس فى قاعة الشغل . وأهم ما كان يقوله : « ان انفصالكم عن الاتحادية يحرمكم من اعانة خمسة وعشرين مليونا من العمال . على أن تأسيسكم للنقابة يدعوكم للانضمام ، فان مبادىء العملة أممية ، ولا يمكن انفرادكم بالعمل . وما أظن أن الامة التونسية التى تلهجون بذكرها تعرف لعملكم قيمة،فهى اذا فكرت فيكم ، فانما تحتقركم لنوع مهنتكم، وتزدرى بلباسكم الخشن . وأرى أن الذى يدعوكم لتأسيس نقابة غير

منضمة للاتحادية ، انما يدعوكم للانقسام الذى يهلك قوة العملة ويبعد عنهم النجاح فى مغالبة الماليين الذين هم متحدون فى مقاومة العملة . ولا ينبغى أن تكون الاجناس أو الاديان مانعا من اتحاد العمال الذين تشملهم كلمة العمل ، وتربط بينهم وحدة المصالح أمام مستثمريهم » .

ولقد كان يسير فى هذا النحو أيضا السيد أحمد بن ميلاد . ولكم خطب م. دوريل فى اجتماعات عملة الرصيف وبذل جهده فى التشاؤم من الانفصال عن الاتحادية . وبما أنه لا يحسن لغة البلاد فقد ترك لمعاضدية القيام بهذه الخطة .

لكن الكثير من العمال الذين كانوا انخرطوا فى الاتحادية قد انبروا لبيان مواقفها أمام المنخرطين فيها من التونسيين والمسلمين عموما ، وأخص بالذكر منهم السيد البشير الفالح . وقد كان من عملة الترامواى كما كان السيد المختار العيارى ، فأخذ يبين له مواقف الاتحادية فى اعتصابهم ويذكره بأشياء يعلمها هو نفسه عن الاتحادية.

ان هذه الغوغاء التى أثارتها الاتحادية واللجاج الشديد لم يصل منها الى آذان العمال شيء ، على أن الجميع قد شعروا بأن الوقت لم يحن لدرس هذه الافكار ما دام العمال فى اعتصابهم . فواجبنا اليوم هو الدفاع عنهم ضد المستثمرين لهم والذين ينتفعون من شجارنا فى هذا الوقت ، وعند انتهاء اعتصابات تونس وبنزرت يمكن وضع هذه المسألة من جديد .

كان يلزم أن يذهب من العاصمة لبنزرت بعض أعضاء لجنة الدعاية لمشاهدة حالة العملة هناك وأوجه الرأى لفصل مسألة الاعتصابات ، وكثيرا ما يوفد لذلك السيد أحمد بن ميلاد والسيد المختار العيارى . لكنه قد أخذ عنهما هناك أنهما يبثان فكرة الاتحادية الفرنسية ، وهما يمثلان اذ ذاك لجنة الدعاية النقابية . فثارت من ذلك خلافات عظم شأنها بعد انقضاء الاعتصابات . ودائما كان السيد المختار العيارى يقول : « ن الفكرة النقابية الجديدة مبنية على التعصب الدينيوقاصرة على حدود المملكة التونسية » . لكن عقد اجتماع للمناقشة حضره المعارضون ، فأفهمهم محمد على « أننا اذا أسسنا فى بلادنا نقابات وجامعة تونسية ، فليس معناه أننا لا نرتبط بالعالمية ، وهل هذا الا

عين ما هو جار بفرنسا والمانيا وانقلترا وغيرها من الممالك التى ترتبط مؤسساتها نهائيا بمركز الاممية ، فلماذا ينكرونه علينا فى بلادنا ؟ فانى لم أر معنى غير أنهم يريدون اعتبار بلادنا ترابا فرنسيا حتى تندمج كجزء ضئيل فى الجامعة الفرنسية بدل أن تكون صوتا مستقلا كصوتها فى الجامعة الاممية . وهل هذا الا صوت المستعمر الذى يأبى عليك أن تساويه حتى فى الانسانية، فمالى أسمعه من فم الاشتراكيين والشيوعيين ، فهل هم يخادعوننا أيضا ؟

الحق أقول لكم : ما على العمال الاوروبيين الذين يظنون بنا عدم الارتباط بالعائلية الا أن يجربوا انخراطهم معنا ليروا أننا نقبل منهم اخوانا لنا فى العمل والقصد ليس غير » .

ان هذا الاجتماع قد أثر بالاخص على السيد المختار العياري ، وخصوصا بعد احتشاد جمهور العمال التونسيين حول هذه الفكرة واجماعهم عليها ، فقد فكر أن ما كان يظنه فى تأسيس النقابات التونسية وجامعة لها لا حقيقة له ، ووثق أن الذين يدعونه للعمل انما يدعونه لفكرة نقابية صحيحة واضحة ، فأعلن انضمامه ، وبدأ يعمل بنشاطه وجرأته المعروفين فيه .

أما السيد أحمد بن ميلاد وهو الشاب النشيط والجرىء بقدر الكفاية لو لا ما يشغله من دروسه فى المدرسة ، فقد أعلن أنه حائد لا يعمل فى هذا الجانب ولا فى الجانب الآخر مع اقتناعه برأيه الاول دون تردد،ويرى بالاخص أن تخصص العمال الاوروبيين فى الصناعات وفى ادارة الاعمال وتمرنهم عليها يضطرنا للانضمام لمؤسساتهم ، ومحال أن يجيؤوا هم الينا لقبولهم فى مؤسساتنا لاعتدادهم بأنفسهم أكثر مما يظن .

ان الامر لم يقف هنا ، بل ان جريدة « تونس الاشتراكية » لسان الاتحادية والشعبة الاشتراكية الفرنسية ، قد أخذت قسطها مع الصحف المالية الاستعمارية ، وبدأت تحمل على مشروع النقابات التونسية ، وتصوره كما قاله أولا محرروها وانصارهم : مشروعا مليا اسلاميا سيقضى به على وحدة العملة ، والقائمون به يريدون أن يلعبوا دورا سياسيا تحت اسم العملة والنقابات . فلا تلم بعد ذلك رجال

الصحف أو رجال الحكومة ان هم ذكروا هذه النغمة بعينها وبنوا أعمالهم عليها .

شعرت لجنة الدعاية التى بدأت تشتهر باسم « جامعة عموم العملة التونسية » بالتهم التى يراد احداقها بمشروع النقابات التونسية ، وما استطاعت أن تسكت عن ذلك فنشرت بلاغا وزع فى الطرقات على العموم ونصه :

إعلام للعموم

نشرت جريدة « تونس الاشتراكية » بعددها الصادر فى 18 اكتوبر 1924 مقالا تحت عنوان « العمل السيء » قالت فيه « انه بلغ لمكتب اتحاد النقابات مسودة فى تأسيس نقابات مستقلة تمام الاستقلال أهلية اسلامية » .

وحيث كان ذلك من قبيل التدجيل والتمويه فان جامعة عموم العملة التونسية ترى من واجبها تكذيب هذا الخبر الزائف ، وتعلم العموم بأن النقابات المذكورة ستكون حقيقة مستقلة تونسية ، الا أنها ستنخرط فى عالمية العملة . وأن أبوابها مفتوحة لكل عامل بقطع النظر عن جنسه وديانته .

اللجنة التنفيذية

والى الجانب الآخر من هذا الاعلان ، نصه باللسان الفرنسي، ووزع أكثره على العمال الاوروبيين عند خروجهم من الشغل فى محطةالسكك الحديدية . وعلى سكك الترامواى المشتبكة فى طرقات العاصمة ، وفى الحارة الاوروبية بقصد اعلامهم بالحقيقة ، وقطع الاشاعات الكاذبة .

فى وسط هذه الضجة المشتبكة ، قدم الى تونس من فرنسا م. جوهو كاتب عام جامعة الشغل الفرنسية .

قدوم م. جوهو

قدم م. جوهو الى تونس يوم 24 اكتوبر 1924 بقصد تتبع الحالة هنا بعد الاعتصابات المارة ، والوقوف على حقيقة الحركة الجديدة .

وقد احتفلت به الاتحادية . وفى مساء ذلك اليوم اقتبل أعضاء نقابة عملة السكك الحديدية ، وقام فيهم خطيبا ..

ان مجيء م. جوهر قد كان فرصة مهمة للاعلان عن جامعة الشغل التونسية ، والاطلاع على رأى هذا النقيب الكبير ورئيس النقباء فى فرنسا . فارتأى أعضاء لجنة الدعاية أن يدعوه باسم العملة للاجتماع به فى قاعة الشغل بنهج الجزيرة اجتماعا عاما ليصارحهم برأيه فى الموضوع ، فاتفقوا معه على ذلك ، وضربوا موعدا له يوم الجمعة آخر شهر أكتوبر . وقد رأت اللجنة أن تقدم له بيانا خطيا عن الحالة والاسباب والقواعد التى بنى عليها تأسيس جامعة تونسية للشغل ، وقد كان ذلك باللسان الفرنسى طبعا وهذا نص تعريبه :

بيان حال

نشأ الاحتياج التام لتنظيم العملة الاهليين من الاعتصاب الاخير لعملة الرصيف . فان هذا الاعتصاب الذى حدث بتونس فى شهر أوت وبعد أيام منه ببنزرت ، حصل على استحسان جميع التونسيين استحسانا أدبيا وفكريا ، ولم يكن ذلك الا بأحقية مطالب المعتصبين وحالتهم الضنكة التى تحملوها فى الحركات الواقعة من عام 1920 الى عام 1923 .

أما الحوادث المتسببة عن تحريش أعوان السلطة المحلية والوقائع الدموية ببنزرت ، فانها زادت فى عديد العملة العاطفين على عملة الرصيف . ولم يكن هؤلاء المستحسنون للحركة فى الغالب الا من قدماء النقابيين العاملين الذين فروا من نقاباتهم المختلفة لا بدون سبب .

وفى يوم 3 سبتمبر الماضى ، قررت لجنة مؤلفة من عملة ــ بعد ثلاثة اجتماعات متوالية ــ انشاء جامعة عموم عملة تونسية بمقتضى قانون أساسى موافق لنظام(الطوائف العملية) المنتهجة نهج الاممية ..»

الطاهر الحداد عضو اللجنة التنفيذية لجامعة عموم العملة التونسية (**العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية** ــ النشرة الثالثة تونس 1972 ص 125 / 131) .

الحزب الحر الدستورى وجامعة عموم العملة التونسية

... جاءنى يوما الى نادى الحزب ، خلال سنة 1924 ، أخى وصديقى الجسور السيد أحمد الدرعى ، وهو من خيرة شبابنا علما وعملا ، يقول : ان الدكتور محمد على الحامى ، قد جاء من المانيا ، واننا قد خضنا فى عدد من المشاكل الاجتماعية . ولكن لم نتخذ اى قرار ، ريثما يقابلك ويتكلم معك . قلت له : ومن هو هذا الدكتور محمد على الحامى ؟ قال : كان سائق سيارة أنور باشا ، وعندما انهار النظام العثمانى أوى محمد على الى المانيا ، وانتسب الى احدى جامعاتها . واحرز على شهادة الدكتورا فى العلوم السياسية ، وهو يلتهب غيرة ونشاطا . قلت : وهل رأيتم لديه شهادة الدكتورا ، اننى فى شك من ذلك مريب . قال : لم نرها ، ولم نسأل عنها ، الا اننا نصدق دعواه . فعينت موعدا . والتقينا .

وجدتنى أمام رجل قصير القامة ، أسمر الوجه ، فصيح اللسان ، وكان عصبيا متهيجا ، يطغى احساسه على عقله . وكان يكلمنى فى الاقتصاد ، والعمال ، والحركات الاجتماعية ، ووجوب تحرير الفرد من ربقة المؤسسات . وتلك مواضيع لم تكن والحق يقال ضمن دائرة أعمالنا ، وما اشتغلنا قبل ذلك بقضية العمال كقضية خاصة . انما كنا نعلم أن العمال التونسيين الذين يشتغلون فى المناجم ، وفى المراسى ، وفى بعض المنشآت العامة ، كانوا منضمين الى هيأة العمال الفرنسية التى يشرف عليها الحزب الاشتراكى « جامعة عموم العمال » ولم يكن لهم قول يسمع ، ولم يكن لهم قول يسمع ، ولم يكن لهم مركز معروف ، فكانوا من التابعين ، ومن تابعى التابعين للعمال الفرنسيين . وكان يهدف فى حديثه الى انشاء تعاونيات للعمال ، تساعدهم على أمور معاشهم ، ثم تطور بنا الحديث الى مركز العمال بصفة عامة ، وقلت له : ان التعاونيات العمالية ، لا يمكن أن تؤسس أو يكون لها نصيب من النجاح ، الا بتحقيق نوع من استقلال العمال التونسيين ، والا فكيف يمكن انشاء تعاونيات للتونسيين خاصة ، وهم خاضعون لنفس المؤسسة الاقتصادية الفرنسية مع الفرنسيين ؟

وأخذنا نوالى البحث اياما ، وكثر عددنا . فبينما كنت لوحدى من الحزب الدستورى ، كان الاخوان مختار عيارى ، وزهير عيادى ،

وغيرهم ، من رجال الحزب الشيوعي التونسي ، يلتفون حول الاخ محمد علي ، وكان حديثه حماسيا ، ملتهبا ، يستهوى الجماهير ، ويبعث الثقة فى النفوس ، واخيرا اتفقنا على وجوب تأسيس « جامعة عمال تونسية» يستقل بها العمال التونسيون بشؤون أنفسهم ، حتى يشعر الناس بوجودهم ، وينالوا من حيث تساوى الاجور ومن حيث الحقوق العامة ، ما هم محررومون منه الى الآن ، وما لم تحققه لهم جامعة عموم العمال الفرنسية ، التابعة للاممية الثانية .

كانت الصيحة قوية ، أكاد أقول رهيبة ، اذ أن جماعة العمال التونسيين ، الذين يشعرون بين بقية رفاقهم العمال ، بالمذلة والمهانة، قد أقبلوا على الدعوة الجديدة بقوة وبايمان ، وأجمعوا أمرهم – ولهم ألف حق – على تأسيس جامعة عمال تونسية بحتة . تتكلم باسمهم ، وتطالب بحقوقهم ، وتثبت وجودهم بين الطبقة الشغيلة العالمية .

وهنا ابتدأت المشاكل . فالحزب الشيوعي ، وكان رجاله ، وخاصة اندرى برتون ، من أكبر أنصارنا ومن خاصة مؤيدينا فى الحزب ، قد أحاطوا بالحركة احاطة السوار بالمعصم . بينما الحزب الاشتراكي ، وكان الى ذلك الحين من أكبر أنصارنا ، وصحفه مفتوحة أمامنا ، ورجاله ، وخاصة أندرى دوران انقليفيال ، ودوريل، من أكبر المدافعين عنا ، يرون ان خروج العمال التونسيين عنهم ، يعتبر ضربة قاسية لهم ، وتقويضا لدعائم حزبهم ، وكانوا مستائين استياء عميقا من عمل الامين العام الثاني للحزب (*) ، كاتب القلم العربي ، الى جانب هذه الهيأة الجديدة .

وكنت عند تحليلي للموقف أرى : ان تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية تعتبر ابتلاعا لهم ، وهضما لحقهم ، واخفاتا لصوتهم أما انضمامهم للشيوعيين فهو نشر لدعاية أجنبية – مهما كانت حبيبة وصديقة لنا – وتقويض لركن مهم من أركان حركتنا الاستقلالية وادماج العمال فى معركة ايديولوجية بعيدة كل البعد عن

(*) الامين العام الثاني للحزب هو أحمد توفيق المدني صاحب هذا النص .

ادراكهم وعن تصورهم . واذن فانضمامهم الى أى من الحركتين مضر بهم وبمصالحهم .

فالاوفق والانسب حسب رايي ، هو استقلال العمال التونسيين بأمر أنفسهم ، وانشاء جامعتهم على أسس قومية متينة ، حتى اذا اشتد ساعدهم ، ونضجت حركتهم ، واصبحوا فى البلاد ذوي صوت مسموع ووجود حقيقي ، أمكن لنا عندئذ أن ندرس قضية انضمامهم الى منظمة عمال عالمية ، أما الاممية الثانية ، الاشتراكية ، أو الاممية الثالثة الشيوعية .

واتفقت يومئذ مع محمد علي ، والدرعي ، والحداد ، وغيرهم ، أن تكون حركة العمال حرة مستقلة ، وانهم لا يعادون الاشتراكيين ولا يعادون الشيوعيين ، وأن يكونوا درعا ووقاء للحركة الملية التونسية يؤيدون مطالبها ، ويضخمون عددها ويتكلمون باسمها . وبذلك تزداد حركتنا الدستورية قوة ونشاطا وشمولا .

مدد الحزب الدستوري :

وجاء يوم الفصل ، جاء يوم اعلان قيام الجامعة العمالية المستقلة فى اجتماع عام رهيب عقد بحى الحلفاويين . وطلب الى محمد علي واصحابه أن آتيهم بشيء من المال يتبرع به الحزب من أجل المصاريف الاولى ، وكانت القضية ملحة عاجلة ، فعقدت بكل سرعة اجتماعا شارك فيه كل أعضاء اللجنة التنفيذية ، وبسطت لهم بكل اطناب أهداف الحركة . وأهميتها بالنسبة لنا ، وأنها كسب جديد وعظيم لقضيتنا القومية . وطلبت اليهم مد الحركة العمالية بمدد مالي سريع .

وهنا ثارت مناقشة عاتية : الاستاذ الصافي يرى عدم تدخلنا فى الموضوع أصلا ، لأننا نغضب الاشتراكيين من جهة ، ونزيد فى قيمة وفى نفوذ الشيوعيين على حساب القومية التونسية . وبقية الاعضاء مترددون ، يطلبون أجلا للتفكير ، وأنا ألح الحاحا شديدا فى وجوب العمل السريع الفوري ، حالا ، لكي نسمح للحركة بالانبلاج من جهة ، ولكي نكسبها الى جانبنا من جهة أخرى ، وبصفة نهائية .

وجاءني النصر من حيث لا احتسب : قام الشيخ حمودة المنستيري الوطني الصلب ، ومن أكبر ممثلي الاقطاع التونسي ، فقال ، متأثرا

وفى جرأة لا أنساها : أنا مقتنع تمام الاقتنــاع بالفكرة الــتى أبداها أخونا توفيق المدنى ، ان حركة العمال هى المستقبل ، وبها تحيا الامة وتنهض . ومن انفصل عن العمال فقد انفصل عن الحياة . ولــو أنه وقع شقاق يوما من الايام بين الدستور وبين العمال ، لما ترددت أصلا فى الانضمام الى حركة العمال ، وأنا أصادق على تقديم المال الذى طلبوه لا بصفة قرض يرجع ، بل بصفة هدية من أخ الى أخيه .

قال أحد الاخوان : اننا نقاسى الآن عجزا ماليا ، فمن أين نأتى باعانة للعمال ؟ أجاب الشيــخ حمودة المنستيرى : اذا كنتـم تصادقون على المنحة ، فأنا أدفعها تسبقة على الحزب . وصادق القــوم كلهم ، ما عدا صوتين اثنين ، على ذلك . ومد الشيخ المنستيرى رحمه الله يــده الى محفظة أوراقه ، ودفع خمسةالآف فرنك ، فتناولتها ، شاكرا،وخرجت مسرعا امتطى الرتل الحديدى الى باب السويقة،ودخلت مكانالاجتماع وكان مكتضا بجموع طائلة من مختلف طبقات العمال ، فدفعت أمامهم للأخ محمد على الخمسة الآف ، وتعالى هتاف القوم للحزب الدستورى ولى خاصة ، حتى كاد يصم الاذان ، وطال الاجتماع ، وتكلـم الخطباء وبينوا الاسباب التى دعتهم لاخراج العمال عن دائرة مجموعــة العمال الفرنسيين والاهداف التى يتوخونها من تأسيس « جامعة عموم العمال التونسيين (ج ع ع ت) » والخطباء الذيــن كنت أعرفهم يومئذ من الشيوعيين تكلموا عن الجماعة الجديدة دون غلــو ، ودون المنادات بالمبادىء الشيوعية ، أو محاولة التعرض لدخول الجامعة الجديدة ضمن هيأة الامية الثالثة (الشيوعية) .

ثم عمدوا الى تعيين أعضاء المنظمة الجديدة ، فكان الدكتــور محمد على رئيسا ، والى جانبه جماعة من المخلصين للعمال ولحركتهم منهم من لم يكنالا عاملا فحسب ، ومنهم من كان ينتمى الى عضوية الحزب الحر الدستورى ، ومنهم من كان من الشيوعيين . أما شخصيا فقد كنت الى جانبهم ناصحا مخلصا ، وسندا أمينا ، وكنت حريصا أكثر الحرص على أن لا تصطبغ حركة العمال بلون سياسى معين ، يساندها الجميع، بينما تسير سيرها الموفق نحو تحقيق آمال العمال ، وتحقيــق آمال الوطن ، وتلك فى الحقيقة كانت مهمة جد خطرة ، لأن المزالــق فيها كثيرة والمسالك فيها وعرة .

وكنت مع بعض الرفقاء ، وخاصة صديقى الروحى الحميم الدكتور أحمد بن ميلاد ، أتردد باستمرار على مجتمعاتهم ، وأخطــب فيهم بما يؤيد تلك الفكرة . ثم انضم اليهم بصفة تامة مطلقة اخوان لى من أعز اخوتى وأصدقائى ، هما الطاهر بن سالم ومحمد الخميرى ، وكانا من اكبر رجال شعبة بنزرت الدستورية . واختلط بهم عضويا الاخ المختار العيارى ، والاخ زهير العيادى ، من أقطاب الشيوعيــين ، والرفيــق الصديق فندورى ، الزعيم الشيوعى الكبير ، ومن هنا أخذت الحكومة فكرة اتحاد الدستوريين ، والشيوعيين ، والعمال التونسييــن ، ضد المصالح الفرنسية ، وضد الوجود الفرنسى ...

... واستمرت الجامعة العمالية التونسية تشقطريقها وما ازدادت يوما فى عمرها المجيد ، الا ازدادت المشاكـل أمامها عمقـا واتساعا ، وازدادت الادارة الفرنسية وازداد الحزب الاشتراكـى ضدها نقمـة وعنفا ، وتوالت الاضرابات التى يدعون أنها سياسية ، وأؤكد تأكيدا قاطعا أنها ما كانت الا اضرابات عادية ، تدور كلها حول الاجور وحول تحسين حال العمال . لكن المستعمرين لم يألفوا تلك اللغة ، وما رأوا قبلها عاملا تونسيا يقف أمامهم مطالبا عنيدا ، فألقت الادارة عليهم آخر عبوة مما فى جرابها من تحيز وافك وبهتان ، والقــت القبض يــوم 5 فيفرى 1925 على الاخوة محمد على ، والمختار العيارى،والرفيق فندورى بتهمة « التآمر ضد أمن الدولة » واشتد الخطب الاستعمارى ، وحمى وطيس معركة الصحف الاستعمارية ، بحيث ان قرأت عددا مما كانت تنشره يومئذ ، لخيل اليك أن ألسنة لهــب الثــورة قــد اندلعــت ، وشاهدت القلاقل والفتن ، ومئات القتلى والجرحى ، ورأيت العمارات تقوض ، والمنشآت تحرق ، الى غير ذلك مما زينه الخيال لتلك الطائفة المنكرة التى كانت شر ما ابتليت به أرض تحتلواء الاستعمار البغيض .
وعزمت الحكومة على الضربة الحاسمة . يومئذ رأى جمع من الوطنيين ، ورأى رجال الحزب الاشتراكى ، وجوب عــقد اجتماع مشترك بينهـم للتداول فى الامر،ومقاومة مساعى الحكومة ورد كيدها الى نحوها،ففى يوم 22 فيفرى 1925 ، انعقد اجتماع كبير ، ليلا ، بمنزل الاخ المرحوم على كاهية ، بنهج الباشا ، وحضر ذلك الاجتماع تحت حكم الضرورة الملحة ، خصوم الامس ، وخصوم الغد ، ممثل رجال الحزب الدستورى ورجال الحزب الاصلاحى ، ورجال المجلس الكبير ، ورجــال الحزب الاشتراكى .

وكان لى خلال هذا الاجتماع عمل كبير ، اذ كنت من جهة مترجما لما يقوله الاشتراكيون ، وما يرد به التونسيون ، وكنت من جهة أخرى أقف ، وأحمل القوم على الوقوف ضد التدخل فى أمور العمـــال ، وضد تنفيذ رغبة الاشتراكيين الذين كان يمثلهم مسيو دوريـل ومسيو دوران انقليفيال ، فى الفت فى عضد رجال الجامعة العمالية التونسية وحثها على الانحلال والاضمحلال ، وهل كان ذلك ممكنا يا ترى ، لو كانوا يعلمون ؟

وأخيرا ، وبعد جدال طويل ، ومناورات مكشوفة وخفية ، أحبطناها جميعا ، أصدرنا القرار الآتى :

ان الامين العام لجمعية اتحاد النقابات ، قـد استدعـى لحضـور اجتمـاع ، فلـم يخـف عنه العواقـب الوخيمـة الـتى تنجـم عـن وجود جامعة للعمال التونسيين ، تجاه اتحاد النقابات الامية العامة . وبين الفائدة التى سيحصل عليها العمال التونسيـون مـن عدم قطع الوحدة العمالية .

وبعد المناقشة ، وتبادل الاراء ، قرر الجمع ـ مع اعلان بانه لا يملك سلطة مباشرة على طبقة العمال ـ عزمه عـلى استعمال نفوذه بواسطة الصحافة والقول ، على نصح العمال التونسيين بالانضمـام لجامعـة اتحاد النقابات ، حتى تتم بذلك المشاركة فى ميدان العمل .

الامضاءات :

أحمد الصافى ، حسن قلاتى ، صالح فرحات عبد الرحمـن اللزام ، البشير العنابى ، محى الدين القليبى ، الطاهـر التوكابـرى ، محمد الجعائبى ، محمد شنيق ، احمد توفيق المدنى ، أبو بكر تريمش ، عبد الرحمن الكعاك ، الطيب الجميل ،د الشاذلى القسطلى ، محمد ختاش .

معنى هذا ، بكل صراحة : اننا نصحنا العمال التونسيين ، بصفتهم جامعة عامة للعمال التونسيين ، بأن ينضموا للجامعة الامية الثانية ، التى يرعاهـا مسيو جوهو ، ويتولى أمرهـا بتونس مسيو دوريـل ، لتكتسب بذلك منعة وقوة ، ولا تترك نفسها ، لوحدها ، عرضة للزجر والتنكيل ، دون أن تجد من يدافع عنها . أما رجال الحزب الاشتراكى الذين رغبوا فى الاجتماع ، ودافعوا فيه عن وجهـة نظرهم ، فانهـم

امتنعوا عن امضاء ذلك البيان ، لأنهـم كانوا يريدونـه صريحا ضـد استقلال العمال وضد جامعتهم الجديدة الصلبـة .

لكن الحزب الشيوعى ، الذى كان يرمى الى الزج بالجامعة التونسية ضمن الامية الثالثة ، الشيوعية ، لم يرق له هـذا الاجتماع ، ولـم يستسغ هذه النصيحة ، وأخذت بعض المقالات تكتب ، وأخذت بعض الاقوال تروج ، وساءت الحالة بيـن الحـزب الشيـوعى والحـزب الدستورى ، رغم انها لم تكن لها أصلا صفة العمل المشترك .

هكذا كانت الحالة عندما عمدت السلطة الفرنسيـة لابعـادى عن تونس ، يوم 5 جوان 1925 ، الى الجزائر . من أجل عمـلى الى جانـب حركة العمال ، واعتقاد الحكومة أننى فى أول الامر ، اللبنة الاولى فى اقامة هيكلها ، وكنت مؤيدا لها ومناصرا منذ تأسيسها الى يوم الإبعاد ، ومن أجل الحظوة التى أصبحت أتمتع بها فى كل الاوساط التونسية ومشاركتى الفعالة فى كـل الاعمال الايجابية ، الـتى تعود بالنفـع والفائدة على الشعب التونسى ، سواء فى حياته السياسية ، والعلمية ، أو الاجتماعية ، كما ستراه مفصلا فيما يستقبل من حديث .

وبعيد خروجى من تونس منفيا ، ويوم 12 نوفمبر بالذات ، من تلك السنة ، أصدرت المحكمة الفرنسية ، ظلما وعدوانا ، ودون الاستناد الى أى حجة معقولة ، حكمها بابعاد الاخوة والرفقاء : محمد على، والمختار العيارى وفندورى ، بالابعاد لمدة عشرة أعوام عن تونس وكامل التراب الفرنسى ، وعلى ثلاثة آخرين من الاخوان هم : العالم الفاضل العربى القروى ، ومحمود الكبادى ، ومحمد الغنوشى ، بالابعاد كذلـك لمدة خمسة أعـوام .

هكذا استطاعت الحكومة الفرنسية ، فى ظلـم استعمـارى بشع القضاء على خصومها السياسيين من جهـة ، وتحطيم جامعـة العمال التونسيين ـ مؤقتا ـ من جهة أخرى . . .

أحمد توفيق المدنى الامين العـام المساعد للحـزب الدستـورى **حياة كفـاح** ـ الجزء الاول ـ الجزائـر 1976 ص 287/283 و 293/290

الحزب الدستورى الجديد وجامعة عموم العملة التونسية الثانية

لقد احدثت التصريحات المسمومة للسيد بوزانكاى Bouzanquet (1) التى نشرتها صحيفة (تونس المسائية) (Tunis-Soir) اثر مضى بضع ساعات على معارك يوم الجمعة الاليمة قلقا حقيقيا لدى الاهالى التونسيين الذين لم يكونوا يتوقعون مثل هذا الموقف من رجل كان يعتبر الى حد الان صديقا للتونسيين .

واعلن كاتب الاتحاد الاقليمى الحرب على العملة المضربين لانهم لم يكونوا منضوين تحت لواء الجامعة العامة للشغالين C.G.T.

1) صرح بوزانكاى Bouzanquet كاتب عام الجامعة العامة للشغالين (الفرنسية) بالكلمة التالية لصحيفة تونس المسائية فى عددها الصادر فى 18 جوان 1937 «ان الجامعة العامة للشغالين ترفض كل تضامن مع المتظاهرين» « ان هذه الحوادث تؤكد خطر تسرب التاثيرات السياسية الى المنظمات المهنية » « ان حركة المتظاهرين لا ترمى الى الدفاع عن قوتهم ولكن الى خدمة اهداف سياسية »
« ومن المؤسف الا تتدخل الحكومة قبل فوات الاوان خاصة وانها قد كانت على علم بهذا الاضطراب وبكنهه » .

ولانهم كونوا نقابة تونسية مستقلة وكان اعلانه هذا منطويا على خبث ودناءة وعنف مما حرمه مودة كل افراد الجامعة العامة للشغالين من التونسيين ، وقد اختار لشن هجومه الفترة التى يتظاهر فيها العملة التونسيون بالميناء مطالبين بالعمل لانهم اصبحوا مرغمين على البطالة وعرضة للجوع بسبب مزاحمة يد عاملة اجنبية رخيصة الثمن .

واختار الفترة التى يناضل فيها العملة من اجل قوتهم ويسقطون تحت رصاص شرطة النظام التى لم تعد تتحكم فى اعصابها ولم يكتف **(برفض كل تضامن مع المتظاهرين) فسعى الى الحط من قيمتهم** باتهامهم فى لهجة تأكيد وجزم اتهاما خطيرا جدا يبدو كذبه للعيان . (لم تكن حركة المتظاهرين ترمى الى الدفاع عن قوتهم ولكن الى خدمة اهداف سياسية) .

ولتتويج كل ذلك وجه نداء الى القمع لم يكن مثل فيلينت Philinte او باريكاى Perriquet ليرفضه (2) .

انه من المؤسف الا تتدخل الحكومة قبل فوات الاوان خاصة وانها كانت على علم بهذا الاضطراب وطبيعته (من اعلمها؟ انه السيد بوزانكاى Bouzanquet فيما يبدو)

وقد ارتاح السيد جاك دونيس Jacques Denis محرر صحيفة (تونس المسائية) Tunis-Soir لهذه الجملة الاخيرة وطلب بدوره من حكومة الحماية (التى قدمت براهين عديدة على عنايتها

2) فيلينت : اسم مستعار كان انتوان قودياني Antoine Gaudiani يمضى به افتتاحية فى جريدة لاديباش تونزيان . وكان قودياني محاميا وهو زعيم الجالية الاستعمارية فى تونس .

بعملة هذه البلاد ان تقاوم بحزم المشوشين الذين يحاولون التأثير في جمهور العملة واستخدامه لاهداف خفية) ، ذاكرا في ختام مقاله (ان هؤلاء المشوشين هم ألد اعداء الشغالين وان واجب السلط العمومية تخليصهم من شرورهم) وهكذا فقد كانت الطريق كلها مرسومة امام السلط العمومية ، اذ تكفي الاشارة الى تآمر غير ذي بال على الامن الداخلي للدولة لتتسوى الامور على احسن ما يرام واعتقد السيد جاك دونيس انه قد خلق (المناخ) الملائم لعملية سياسية وبوليسية واسعة تريح السيد بوزانكاي Bouzanquet خاصة من مضايقة المتزاحمين وصمودهم .

كلا لن يسمح الحزب الدستوري بان تعاد الكرة التي اودت في فيفري 1925 بحياة الجامعة العامة للشغالين التونسيين الاولى وبحرية مؤسسها محمد علي .

ونحن نعلم حق العلم ان السيد بوزانكاي لئن دخل في حرب مع متظاهري الميناء فان ذلك لم يكن قط لاهداف مهنية وللدفاع عن قوت 50 او 60 (سوفي) (1) من المنضمين في آخر وقت الى الجامعة العامة للشغالين ولكن فقط (لاغراق) نقابة تابعة للجامعة العامة للشغالين التونسية .

فالسيد بوزانكاي هو الذي يخدم اذن اهدافا سياسية صرف وليس المضربون .

واذا امكن لغائلة 1925 ان تنجح فان ذلك لم يكن بسبب الهجمات الصادرة على صعيد واحد من طرف دعاة التفوق ومن

1) جزائريون من بلاد (السوف)

اتحاد النقابات لكن بسبب نجاح دورال Durel خاصة في احداث فراغ حول محمد علي .

وجمع جواشيم دورال Joachim Durel في 21 فيفري 1925 ممثلي كل نزعات الراى العام التونسي (من دستوريين واصلاحيين واعضاء من المجلس الكبير واقتصاديين.. الخ وانتزع منهم تصريحا نشر من الغد 22 من فيفري في صحيفة (النهضة) وذلك في الوقت الذي كان فيه محمد علي وقادة الجامعة العامة للشغالين التونسيين موقوفين منذ الخامس من الشهر بتهمة التآمر على الامن الداخلي للدولة .

وقد وعد الاشخاص المعنيون بالامر في هذا التصريح ان يستعملوا كل نفوذهم بالقول وعلى لسان الصحافة حتى يدفعوا العملة التونسيين الى الانضمام من جديد الى الجامعة العامة للشغالين (الفرنسية) كي يضمنوا المشاركة في ميدان العمل) .

الممضون ـ احمد الصافي ـ حسن قلاتي ـ صالح فرحات ـ عبد الرحمان اللزام ـ البشير العنابي ـ محي الدين القليبي ـ الطاهر التوكابري ـ محمد الجعايبي ـ محمد شنيق ـ احمد توفيق الدين ـ بوبكر تريمش ـ عبد الرحمان الكعاك ـ الطيب ألجميل ـ الشاذلي القسطلي ـ محمد الصالح ختاش خمسة عشر اسما وخمسة عشر امضاء لخمسة عشر شخصية سياسية قضوا اوضح مظاهر نشاطهم في التطاحن والخلاف ولم يمكنهم الاتفاق الا على التنديد بمواطن حاول تنظيم دعاية مباشرة لتوعية اخوانه في البؤس وبالتالي فضح مستغليهم

اذن ! ان المناورة التي نجحت مع الحزب الدستوري سنة 1925 لن تنجح مع الحزب الدستوري لسنة 1937 نقول ذلك بوضوح ومرة واحدة لكي لا نعود اليه مرة اخرى .

ولئن كـان الحزب الدستورى لسنة 1925 بالجـامعة العـامة للشغالين التونسيين التى كان يشرف عليها محمد على ، لفائدة فريق اليساريين فان الحزب الدستورى لسنة 1937 لن يضحى بالجامعة التى يشرف عليها القناوى لفائدة الجبهة الشعبية .

* ان الدرس المستخلص من السنوات الاثنتى عشر الاخيرة لن يضيع وصحيح ان نضيف ان المقيم العام لسنة 1937 ليس مقيم سنة 1925 اذ قد اعاد السيد قيون الامور الى نصابها بمجرد وصوله الى مرسيليا فى تصريحات ادلى بها لصحيفة (لاديباش تونيزيان) La Dépêche Tunisienne تمثل اعنف تفنيد لتأكيدات السيد بوزانكاى .

ان الاضطراب السائد منذ بضعة ايام برصيف الميناء راجع الى العداء القائم بين العملة التونسيين والجزائريين .

ويتذمر الاولون من حرمانهم من الشغل لفائدة الاخرين ويطلبون ان يكون لهم الاختصـاص فى العمل . وكان اغلب العملة التونسييـن مشتركين فى الجامعة العامة للشغالين التونسيين (C. G. T. T.) فى حين ان الجزائريين مشتركون فى الجامعة العامة للشغل C.G.T مما يعقد التنافس . وبما ان العملة يتقاضون أجورا يومية هامة فقد طالب التونسيون بان يوزع العمل بين عدد اكبر من العملة... وقرر ان تجتمع لجنة للبحث عن صيغة اتفاق تضبط نسبة مئوية بين الجزائريين والتونسيين .

ولا فائدة البتة كما نعلم فى ان تجلب اليوم يد عاملة جزائرية ومع ذلك فان الجزائريين الذين حلوا بيننا منذ فترة من الزمن والذين يعيشون فى تونس لهم الحق فى العمل .

وقد تلقيت الان برقية اذاعية تعلمنى بان الاجتماع قد افضى الى اتفـاق حول نسبة من التشغيـل تخصص ثلثى مواطـن الشغل للتونسيين .

... واجتمع التونسيون ليقرروا استئناف العمل) فنحن بعيدون كما نرى عن حركة متظاهرين لا ترمى الى الـدفاع عن القوت ولكن للدفاع عن اهداف سياسية ونحن ابعد ما نكون عن المشوشين الذين يحاولون التأثير فى الجماهير الكادحة واستخدامهم لتحقيق اغراض مستترة واستدعت السلط العمومية من رميا اثارة التشويش وهما بلقاسم القناوى والمقطوف لتبوء مقعد ضمن اللجنة التى وقع تحكيمها فى النزاع وفضته برضى الجميع بدل تخليص العملة منهم .

ولم يكن ذلك برضى السيد بوزانكاى Bouzanquet بدون شك ، وفى الختام كلمة اخيرة لكاتب الاتحاد الاقليمى للجامعة العامة للشغالين (CGT) ذلك اننا فى الحزب الدستورى لانكن اى عداء للمنظمة التى يمثلها . واذا كانت هذه الاخيرة (لاتخدم بتونس اهدافا سياسية (فانه لا يمكن للجامعة العامة التونسية للشغالين ان تحط من مكانتها لدى مستندات فقد كتب جواشيم دورال Joachim Durel فى العدد المؤرخ فى 7 مارس 1925 من صحيفة (تونس الاشتراكية) ما يلى :

هى ذى صيغة الوحدة العمالية : نقابـة لكل هيئة مهنية واتحـاد نقابات لكل منطقة وجامعة عامة للشغالين لكل وطن ونقابة عالمية واحدة .

وبما ان تونس ليست والحالة هذه (منطقة) من فرنسا فيما اعلم وبما ان الامة التونسية متميزة من وجهة نظر القانون والواقع عن الامة الفرنسية فان وجود جامعة عامة تونسية للشغالين على الارض التونسية مطابق لنزعة دورال Durel المحافظة ولا يمكن ان نرى فيه بنزاهة (انقساما للطبقة العمالية)

الا ان الحزب الدستورى حرص على الابتعـاد عن النزاعـات النقابية وفعلا فاننا نعتبر ان العامل التونسى من واجبه المشاركة فى

التجمع الذى هو اجدر بالدفاع عن قوته وكرامته كشغال .

وهكذا بقى الحزب على حدة كلما انحصر التنافس بين منظمتى الجامعة العامة للشغالين فى العمل الدعائى .

لكن منذ لم يبق النقاش مهنيا قد وجب ان يكن للحزب الدستورى ما يقوله اى منذ اليوم الذى سعى فيه السيد بوزانكاى يؤيده فى ذلك احترام السلطات العمومية للجامعة العامة للشغالين بفرنسا الى خنق الجامعة العامة للشغالين التونسيين بواسطة اتهامات سياسية والى الدعوة الى تدعيم القمع .

والحزب الدستورى عازم على ان يواصل سعيه الى النهاية اذا ما اضطرته الظروف لذلك .

ولئن لم يكن من صالح الحزب الدستورى ان تكون علاقاته سيئة مع الجامعة العامة للشغالين فان هذه المنظمة ليس بوسعها كذلك ان تحقق شيئا هاما بتونس اذا تصادمت مع الحزب الدستورى.

ويعرف السيد بوزانكاى بدقة ماذا يمثل الحزب الدستورى اليوم .

وكلما كانت الحسابات واضحة كانت الصداقات وطيدة ومن انذر فقد اعذر . وبقدر صراحة لانذار تكون نتيجتة دانية القطوف واتمنى ان يكون انذار اليوم مسفرا عن جدوى .

الحبيب بورقيبة

العمل التونسى 25 جوان 1937

(تاريخ الحركة الوطنية التونسية . وثائق 3 ـ الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936 ـ 1938 ـ الحوار ـ I ـ دار العمل ـ تونس 1979 ، ص 364 الى 370) .

الصراع بين جامعة عموم العملة التونسية الثانية والحزب الدستورى الجديد

حول مؤتمر الجامعة العامة للعملة التونسيين س ـ ج ـ ت ـ ت

أدرجت جريدة « **البتى ماتان** » فى عددها الصادر يوم الاحد (30 جانفى 1938) أن مؤتمر س ـ ج ـ ت ـ ت المعين عقده للساعة التاسعة من صبيحة يوم السبت وفى يوم الاحد قد انعقد فعلا بمحل كائن بشارع باب البنات وقد حضر المؤتمر زهاء الخمسين من نواب النقابات بداخل المملكة أتوا من بلدانهم خصيصا لتلك الغاية .

ووقع الشروع فى التحقق من صحة التفويضات التى كانت بأيدى النواب . لكن على الساعة العاشرة دخل ذلك المحل جماعة من نواب نقابات بنزرت يتقدمهم السيد الهادى نويرة من الدستور الجديد .

فطلب منهم الحاضرون هل بأيديهم استدعاءات تخولهم حضور ذلك الاجتماع فأجابوا أنه ليست بأيديهم استدعاءات الا انهم سيحضرون الاجتماع بالرغم على ذلك .

وعندها ومخافة وقوع حوادث غادر أعضاء مكتب الجامعة العامة للعملة التونسيين القاعة وتوجهوا الى مركز الشرطة وقصوا ما وقع على مسامع كوميسار البوليس .

وذكرت تلك الجريدة ان السيد بلقاسم القناوى قد افضى لها بالتصريحات الآتية حيث التحق به أحد محرريها فى قاراج بشارع باب البنات قريب من المحل الذى انعقد فيه المؤتمر .

وبعد ان أيد السيد بلقاسم القناوى ما سبق ذكره قال : ان نقابات بنزرت لم تبق منخرطة فى سلك جامعتنا س ـ ج ـ ت ـ ت ـ منذ

أشهر طويلة ، ولقد اعتلت اصواتنا مرارا باذاعة هذا الخبر ولذا فانه لا يمكنهم أن يشاركوا فى مؤتمرنا ولا حتى ان يحضروه مجرد حضور كمتفرجين . ومن جهة اخرى فان حركتنا التى نقـوم بها هى حركة نقابية بحتة ولا تمت الى أى حزب سياسى بأيـة صلـة بينما نقابات بنزرت منخرطين فى سلك الدستور الجديد ويكفى شاهدا على ذلك ان كان يقودهم السيد الهادى نويرة ومقاصدهم جلية وهى وضع س ـ ج ـ ت ـ ت تحت أمرة الدستور الجديد الامر الذى لا أرضاه ولا يرضى به رفيق من رفقائى .

وأدرجت الجريدة المذكورة تصريحات للسيد الهادى نويرة جاء فيها ان الدستور الجديد ليس له شأن فى هذه القضية وما الذيـن جاؤوا ودخلوا المحل المنعقد فيه المؤتمر الا نواب عن نقابات ولهـم الحق فى ذلك واننى لا أفهم لما أريد منعهم منه .

قالت الجريدة المومى اليها وفى تلكم الاثناء قدم كوميسار البوليس وقسم كبير من الاعوان منهم المرتدين للأزياء المدنية ومنهم المرتدين للزى الرسمى .

وبعـد ان تلقى كوميسـار البوليس تصريحات السيـد بلقاسم القناوى ثم تصريحات السيد الهادى نويرة اجير المحل وأخر المؤتمر الى ما بعـد .

وأبقى حرس من البوليس أمام المحل الى الليل . ثـم أدرجت تلك الجريدة تحت عنوان واخيرا يأتى بلاغ وأردفت هذا العنوان باستفهام نفى ، بلاغ سلمه لقلم تحريرها السيدان الهادى نويرة والمنجى سليم فى ورقة مطبوعة بطابع س ـ ج ـ ت ـ ت تضمن محضر الجلسة التى انعقدت فى يوم 29 جانفى 1938 بالمحل الكائن بنهج باب سويقـة عدد 187 تحت رآسة الرفيق احمد بن محمد قرين فرنى أمين مـال نقابة مناجم المضيلة .

وجاء فى ذلك البلاغ انه بناء على المصاعب التى ظهرت للمؤتمرين عند النظر فى الادارة المالية بالنسبة للسنة الفارطة عينـت بالاجماع

لجنة لتصفية حساب تلـك السنة وتتألـف هذه اللجنة مـن الرفاق الحبيب الحاج ومفتاح فرحات وصالح بكار والمكى ابن سالم .

ثم وقع انتخاب اعضاء المكتب للجامعة فأسفرت النتيجة على انتخاب السادة الآتية أسماؤهم بالاجماع : الهادى نويرة كاتب عـام ، مفتاح فرحات كاهية له ومحمد الصيد أمين مال ومحمد المقطـوف كاهية له ومحمد باش طبجى مراقب .

وبعد ذلك وقع الاقتراع بالاجماع على اللائحة التالية : « ان الجامعة العامة للعملة التونسية العاقدة للمؤتمر الغير عادى بحاضرة تونس فى يوم 29 جانفى 1938 ترفع احتجاجها بامتعاض ضد طلق الرصاص (ببنزرت) على جماعة من العملة المسالمين العزل عندما كانوا متوجهين لدار فرنسا للاعراب عن عـدم رضائهم بالوسيلة الـتى اتخذت ضد الرفيق حسن النورى .

وتعلن تضامنها الفعلى معه .

وتطلب من الحكومة معاقبة المسؤولين الحقيقيين عن هذه المقتلة » .

وأخرت الجلسة الى 30 جانفى المقبل للنظر فى القانون الاساسى لهيأة س ـ ج ـ ت ـ ت .

جريدة **النهضة** 1 فيفرى 1938 .

المـــراجـــع

I) المراجع باللغة العربية

1) حول المغرب العربى بصفة عامة :

- أحمد توفيق المدني . — حياة كفاح (مذكرات)
  الجزء الاول : في تونس 1905 — 1925 . الجزائر 1976
  الجزء الثاني : في الجزائر 1925 — 1954 . الجزائر 1977
- شارل أندرى جوليان . — افريقيا الشمالية تسير . القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية . ترجمه من الفرنسية المنجي سليم والطيب المهيري والصادق المقدم وفتحي زهير والحبيب الشطي . مراجعة فريد السوداني . تونس 1976
- صلاح العقّاد . — المغرب العربي . الجزائر — تونس — المغرب الاقصى . الطبعة الثانية ، القاهرة 1969 .
- عبد الملك عودة . — السياسة والحكم في افريقيا — القاهرة 1959 .
- علال الفاسي . — الحركات الاستقلالية في المغرب العربي — القاهرة 1948
- علال الفاسي . — المغرب العربي — القاهرة 1955
- محمد رفعت . — التيارات السياسية في البحر الأبيض المتوسط — القاهرة 1959

2) حـول تـونس

- أحمد بكير . — قصر هلال ومعركة التحرير . تونس 1975
- تونس الشهيدة — تعريب حمّادي الساحلي مراجعة محمد العروسي المطوى - تونس 1984 .
  (لقد نسب المترجم هذا الكتاب إلى عبد العزيز الثعالبي بينما لم يرد ذلك في الطبعة الفرنسية التي صدرت بباريس سنة 1920 دون اسم الكاتب. وفي حقيقة الأمر فان هذا الكتاب هو ثمرة مجهود ثلة من « الشباب التونسي » من بينهم الشيخ الثعالبي) .

— الحبيب بورقيبة . — بين تونس وفرنسا . كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحرّ . صدر بالفرنسية بباريس 1954 ثم بالعربية بتونس سنة 1957 .

— الحبيب ثامر . — هذه تونس . القاهرة 1958

— خير الدين التونسي . — اقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك . المقدمة وتقاريظ المعاصرين — تحليل النص وتحقيقه للمنصف الشنوفي — تونس 1972 .

— الطاهر الحداد . — العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية . النشرة الثالثة — تونس 1972 .

— عبد السلام بن حميدة . — الحركة النقابية الوطنية للشغلية بتونس . جزءان . صفاقس 1984 .

— عمر بن قفصية . — أضواء على الصحافة التونسية . تونس 1972

— محمد الفاضل بن عاشور . — الحركة الأدبية والفكرية في تونس — تونس 1962

— محمد الهادي الشريف . — تاريخ تونس . تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة . تونس 1980 .

— الهادي التيمومي . — النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و 1948 . صفاقس 1982 .

— الهادي التيمومي . — نقابات الأعراف التونسيين (1932 — 1955) . تونس 1983 .

— تاريخ الحركة الوطنية التونسية . وثائق :

1 — الحبيب بورقيبة . — مقالات صحيفة 1929 — 1934 . تمهيد الشادلي القليبي . نشره بالفرنسية مركز التوثيق القومي سنة 1967 ثم بالعربية سنة 1979 دار العمل بتونس .

2 — الدستور الجديد ازاء المحنة الاولى 1934 — 1936 . قدمّ له محمد الصياح . صدر بتونس بالفرنسية سنة 1969 ثم بالعربية سنة 1979 .

3 و 4 — الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936 — 1938 :

— الحوار — 1 — قدّم له محمد الصياح . صدر بتونس بالفرنسية ثم بالعربية سنة 1979 .

II — المراجع باللغة الفرنسية

1) حول المغرب العربي بصفة عامة :

— Ageron (Charles Robert). — Politiques coloniales au Maghreb. Paris, Presses Universitaires de France (P.U.F.), 1973.

— Amin (Samir). — L'économie du Maghreb, 2 vol. Paris Ed. de Minuit, 1966. Vol. 1. La colonisation et la décolonisation. Vol. 2. Les perspectives d'avenir.

— Amin (Samir). — Le Maghreb moderne. Paris, Ed. de Minuit, 1970.

— Amin (Samir). — La nation arabe. Nationalisme et lutte de classes. Paris, Ed. de Minuit, 1977.

— Bernard (Augustin). — L'Afrique du Nord pendant la guerre. Paris, P.U.F., 1926.

— Berque (Jacques). — Le Maghreb entre deux guerres. Paris, le Seuil, 1960.

— Bousquet (Georges-Henri). — L'Islam maghrébin. Introduction à l'étude générale de l'Islam. Alger, Maison du livre, Nlle éd. 1955.

— Bousquet (Georges-Henri). — Les Berbères, histoire et intitutions. Paris, P.U.F., 1957 (coll. Que sais-je ?).

— Bruno (Etienne). — Le Maghreb de 1930 à la guerre d'Algérie. In la formation des élites maghrébines. Publications du C.R.E.S.M. Paris, 1973, pp. 62-84.

— Chevalier (Louis). — Le problème démographique nord-africain. Paris, P.U.F., 1948.

— Chouraqui (André). — Les juifs d'Afrique du Nord. Paris, P.U.F., 1952.

— Despois (Jean). — L'Afrique du Nord. Paris, P.U.F., 1964.

— Djaït (Hichem). — La personnalité et le devenir arabo-islamiques Paris, Le Seuil, 1974.

— Duclos (Louis-Jean). — Introduction théorique à l'étude des nationalismes maghrébins. In les nationalismes maghrébins. Fondation nationale des sciences politiques, 1966 (Coll. Etudes maghrébins, 7).

— Ganiage (Jean), Deschamps (Hubert), Guitard (Odette), Martel (André).— L'Afrique au XXè siècle (1900-1965). Paris, Sirey, 1966.

— Hardy (Georges). — Le Maroc et la Tunisie. Paris, Plon, 1931.

— Hardy (Georges). — Histoire sociale de la colonisation française. Paris, Larose, 1953.

— Hermassi (Elbaki). — Etat et société au Maghreb. Etude comparative. Paris, Anthropos, 1975.

— Julien (Charles-André). — L'Afrique du Nord en marche. Nationalismes musulmans et souveraineté française, 3è éd. Paris, Julliard, 1972. (Cette édition comporte une bibliographie exhaustive et critique sur le Maghreb).

— Laroui (Abdallah). — L'histoire du Maghreb. Un essai de synthèse. Paris, Maspéro, 1970.

- Laroui (Abdallah). — L'idéologie arabe contemporaine. Paris, Maspéro, 1967.

— Le Tourneau (Roger). — Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961. Paris, Colin, 1962.

- Peyrouton (Marcel). — Histoire générale du Maghreb, Maroc-Algérie-Tunisie, des origines à nos jours. Paris, A Michel, 1966.

— Rouissi (Moncer). — Population et société au Maghreb. Tunis, Cérès Productions, 1977.

— Sahli (Mohamed-Chérif). — Décoloniser l'Histoire, Paris, 1965.

— Souriau-Hœbrechts (Christiane). — La presse Maghrébine. Libye-Tunisie-Maroc-Algérie. Paris, éd. du C.N.R.S., 1975.

— Spillmann (Georges). — L'Afrique du Nord et la France. Boursiac, 1947.

— Staline (Joseph). — Le marxisme et la question nationale. Paris, Ed. sociales, 1946.

— Tlili (Béchir). — Nationalismes, socialisme et syndicalisme dans le Maghreb des années (1919-1934). Publications de l'université de Tunis. Faculté des Lettres. Tunis, 1984.

2) حول تونس

— Ardant (Gabriel). — La Tunisie d'aujourd'hui et de demain. Paris, Calmann-Lévy, 1961.

— Ayadi (Taoufik) Mouvement réfourmiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912) Publications de l'université de Tunis. 1986.

— Bessis (Juliette). — La Méditerranée fasciste. L'Italie mussolinienne et la Tunisie. Paris, Karthala, 1981.

— Bouhdiba (Abdelwahab). — Genèse du concept de nation en Tunisie. In A la recherche des normes perdues. Tunis, 1973, pp. 11-28.

— Bourguiba (Habib). — La Tunisie et la France. Vingt cinq ans de lutte pour une coopération libre. Paris, Julliard, 1954.

— Bourguiba (Habib). — Le syndicalisme tunisien de M'hamed Ali à Farhat Hached. — In les Temps modernes. Nov. 1953. pp. 897-908.

— Cahiers du C.E.R.E.S. série sociologie, n/ 2. Identité culturelle et conscience nationale en Tunisie. Actes du colloque tenu à Tunis, 18-19 mars 1974. Publications du centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales Tunis, 1975.

— Cambon (Henri). — Histoire de la Régence de Tunis. Paris, Berger-Levrault 1948.

— Casemajor (Roger.) — L'action nationaliste en Tunisie du Pacte fondamental de M'hamed Bey à la mort de Moncef Bey, 1857-1948. Tunis, 1948.

— Châtelain (Yves). — La vie intellectuelle et littéraire en Tunisie de 1900 à 1937. Paris, Geuthner, 1937.

— Chérif (Mohamed El Hédi). — I. L'organisation des masses populaires par le Néo-destour en 1937 et au début de 1938. II. Les journées d'avril 1938. In Mouvements nationaux d'indépendance et classes populaires au 19è et au 20è siècle en Occident et en Orient, Paris, T.I.A. Colin, 1971.

— Cohen-Hadria (Elie). — Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenirs d'un témoin socialiste. Publié par le centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, Nice, 1976.

— Demeerseman (André).— Genèse de la formation de la conscience nationale en Tunisie. In I.B.L.A. 1962. I. pp. 219-243.

— Despois (Jean). — La Tunisie. Paris, Ch. Larousse, 1930.

— Despois (Jean). — La Tunisie orientale. Sahel et Basse steppe. Etude géographique. Paris, éd. des belles lettres, 1940. 2è éd. 1956

— Duran-Angliviel (André). — Ce que la Tunisie demande à la France. Paris Jouve, 1921.

— Duran-Angliviel (André). — La législation de la presse et les libertés publiques en Tunisie. Paris, 1936.

— Duvignaud (Jean). — Esquisse d'une sociologie du nationalisme tunisien. In Les nationalismes maghrébins. Fondation nationale des sciences politiques, 1966 (Coll.—Etudes maghrébins, 7).

— Garas (Félix). — Bourguiba et la naissance d'une nation. Paris, Julliard, 1956.

— Goldstein (Daniel). — Libération ou annexion. Aux chemins croisés de l'histoire tunisienne (1914-1922). Tunis, *M.T.E.*, 1978.

— Kassab (Ahmed). — Histoire de la Tunisie. L'époque contemporaine. Tunis S.T.D., 1976.

— Khaïrallah (Chedly). — La mouvement Jeune Tunisien. Essai d'histoire et de synthèse des mouvements nationalistes tunisiens. Tunis, 1956.

— Kraïem (Mustapha). — Nationalisme et syndicalisme en Tunisie 1918-1929, Tunis, imp. U.G.T.T., 1976.

— Lacouture (Jean). — Quatre hommes et leurs peuples . Sur-pouvoir et sous-développement. Paris, Le Seuil, 1969.

— Lejri (Mohamed—Salah). — Evolution du mouvement national tunisien des origines à la deuxième guerre mondiale. 2 vol. Tunis, M.T.E., 1974 et 1977.

— Liauzu (Claude). — Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie. Crises et mutations (1931-1939). Paris, éd. C.N.R.S., 1978.

— Mahjoubi (Ali). — Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934. Publications de l'université de Tunis. Faculté des Lettres. Tunis, 1982.

— Mzali (Mohamed-Salah). — L'évolution économique de la Tunisie-Tunis, 1921.

— Mzali (Mohamed-Salah). — Au fil de ma vie. Souvenirs d'un Tunisien. Tunis, 1972.

— Nouschi (André). — La crise de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo-destour. In Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée. N° 8, 2è sem. 1970. pp. 113-123.

— Poncet (Jean). — La colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881. Etude de géographie historique et économique. Paris, La Haye, Mouton, 1961.

— Poncet (Jean). — La Tunisie à la recherche de son avenir. Paris, Ed. Sociales, 1974.

— Raymond (André). — La Tunisie. Paris, P.U.F. 1961. 3è éd. revue et refondue par Jean Poncet 1971 (coll. Que sais-je ?n° 318).

— Scemama (Robert). — La Tunisie agricole et rurale et l'œuvre de la France. Etude historique, législative et économique contribuant à l'idée d'une politique d'empire concertée coordonnée et harmonisée. Paris, librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1938.

— Sebag (Paul). — La Tunisie. Essai de monographie. Paris, Ed. Sociales, 1951.

— Sfar (Tahar). — Journal d'un exilé. Tunis, 1960.

— Smida (Mongi). —Khéreddine ministre réformateur 1873-1877. Tunis, M.T.E., 1971.

— Sraïeb (Noureddine). — Colonisation, décolonisation et enseignement. L'exemple tunisien. Publications de l'Institut National des Sciences de l'Education. Tunis, 1974.

— Sraïeb (Noureddine). — Note sur les dirigeants politiques et syndicalistes Tunisiens de 1920 à 1934. In Revue de l'occident Musulman et de la Méditerranée n° 9, 1è sem. 1971. pp. 91-118.

— Tlili (Béchir). — Crises et mutations dans le monde islamo-méditerranéen (1907-1918). 2. vol. Publications de l'université de Tunis. Faculté des Lettres. Tunis, 1978.

— Tunisie (La) martyre-Ses revendications. Paris, Jouve, 1920 (Cet ouvrage anonyme qu'on attribue à Abdelaziz Thaâlbi est en réalité une œuvre collective des *Jeunes Tunisiens*).

— Valensi (Lucette). — Mouvement ouvrier et mouvement national 1936-1939. In Mouvements nationaux d'indépendance et classes populaires au 19è et 20è siècles en Occident et en Orient, Paris, T.I.A. Colin 1971.

— Zamane (Hadi). — Cinquante années de prépondérance française en Tunisie I — L'enseignement II — Quelques aspects du milieu social. Paris, Imp. Blanquet, 1931.

— Zmerli (Sadok).— Figures tunisiennes. Les successeurs. Tunis, M.T.E., 1967.

فهــرس الـوثـائـق

فهرس المحتويات

الفصل الرابع : — احتداد الحركة الوطنية التونسية ونشوء الحزب الحرّ الدستوري الجديد : 87

الفصل الخامس : — الحركة الوطنية التونسية من مؤتمر قصر هلال إلى أحداث 9 أفريل 1938 : 103

الفصل السادس : — الحركة النقابية التونسية بين الحربين وعلاقتها بالحركة الوطنية :

طبع الشركة التونسية لفنون الرسم
20 نهج المنجي سليم — تونس
تحت عدد 86/817 الايداع القانوني 86/2